AFRICAN UNION
الاتحاد الأفريقي
UMOJA WA AFRIKA

UNION AFRICAINE
UNIÃO AFRICANA
UNIÓN AFRICANA

Addis Ababa, Ethiopia P. O. Box 3243 Telephone: 5517 700 Fax: 5517844
Website: www.au.int

مؤتمر الاتحاد
الدورة العادية السادسة والثلاثون
18 – 19 فبراير 2023
أديس أبابا، إثيوبيا

الأصل: إنجليزي / فرنسي

Assembly/AU/Dec.865-839(XXXVI)
Assembly/AU/Decl.1-5(XX1XVI)
Assembly/AU/Res.1-2(XXXVI)
Assembly/AU/Motion(XXXVI)

المقررات والإعلانات والقراران وكلمة الشكر

مقرر

بشأن تقرير فخامة السيد بول كاجامي، رئيس جمهورية رواندا،

عن الإصلاحات المؤسسية للاتحاد الأفريقي

إنّ المؤتمر:

1. **يحيط علماً مع التقدير** بالتقدم المحرز في الإصلاحات المؤسسية، **ويثني** على فخامة السيد بول كاغامي، رئيس جمهورية رواندا لقيادته.
2. **يلاحظ بقلق** التأخير الطويل في الانتهاء من مهام الإصلاح المتبقية، ويجدد التأكيد على ضرورة استكمال عملية الإصلاح المؤسسي للاتحاد الأفريقي بحلول يوليو 2023؛
3. **يستحضر** المقرر Assembly/AU/Dec.798(XXXIV)، ويطلب من المفوضية تنظيم خلوة للجنة الممثلين الدائمين والأجهزة والخبراء الاستشاريين، ويطلب كذلك من مفوضية الاتحاد الأفريقي تنظيم الخلوة المذكورة في النصف الأول من عام 2023 لبحث مقترحات الخبراء الاستشاريين؛
4. **يقرر** تمديد مهلة تقديم التقرير النهائي عن مهام الإصلاح المتبقية حتى يوليو 2023.
5. **يقرر أيضًا** ترحيل رصيد الميزانية المعتمدة لعام 2022 إلى عام 2023 للسماح بإتمام المدفوعات المطلوبة للخبراء الاستشاريين والشركات اللذين تم تعيينهم لدعم أنشطة الإصلاح المتبقية فضلا عن تغطية النفقات التشغيلية لوحدة الإصلاح؛
6. **يطلب** من رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، ووحدة الإصلاح، وفريق الإصلاح ضمان الالتزام بالموعد النهائي المحدد.

مقرر بشأن تقرير فخامة السيد بول كاجامي رئيس جمهورية رواندا عن مبادرة اجتماع القيادة الأفريقية – الاستثمار في الصحة: فبراير 2023.

إن المؤتمر؛

1. **يحيط** علماً بالتقدم الذي تم إحرازه في تفعيل المراكز الإقليمية لتمويل الصحة في مجموعة تنمية الجنوب الأفريقي وجماعة شرق أفريقيا؛ **ويحث** الدول الأعضاء والمجموعات الاقتصادية الإقليمية على تقديم الدعم الاستباقي لنشر المراكز الإقليمية لتمويل الصحة في الأقاليم المتبقية لضمان دمج التزامات اجتماع القيادة الأفريقية بما يتماشى مع الأولويات الوطنية.
2. **يلاحظ مع التقدير** التزامات الشركاء الإنمائيين الرئيسيين في دعمهم المستمر لأجندة اجتماع القيادة الأفريقية وإظهار التزامهم تجاه زيادة الاستثمارات المحلية في مجال الصحة.
3. **يحيط علما** بالتزام حكومة ملاوي بعقد أول حوار وطني لتمويل الصحة؛ **ويشجع** الدول الأعضاء على الانخراط في حوار وطني لتمويل الصحة من أجل استكشاف المسارات نحو التمويل المستدام لهياكلها الصحية الوطنية بما يتماشى مع الالتزامات القارية لاجتماع القيادة الأفريقية.
4. **يحث** وكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية – النيباد على إعطاء الأولوية للجهود البحثية في المجالات العالية التأثير مثل البحوث الصحية والتنمية، التي تعتبر عناصر أساسية في تعزيز تخصيص الموارد المحلية ودعم تحقيق الإعلان الشامل لاجتماع القيادة الأفريقية.
5. **يؤكد من جديد** ضرورة الاحتفاظ بزخم أجندة التمويل المحلي للصحة؛ **ويطلب أيضا** استمرار تقديم الدول الأعضاء الدعم في تخصيص الموارد المحلية من أجل التنفيذ الفعال والمستدام لاجتماع القيادة الأفريقية، والذي يشمل (أ) إنشاء وتشغيل مراكز تمويل الصحة الإقليمية، فضلا عن تكاليفها التشغيلية؛ (ب) اجتماع فترة السنتين لوزراء الصحة والمالية؛ (ج) استضافة وإدارة الموقع الإلكتروني لبطاقة الأداء الأفريقية وتحديثه سنويا.
6. **يعرب عن تقديره** لتجربة أداة متابعة التمويل المحلي للصحة التي ستمكن الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي من متابعة التقدم المحرز، خطوة بخطوة، في تخصيص الموارد والإصلاحات الرئيسية نحو زيادة التمويل المحلي.
7. **يعرب** عن امتنانه لقيادة فخامة السيد بول كاجامي، مناصر مبادرة اجتماع القيادة الأفريقية – الاستثمار في مبادرة الصحة.

مقرر بشأن اقتراح فخامة بول كاغامي،

رئيس جمهورية رواندا لجعل التحالف من أجل الثورة الخضراء في إفريقيا وكالة متخصصة تابعة للاتحاد الأفريقي

إن المؤتمر

1. **يحيط علما** بدعوة فخامة السيد بول كاغامي، رئيس جمهورية رواندا، بدعم من فخامة السيد لازاروس شاكويرا، رئيس جمهورية ملاوي، من أجل بحث مسألة جعل التحالف من أجل الثورة الخضراء في إفريقيا وكالة متخصصة تابعة للاتحاد الأفريقي؛
2. **يعرب عن قلقه** العميق إزاء استمرار انعدام الأمن الغذائي في القارة، وبطء وتيرة تحول النظم الغذائية، والحاجة الملحة لمعالجة انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية في أفريقيا؛
3. **يشيد** بالعمل التكميلي الذي يقوم به التحالف من أجل الثورة الخضراء في إفريقيا في دعم الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي لتحويل أنظمتها الغذائية من أجل تحسين الأمن الغذائي ونتائج التغذية؛
4. **يطلب** من المفوضية الشروع في الإجراءات القانونية الواجبة لجعل التحالف من أجل الثورة الخضراء في إفريقيا وكالة متخصصة تابعة للاتحاد الأفريقي وتقديم تقرير إلى المؤتمر في فبراير 2024.

مقرر

بشأن التقرير عن أنشطة مجلس السلم والأمن

ووضع السلم والأمن في أفريقيا

إنّ المؤتمر:

1. **يشيد** بمجلس السلم والأمن لجهوده الدؤوبة في معالجة التحديات المتعلقة بالحوكمة والسلم والأمن في 2022 **ويحث** مجلس السلم والأمن على مواصلة جهوده، وخاصة دعم البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية وتلك التي تم تعليق عضويتها لتسهيل عودتها في الوقت المناسب إلى النظام الدستوري؛ **يطلب** من البلدان التي تمر بمرحلة سياسية انتقالية توسيع تعاونها مع مجلس السلم والأمن من أجل مشاركة أوثق وبذل جهود تعاونية من أجل تحقيق الاستقرار؛ **يطلب** من مجلس السلم والأمن مواصلة جهوده وإشراك المجموعات الاقتصادية الإقليمية والآليات الإقليمية بشكل منتظم في تعزيز السلم والأمن والاستقرار في القارة، بما في ذلك من خلال منصة تبادل المعرفة بين الأقاليم المنشأة حديثًا؛ **يجيز** استنتاجات الخلوة الرابعة عشرة لمجلس السلم والأمن بشأن مراجعة أساليب عمله، المنعقدة في الفترة من 17 إلى 19 نوفمبر 2022، في شلالات فيكتوريا، زيمبابوي؛

2. **يعرب عن قلقه البالغ** إزاء استمرار النزاع والإرهاب والتطرف العنيف في القارة. **يشدد** على الحاجة إلى استجابة قوية ونهج أمنية جماعية، ولا سيما التنسيق والتعاون بين الدول وعبر الحدود، من أجل المعالجة الفعالة لكثافة التهديدات التي يتعرض لها السلم والأمن والاستقرار في أفريقيا وطابعها العابر للحدود؛ **يحث** مجلس السلم والأمن على إعطاء الأولوية لتنفيذ نتائج الدورة الاستثنائية السادسة عشرة لمؤتمر الاتحاد المنعقدة في ملابو، غينيا الاستوائية، في مايو 2022، للاستجابة بقوة للمسألتين الأمنيتين التوأم، الملحة والمتعلقة بالتغييرات غير الدستورية للحكومات والتهديد الذي يشكله الإرهاب والتطرف العنيف؛

3. **يشيد** بمجلس السلم والأمن لجهوده من أجل تكثيف المشاركة مع جميع أجهزة ومؤسسات الاتحاد الأفريقي ذات الصلة بشأن قضايا السلم والأمن؛ **يشجعهم** على مواصلة تضافر جهودهم؛ **ويجيز** على استنتاجات الخلوة المشتركة الثانية لمجلس السلم والأمن والآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران التي عقدت في 14-15 نوفمبر 2022 في ديربان، جنوب أفريقيا.

4. **يرحب** بتعاون مجلس السلم والأمن مع الشركاء الدوليين في مسائل السلم والأمن؛ **يشيد** بالعضو الأفريقي المنتهية ولايته في مجلس الأمن للأمم المتحدة، جمهورية كينيا، لعملها النموذجي خلال فترة عضويتها في مجلس الأمن للأمم المتحدة؛ **يهنئ** جمهورية موزمبيق على انتخابها عضوا غير دائم

في مجلس الأمن الدولي للفترة من يناير 2024 إلى ديسمبر 2025؛ **ويشجع** الأعضاء الأفريقيين في مجلس الأمن للأمم المتحدة على مواصلة الدفاع عن المواقف الأفريقية وتعزيزها داخل مجلس الأمن للأمم المتحدة؛ **ويجيز** نتائج الندوة الرفيعة المستوى التاسعة حول السلم والأمن في إفريقيا التي عقدت في وهران، الجزائر، في الفترة 7-9 ديسمبر 2022؛

5. **يحث** سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى، بدعم من الاتحاد الأفريقي والمجموعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والمؤتمر الدولي لمنطقة البحيرات الكبرى، على اتخاذ التدابير اللازمة لمواصلة تعزيز الحكم الرشيد، وتعزيز المؤسسات الوطنية وسيادة القانون من أجل خلق ظروف مواتية للتغيير الديمقراطي والسلام الدائم والاستقرار في البلاد؛ **يدعو** الحكومة وجميع أصحاب المصلحة السياسيين والاجتماعيين في جمهورية أفريقيا الوسطى إلى اتخاذ جميع التدابير القانونية اللازمة لإجراء الانتخابات المحلية في المواعيد المتفق عليها والمقرر إجراؤها في عام 2023؛ و**يكلف** مفوضية الاتحاد الأفريقي بالاستمرار في تقديم الدعم اللازم لنجاح هذه العملية الانتخابية، بما في ذلك إمكانية نشر بعثة دبلوماسية وقائية لهيئة الحكماء التابعة للاتحاد الأفريقي.

6. **يطلب** من مفوضية الاتحاد الأفريقي، بالتعاون مع المجموعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والمؤتمر الدولي لمنطقة البحيرات الكبرى والأمم المتحدة، مواصلة دعمها لسلطات جمهورية أفريقيا الوسطى من أجل استكمال التنفيذ المتكامل للاتفاق السياسي للسلم والمصالحة وخارطة طريق لواندا والتحضير للانتخابات القادمة؛ **يشيد** بمجتمع المساعدة الإنسانية على جهودهم في جمهورية أفريقيا الوسطى **ويناشدهم** على مواصلة مساعدة النازحين داخلياً واللاجئين في جمهورية أفريقيا الوسطى، على الرغم من الصعوبات التي تمت مواجهتها؛ **ويطلب** من مفوضية الاتحاد الأفريقي اتخاذ التدابير المناسبة لتعزيز قدرة البعثة الدولية بقيادة أفريقية في جمهورية أفريقيا الوسطى لتمكينها من تنفيذ مهمتها في جمهورية أفريقيا الوسطى بشكل فعال؛

7. **يجيز** البيان الصحفي لمجلس السلم والأمن [PSC/BR/PR/1121(2022)] المعتمد في اجتماعه رقم 1121 المنعقد في 11 نوفمبر 2022 والذي يطلب من مفوضية الاتحاد الأفريقي نشر هيئة الحكماء للاتحاد الأفريقي في تشاد، في أقرب وقت ممكن، لجمع المعلومات المباشرة بالتشاور مع جميع أصحاب المصلحة المعنيين على الأرض وإحاطة مجلس السلم والأمن قبل 31 مارس 2023؛ **ويطلب** من مفوضية الاتحاد الأفريقي الاستمرار في تقديم الدعم الفني لتشاد لضمان نهاية سلسة وناجحة للفترة الانتقالية؛

8. **يؤكد من جديد** التزام الاتحاد الأفريقي المستمر، باعتباره أحد الضامنين للاتفاق الإطاري للسلم والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والإقليم والتنفيذ الكامل للإطار؛ **يشيد** بالجهود التي

تبذلها جماعة شرق أفريقيا والمؤتمر الدولي لمنطقة البحيرات الكبرى والمجموعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا ومجموعة تنمية الجنوب الأفريقي لمرافقة جمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة؛ **ويعرب** عن تقديره لفخامة فيليكس تشيسكيدي، رئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية، وفخامة السيد بول كاجامي، رئيس جمهورية رواندا، على دعمهم والتزامهم بتنفيذ عمليتي نيروبي ولواندا؛ **يؤكد** الحاجة إلى ضمان التآزر والمواءمة بين عمليتي السلام في نيروبي ولواندا في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، بالإضافة إلى مواءمة وتنسيق كافة الجهود الرامية إلى تحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية؛ **ويدعو** إلى تنفيذها بالكامل؛ علاوة على ذلك، **يجيز** نشر القوة الإقليمية لشرق أفريقيا **ويطلب** من المفوضية تنفيذ بيان مجلس السلم والأمن المعتمد في الاجتماع 1140 لمجلس السلم والأمن، على مستوى رؤساء الدول والحكومات، في 17 فبراير 2023، ولاسيما إعادة تنشيط الاتفاق الإطاري واستخدام صندوق السلام التابع للاتحاد الأفريقي لدعم نشر وتشغيل القوة الإقليمية لمجموعة شرق أفريقيا؛

9. **يشيد** بالدول الأعضاء في لجنة حوض بحيرة تشاد لدعمها المستمر لقوة العمل المشتركة المتعددة الجنسيات وتنفيذ استراتيجية الاستقرار الإقليمي لبلدان حوض بحيرة تشاد المتضررة من أنشطة جماعة بوكو حرام الإرهابية؛ **يدعو** الأمم المتحدة، بما في ذلك وكالاتها وشركائها، إلى دعم الجهود الرامية إلى إعادة دمج مقاتلي بوكو حرام المستسلمين وإعادة توطين اللاجئين والنازحين العائدين إلى مجتمعاتهم نتيجة لنجاحات القوة المتعددة الجنسيات في عملياتها العسكرية؛ **يحث** الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي على دعم البلدان المتضررة لتعزيز قدراتها على استقبال وإعادة الدمج وإعادة توطين مقاتلي بوكو حرام السابقين واللاجئين والنازحين داخليا في مجتمعاتهم؛

10. **يهنئ** حكومة جمهورية إثيوبيا الديمقراطية الاتحادية والجبهة الشعبية لتحرير تيغراي على تبني حل سياسي تفاوضي للنزاع من خلال التوقيع على اتفاق وقف دائم للأعمال العدائية من أجل سلام دائم في إثيوبيا في 2 نوفمبر 2022، في بريتوريا، جنوب أفريقيا؛ **يدعو** الأطراف إلى مواصلة الوفاء بالتزاماتهم بحسن النية وضمان التنفيذ الكامل للاتفاق ضمن الأطر الزمنية المتفق عليها؛ يشيد بفخامة أولوسيغون أوباسانجو، الممثل الأعلى للاتحاد الأفريقي المعني بمنطقة القرن الأفريقي والرئيس السابق لجمهورية نيجيريا الاتحادية، واللجنة رفيعة المستوى وهم: فخامة أوهورو كينياتا، الرئيس السابق لجمهورية كينيا، وفخامة فومزيل ملامبو-نغوكا، نائب رئيس جمهورية جنوب أفريقيا السابق وعضو هيئة الحكماء للاتحاد الأفريقي، لتسهيل توقيع الاتفاق؛

11. **يعرب عن تقديره** كذلك لحكومتي جنوب أفريقيا وكينيا لاستضافة محادثات السلام من أجل إنهاء النزاع؛ وحكومات كينيا ونيجيريا وجنوب أفريقيا لتوفيرها خبراء لرصد تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار الدائم في المنطقة الشمالية من إثيوبيا، بروح إظهار الدعم الأفريقي؛ **يقر** بالدعم الثابت لقيادة

مفوضية الاتحاد الأفريقي والدعم الفني المقدم للعملية. **يشيد** بالدور الذي قامت به الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، والأمم المتحدة، والاتحاد الأوروبي، والولايات المتحدة الأمريكية، والبنك الأفريقي للتنمية، وكذلك الشركاء الدوليين والثنائيين، في عملية السلام التي يقودها الاتحاد الأفريقي في إثيوبيا؛ علاوة على ذلك، **يدعو** جميع الشركاء إلى دعم تنفيذ اتفاق السلام، من خلال العملية التي يقودها الاتحاد الأفريقي، لتعزيز السلم والاستقرار الدائمين في إثيوبيا؛

12. **يطلب** من مفوضية الاتحاد الأفريقي مواصلة دعم مدغشقر لتعزيز مكاسبها الديمقراطية، لا سيما مع الانتخابات الرئاسية القادمة، بالإضافة إلى تنفيذ الهيكل التنسيقي لإصلاحات قطاع الأمن؛ **يحث** مختلف أصحاب المصلحة الوطنيين على إعطاء الأولوية للحوار الشامل وبناء توافق الآراء لتسوية النزاعات السياسية. **ويناشد** شركاء مدغشقر الثنائيين والمتعددي الأطراف دعم العملية الانتخابية في البلاد بشكل مناسب؛

13. **يشيد** بفخامة حسن شيخ محمود، رئيس جمهورية الصومال الفيدرالية لالتزامه الواضح بمعالجة التحديات التي تواجه الصومال؛ **يرحب** بالتقدم المحرز في تنفيذ الخطة الانتقالية في الصومال؛ **يجدد التأكيد** على الحاجة الملحة إلى خلق القوة والتكامل؛ **يدعو** إلى اتفاق عاجل من قبل الحكومة الفيدرالية بشأن قواعد العمليات الأمامية لتسليمها من بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال إلى قوات الأمن الصومالية. **يعرب عن تقديره** العميق لجميع الشركاء الدوليين لدعمهم المستمر لبعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال، وخاصة الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة؛ **يجدد التأكيد على قلقه العميق** بشأن النقص في تمويل بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال إضافة إلى قرار مجلس الأمن الدولي رقم 2670 الذي يمدد سحب 2000 جندي من قوات بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال من 31 ديسمبر 2022 حتى 30 يونيو 2023، دون دعم مالي، **ولذلك يناشد** الدول الأعضاء والشركاء للمساعدة في تعبئة التمويل اللازم لبعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال، مع الترحيب بالحملة الترويجية المشتركة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة لجمع الموارد لبعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال؛ **يناشد**، مرة أخرى، مجلس الأمن للأمم المتحدة للحصول على المساهمات المقدرة من الأمم المتحدة (بالإضافة إلى حزمة الدعم اللوجستي للأمم المتحدة التي ييسرها مكتب الأمم المتحدة للدعم في الصومال) لتمويل بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال وعمليات دعم السلام الأخرى التي يقودها الاتحاد الأفريقي؛ **يشدد** على الحاجة إلى زيادة المساعدة الإنسانية للصومال **ويدعو** جميع الدول الأعضاء القادرة على ذلك، وكذلك بقية المجتمع الدولي، إلى دعم جهود حكومة الصومال الفيدرالية لمواجهة هذا التحدي؛

14. **يدعو** إلى التعجيل في تنفيذ الاتفاق المعاد تنشيطه بشأن حل النزاع في جنوب السودان **ويحث** الأطراف الموقعة على الاتفاق على ضمان تحقيق الجدول الزمني الانتقالي الجديد الذي ينتهي في

فبراير 2025 لاستعادة السلم والاستقرار في جنوب السودان؛ **يثني** على الأطراف لتخرج الدفعة الأولى من القوات المتحدة الأساسية، **ويشجعهم** على مواصلة تكثيف الجهود لتحسين القيادة والتحكم لدى القوات المسلحة لجنوب السودان ومضاعفة الجهود لإنشاء آليات العدالة الانتقالية بما في ذلك المحكمة المختلطة؛ **يجدد دعوة** الشركاء الإنمائيين لدعم المصالحة السياسية في جنوب السودان وعملية السلام بالتنسيق الوثيق مع الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية ومفوضية الاتحاد الأفريقي؛ **يشدد** على الدور الحاسم للجنة الاتحاد الأفريقي المتخصصة الرفيعة المستوى لجنوب السودان في دعم عملية السلام في جنوب السودان، وفي هذا الصدد **يؤكد** على الحاجة إلى تجديد التزام المشاركة للجنة الاتحاد الأفريقي المتخصصة الرفيعة المستوى لجنوب السودان بشأن عملية السلام في جنوب السودان؛

15. **يعرب عن قلقه العميق** إزاء المأزق السياسي الذي أثر سلبا على استقرار وأمن السودان ويرحب بمشاركة الآلية الثلاثية **ويشجع** الآلية على تسريع المشاورات للتوصل إلى اتفاق من أجل العودة السريعة للنظام الدستوري مع الانتقال القيادة المدنية للحكومة؛ **يطلب** من مجلس السلم والأمن مواصلة التعامل مع السلطة السودانية، ودعم العملية الانتقالية من أجل العودة السريعة للنظام الدستوري؛

16. **يوجه** مفوضية الاتحاد الأفريقي لإشراك السودان وجنوب السودان وتقديم الدعم من أجل تنفيذ اتفاق الترتيبات الأمنية والإدارية المؤقتة لمنطقة أبيي الموقعة في 20 يونيو 2011. **يطلب** من رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي التعجيل بعملية تعيين ميسر لجنة الرقابة المشتركة في أبيي لتجنب المزيد من التأخير في عمل اللجنة؛ ورفع مستوى تعبئة الموارد اللازمة لضمان نجاح فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ لجنوب السودان والسودان في تنفيذ ولايته ومساعدة السودان وجنوب السودان في إيجاد حلول دائمة للقضايا العالقة في أبيي؛

17. **يدعو** مفوضية الاتحاد الأفريقي إلى مواصلة تقديم المساعدة الفنية والمالية إلى جزر القمر لتعزيز الحوار الوطني الحقيقي والشامل والمصالحة؛

18. **يدعو** إلى احترام وحدة أراضي ليبيا وسيادتها، **ويؤكد من جديد** التزام الاتحاد الأفريقي بالحل السلمي للأزمة **ويقر** بأن عملية المصالحة الوطنية القائمة على مبدأ الملكية الوطنية والشمول تمثل مقدمة ضرورية لإجراء انتخابات وطنية تهدف إلى توحيد مؤسسات الدولة واستعادة سيادة القانون؛ في هذا الصدد، **يشيد** بجهود فخامة السيد دينيس ساسو نغيسو رئيس جمهورية الكونغو ورئيس اللجنة الرفيعة المستوى للاتحاد الأفريقي المعنية بليبيا وسعادة موسى فكي محمد، رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي لدعمهم المستمر لليبيا، بما في ذلك من خلال عملية المصالحة. **ويثني** على مجلس

الرئاسة لإطلاق استراتيجية المصالحة الوطنية **ويشجع** مجلس الرئاسة على تعيين أعضاء اللجنة العليا للمصالحة الوطنية. **يرحب** بتنظيم الاجتماع التحضيري لمؤتمر المصالحة الوطنية في طرابلس، ليبيا في الفترة من 8 إلى 12 يناير 2023، من قبل معالي السيد عبد الله اللافي، نائب رئيس مجلس الرئاسة، بالشراكة مع الاتحاد الأفريقي، من خلال لجنة الاتحاد الأفريقي الرفيعة المستوى المعنية بليبيا؛ **ويشجع** مجلس الرئاسة واللجنة الرفيعة المستوى المعنية بليبيا على مواصلة العمل بشكل إيجابي من أجل عقد منتدى المصالحة الوطنية مسترشدين بمبدأ الشمولية.

19. **يجدد** الدعوة إلى الانسحاب الفوري للقوات الأجنبية والمرتزقة؛ **يرحب** بالعلاقة القوية بين المجلس الرئاسي وجميع الأطراف الليبية مع رئيس اللجنة الرفيعة المستوى للاتحاد الأفريقي المعنية بليبيا وفريقه؛ **يعرب** عن دعمه المطلق لفريق الاتحاد الأفريقي الذي تم نشره في ليبيا بقيادة معالي جان كلود جاكوسو، وزير خارجية الكونغو، رئيس اللجنة الرفيعة المستوى للاتحاد الأفريقي، والبروفيسور محمد الحسن لبات، مدير ديوان رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي؛ **يطلب** من الدول الأعضاء تقديم الدعم السياسي والمالي والفني لتمكين المفوضية من مساعدة عمليات فريق الاتحاد الأفريقي في ليبيا. **يرحب** بالتعيين الجديد للبروفيسور عبد الله باثيلي، الأفريقي بصفته ممثلا خاصا للأمم المتحدة في ليبيا ورئيس بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا؛ **يشدد** على ضرورة التعاون والتنسيق الوثيقين بين المجلس الرئاسي واللجنة الرفيعة المستوى للاتحاد الأفريقي المعنية بليبيا وبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا في جهودهم المشتركة في ليبيا.

20. **يثني** على مجموعة تنمية الجنوب الأفريقي لنشرها قوات في مقاطعة كابو ديلجادو في موزامبيق؛ **يدعو** إلى تعزيز التعاون والتنسيق بين مجموعة تنمية الجنوب الأفريقي ومفوضية الاتحاد الأفريقي من خلال تبادل المعلومات بانتظام، وكذلك العمل المشترك في دعم عمليات بعثة مجموعة تنمية الجنوب الأفريقي في موزامبيق لزيادة تعزيز فعالية البعثة؛ **يؤكد من جديد** دعمه المستمر لبعثة مجموعة تنمية الجنوب الأفريقي دعماً لحكومة موزمبيق في حربها ضد الإرهاب؛

21. **يلاحظ بقلق** تطورات الوضع في مملكة ايسواتيني، **ويطلب** من مفوضية الاتحاد الأفريقي، بالتنسيق مع مجموعة تنمية الجنوب الأفريقي ومملكة إيسواتيني، تعزيز السلم والحوار نحو إجاد حل للأزمة السياسية والاجتماعية في البلاد؛

22. **يشجع** البلدان في إقليم غرب إفريقيا على الالتزام بشكل أكبر بضمان السلام والاستقرار المستدامين في الإقليم، من خلال استخدام الأدوات القائمة لمكافحة الإرهاب، بما في ذلك النهج غير العسكرية، والحوار الشامل وآليات الوساطة، وتعزيز وتبادل المعلومات الاستخباراتية، وتنشيط آليات جماعية؛

يشجع دول الإقليم على زيادة تعزيز النهج التعاونية في معالجة التهديدات الأمنية في الإقليم، بما في ذلك تفعيل المبادرات الإقليمية الحالية وخاصة عملية نواكشوط ومبادرة أكرا؛

23. **يدعو** البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية إلى احترام الجداول الزمنية المتفق عليها من أجل الاستعادة السريعة للنظام الدستوري **ويشدد** على الحاجة الملحة إلى تنشيط آليات مراقبة الانتقال التي وضعها المجلس لجميع البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية سياسية **ويطلب** من مفوضية الاتحاد الأفريقي زيادة التعاون مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وتجمع دول الساحل والصحراء وأصحاب المصلحة الرئيسيين في ضمان برنامج للدعم السلس للبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية، وخاصة غينيا، ومعالجة المسائل المتعلقة بالمصالحة الوطنية والحكم ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج /إصلاح القطاع الأمني، والإصلاحات المؤسسية أثناء مع أخذ مبادئ الملكية والقيادة الوطنية في الاعتبار ؛

24. **يؤكد من جديد** التزاماته الواردة في إعلان ملابو [Ext/Assembly/AU/Decl.(XVI)] والصكوك الأخرى التي تتعامل مع تهديد الإرهاب والتطرف العنيف؛ **يجدد التأكيد** على الحاجة إلى تبادل المعلومات والاستخبارات بشكل أوثق من خلال تنشيط وتنسيق الأطر الأمنية، مثل عمليتي نواكشوط وجيبوتي، ومبادرة أكرا بالشراكة الوثيقة مع اللجنة الأفريقية لخدمات الاستخبارات والأمن وآلية الاتحاد الأفريقي للتعاون في مجال الشرطة (أفريبول)؛ **يحيط علما** بضرورة تغيير اسم المركز الأفريقي للدراسات والبحوث المتعلقة بالإرهاب إلى مركز الاتحاد الأفريقي لمكافحة الإرهاب، ومراجعة نظامه الأساسي وهيكله، لتمكينه من التوافق مع الهيئات الدولية المماثلة، وتحسين أوجه التآزر، وزيادة تعزيز كفاءة الدول الأعضاء في مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف؛ **يطلب** من المفوضية، تماشياً مع إطار الاتحاد الأفريقي للإصلاحات المؤسسية، الاضطلاع بالإجراءات الواجبة وتقديم تقرير إلى المؤتمر القادم؛

25. **يطلب** من اللجنة الأفريقية للطاقة النووية أن تعمل عن كثب مع إدارة الشؤون السياسية والسلم والأمن على إعداد الطرائق للتعاون والإشراف على البرامج في المجال النووي ومواصلة دعم الدول الأعضاء بالتعاون مع الشركاء في المجالات الأوسع لأسلحة الدمار الشامل، بما في ذلك الأسلحة الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية؛ **يشجع** الدول الأطراف في معاهدة بليندابا على الوفاء بالتزاماتها المالية وضمان التنفيذ في الوقت المناسب للدورتين العاديتين الرابعة والخامسة لمؤتمر الدول الأطراف في معاهدة بليندابا المنعقدتين في مارس 2018 ومايو 2022؛

26. **يشجع** الدول الأعضاء على مواصلة تعزيز الشباب كشركاء في تعزيز السلم والأمن والاستقرار في الدول الأعضاء والأقاليم، بما يتماشى مع صكوك الاتحاد الأفريقي ذات الصلة؛ **يطلب** من جميع الدول الأعضاء الالتزام بتعزيز أجندة الشباب والسلم والأمن، ولا سيما من خلال تطوير وتنفيذ خطط

العمل الوطنية المدرجة في الأجندة المذكورة؛ يعين فخامة السيد إيفاريست ندايشيمي، رئيس بوروندي، بصفته مناصر الاتحاد الأفريقي لأجندة الشباب والسلم والأمن في إفريقيا، للاستجابة لتوصيات الشباب الواردة في إعلان بوجومبورا في أبريل 2022 الذي أجازه مجلس السلم والأمن؛ **يجيز** عقد الحوار القاري السنوي حول الشباب والسلم والأمن في بوجومبورا، بوروندي؛

27. **يرحب** ويجيز اعتماد سياستي حماية الطفل، وتعميم حماية الطفل من قبل اللجنة الفنية المتخصصة للدفاع والسلامة والأمن وفقًا لمقرره [(Assembly/AU/Dec.753(XXXIII)] ؛ علاوة على ذلك ، **يؤكد من جديد** الحاجة الملحة إلى أن يقوم رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي بتعيين مبعوث خاص للأطفال في حالات النزاع بما يتماشى مع قرارات مجلس السلم والأمن؛ **ويدعو** إلى وضع الخطوط التوجيهية للمجلس بشأن مشاركة الأطفال.

28. **يجدد** التزامه بتعزيز أجندة المرأة والسلم والأمن، **ويحث** الدول الأعضاء، التي لم تفعل بعد، على إعداد برامج العمل الوطنية وإعطاء الأولوية لبرامج تمكين المرأة في الخطط الوطنية للتنمية وكذلك برامج تقديم الخدمات؛

29. **يرحب** بعقد منتدى الحدود في أبيدجان، كوت ديفوار، في أكتوبر 2022؛ **يرحب** بقرار عقد المنتدى كل سنتين ويدعو مفوضية الاتحاد الأفريقي إلى بحث المشاركة في استضافة النسخة الثانية من منتدى الحدود أبيدجان؛

30. **يعرب عن تقديره** لهيئة الحكماء التابعة للاتحاد الأفريقي على جهود الدبلوماسية الوقائية في القارة، **ويشجعها** على زيادة تعزيز الدعم للدول الأعضاء التي تمر بمرحلة انتقالية سياسية معقدة؛ **يشيد** بمبادرات مفوضية الاتحاد الأفريقي لمنع العنف المرتبط بالانتخابات من خلال النهج المتكامل لمنع النزاعات مع بعثات مراقبة الانتخابات بمفوضية الاتحاد الأفريقي، ويشجع هيئة الحكماء على القيام بمزيد من العمل فيما يتعلق بالدبلوماسية الوقائية والحفاظ على الاتصال المنتظم مع أصحاب المصلحة السياسيين الرئيسيين في الدول الأعضاء؛

31. **يستحضر** مقرر المؤتمر [Assembly/AU/Dec.578(XXV)] المعتمد في جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، في 2015 ومقرر المؤتمر اللاحق [Assembly/AU/Dec.605(XXVII)] المعتمد في كيجالي، رواندا، في عام 2016 بشأن التمويل المستدام للاتحاد؛ **يشيد** بمفوضية الاتحاد الأفريقي لاستكمال ورقة التوافق الأفريقي بشأن التمويل الكافي والقابل للتنبؤ والمستدام لأنشطة السلم والأمن للاتحاد الأفريقي و**يعتمد** ورقة التوافق بشأن التمويل القابل للتنبؤ والملائم والمستدام لأنشطة السلم والأمن للاتحاد الأفريقي؛ **ويطلب** من مفوضية الاتحاد الأفريقي الشروع في الدعوة الشاملة والترويج لدعم الموقف الأفريقي من خلال تعبئة الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية

الإقليمية / الآليات الإقليمية وأعضاء مجلس الأمن للأمم المتحدة والشركاء الثنائيين والمتعددي الأطراف.

32. وفي هذا الصدد، **يلتزم** بتسريع التقدم نحو تحقيق أجندة 2063 والسعي لإيجاد حلول أفريقية للمشاكل الأفريقية، من خلال التمويل المستدام والقابل للتنبؤ؛ في هذا الصدد، **يوافق** على الاستخدام الفوري لصندوق الاتحاد الأفريقي للسلام ومرفق احتياطي الأزمات الخاص به، على وجه التحديد لدعم نشر القوة الإقليمية لمجموعة شرق أفريقيا وعملياتها، وسد الفجوة المالية في بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال؛ **ويكلف** مفوضية الاتحاد الأفريقي بوضع طرائق وخطوات مفصلة للاستخدام الفوري للصندوق، وفقا للنظم المالية للاتحاد الأفريقي.

33. في هذا السياق، **يجدد دعوته بقوة** إلى منح الاتحاد الأفريقي على وجه السرعة حق الوصول إلى المساهمات المقدرة من قبل الأمم المتحدة على أساس المبادئ التوجيهية لميثاق الأمم المتحدة باعتبارها أكثر الوسائل ضمانًا لتحقيق التمويل الفعال والمستدام لأنشطة السلم والأمن التابعة للاتحاد الأفريقي؛ **ويشيد** بالجهود الحثيثة التي يبذلها رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي ومجلس الأمناء ولجنة الرصد التنفيذية لتفعيل صندوق السلام التابع للاتحاد الأفريقي من خلال المشاريع التجريبية، **ويجيز** موافقة المجلس التنفيذي [EX.CL/Dec.1168(XLI)] الصادرة في يوليو 2022، في لوساكا، زامبيا، بشأن الحد الأقصى البالغ 5 ملايين دولار أمريكي لمرفق احتياطي الأزمات وطرائق تجديد موارده التي اعتمدها المجلس التنفيذي في فبراير 2023؛ ويدعو إلى استخدامه الفوري لمعالجة حالات الأزمات الطارئة في القارة؛

34. **يجيز** إعلان مؤتمر الاتحاد الأفريقي الأول للسياسة حول تعزيز الصلة بين السلم والأمن والتنمية في إفريقيا–اتفاق التكامل الإقليمي، المعتمد في طنجة، المملكة المغربية، في أكتوبر 2022. **ويحث** مفوضية الاتحاد الأفريقي على تنفيذ نتائجه. وفي هذا الصدد، **يدعو** شركاء عملية طنجة إلى زيادة دعمهم من أجل تنفيذ المشاريع المترابطة؛

35. **يرحب** مع التقدير بتقرير مناصر إعادة الإعمار والتنمية في فترة ما بعد النزاعات **ويثني** على فخامة الرئيس عبد الفتاح السيسي لقيادته.

36. **يرحب** بجهود مفوضية الاتحاد الأفريقي في استكمال استراتيجية الاتحاد الأفريقي – لإعادة الإعمار والتنمية في فترة ما بعد النزاعات، **ويطلب** من مفوضية الاتحاد الأفريقي استكمال مراجعة الاستراتيجية في عام 2023؛ **يحيط علما** مع التقدير بافتتاح المقر المؤقت لمركز الاتحاد الأفريقي لإعادة الإعمار والتنمية في فترة ما بعد النزاع في القاهرة في عام 2021. **ويطلب** من مفوضية

الاتحاد الأفريقي التشغيل الكامل لمركز الاتحاد الأفريقي لإعادة الإعمار والتنمية في فترة ما بعد النزاع خلال الربع الأول من العام 2023.

37. **يؤكد من جديد** الدور المركزي لمركز الاتحاد الأفريقي لإعادة الإعمار والتنمية في فترة ما بعد النزاعات في تنفيذ استراتيجية الاتحاد الأفريقي لإعادة الإعمار والتنمية في فترة ما بعد النزاعات، ووضع البرامج لبناء السلام واستدامته، وتنفيذها في البلدان المتضررة من النزاعات بالشراكة مع المجموعات الاقتصادية الإقليمية ذات الصلة، والمؤسسات المالية الإقليمية والدولية، والشركاء الدوليين؛

38. **يرحب** بنتائج "منتدى أسوان للسلام والتنمية المستدامين" منذ انطلاقه في 2019، باعتباره الأول من نوعه في القارة الذي يجسد الترابط بين السلم والتنمية في أفريقيا؛ **ويدعو كذلك** الدول الأعضاء والشركاء الإقليميين والدوليين إلى مواصلة دعمهم لمركز القاهرة الدولي لحل النزاعات وحفظ السلام وبناء السلام، الأمانة الرسمية لمنتدى أسوان، في وضع وتنفيذ عمليات بناء السلام ذات الصلة والسلام المستدام ومشاريع التنمية في جميع أنحاء القارة.

39. **يرحب** بالبيان [PSC/PR/COMM.1122(2022)] ، المعتمد في الاجتماع 1122 لمجلس السلم والأمن في نوفمبر 2022 لإنشاء مجموعة العمل للتنسيق بين إدارات وأجهزة الاتحاد الأفريقي ذات الصلة بشأن قضايا إعادة الإعمار والتنمية في فترة ما بعد النزاعات؛ **يطلب** كذلك من مفوضية الاتحاد الأفريقي و مجلس السلم والأمن تنشيط اللجنة الفرعية لمجلس السلم والأمن المعنية بإعادة الإعمار والتنمية في فترة ما بعد النزاعات بناءً على بيان مجلس السلم والأمن المعتمد في اجتماعه 958 الذي عقد في 23 أكتوبر 2020، وضمان التعاون الوثيق بين اللجنة الفرعية، عند إنشائها، ومناصر الاتحاد الأفريقي المعني بإعادة الإعمار والتنمية في فترة ما بعد النزاعات؛

40. **يجدد دعوته** لمزيد من التدخلات القوية في تعميق الديمقراطية والحكم الرشيد في القارة ويشجع الدول الأعضاء التي لم توقع و / أو تصدق بعد على الميثاق الأفريقي للديمقراطية والانتخابات والحكم على القيام بذلك؛ **يشيد** بمفوضية الاتحاد الأفريقي والمملكة المغربية لإجراء مثل هذا التدريب لبناء وتعزيز القدرات لمراقبي الانتخابات التابعين للاتحاد الأفريقي ويحثهم على استدامة هذه المبادرة؛ **يحيط علما** بالدليل الأفريقي للتدريب على سيادة القانون الذي صممته مفوضية الاتحاد الأفريقي لدعم احتياجات القدرات في الدول الأعضاء؛

41. **يحيط** بنهج أصحاب المصلحة المتعددين من قبل المفوضية من أجل مشاركة أوسع للمواطنين الأفريقيين في دعم مبادرات السلم والأمن في القارة، وفي هذا الصدد، **يرحب** بإطلاق مبادرة WiseYouth في نوفمبر 2022، في ويندهوك، ناميبيا، وشبكة مراكز الفكر الأفريقي من أجل

السلام (NeTT4Peace) في أديس أبابا، إثيوبيا في فبراير 2023؛ **ويكلف** المفوضية بضمان تفعيل المبادرتين من خلال تسخير المكاسب الديمغرافية الهائلة والمساهمات الجوهرية للشباب والأوساط الأكاديمية الأفريقية في منع النزاعات والوساطة؛

42. **يؤكد** على المبادرات من قبل مفوضية الاتحاد الأفريقي، وتحديداً إدارة الشؤون السياسية والسلم والأمن، لتحسين إدارة الوثائق والمعرفة التي تقدم الدعم للدول الأعضاء فيما يتعلق بالذاكرة المؤسسية **ويطلب** من المفوضية تقديم نفس الدعم للأعضاء الأفريقيين في مجلس الأمن للأمم المتحدة.

مقرر

بشأن تقرير مجلس السلم والأمن عن تنفيذ خارطة الطريق الرئيسية

للاتحاد الأفريقي للخطوات العملية لإسكات البنادق في أفريقيا

إنّ المؤتمر:

1. **يعتمد التقرير السادس** لمجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي عن **تنفيذ خارطة طريق الاتحاد الأفريقي الرئيسية للخطوات العملية لإسكات البنادق في أفريقيا بحلول عام 2030**؛

2. **يستحضر** الإعلان الرسمي حول الذكرى السنوية الخمسين لمنظمة الوحدة الأفريقية/الاتحاد الأفريقي الصادر في 25 مايو 2013 في أديس أبابا، والذي تعهد فيه مؤتمر الاتحاد بعدم توريث الجيل القادم من الأفريقيين عبء الحروب والتزم إنهاء جميع الحروب في أفريقيا بحلول عام 2020 والمقرر رقم [Assembly/AU/Dec.630 (XXVIII)] الصادر عن الدورة العادية الثامنة والعشرين لمؤتمر الاتحاد المنعقدة في أديس أبابا، إثيوبيا، يومي 30 و31 يناير 2017 والذي أجاز خارطة طريق الاتحاد الأفريقي الرئيسية للخطوات العملية لإسكات البنادق في أفريقيا بحلول عام 2030 **ويستحضر أيضا** إعلان جوهانسبرغ [Ext/Assembly/AU/Decl.1(XIV)] والمقرر [Ext/Assembly/AU/Dec.1(XIV)] الصادر عن الدورة الاستثنائية الرابعة عشرة لمؤتمر الاتحاد حول إسكات البنادق المنعقدة في 6 ديسمبر 2020 في جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، والذي مدد مدة تنفيذ خارطة طريق الاتحاد الأفريقي الرئيسية للخطوات العملية لإسكات البنادق في أفريقيا حتى عام 2030 وكذلك الاحتفال بشهر العفو في أفريقيا خلال شهر سبتمبر من كل عام لمدة عشر (10) سنوات (2021-2030) في سياق أجندة 2063؛

3. **يستحضر كذلك** قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 2457 (2019) الصادر في 27 فبراير 2019 والذي أكد أهمية إطاري الشراكة المشتركين بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي نحو تحقيق هدفها المتمثل في بناء قارة خالية من النزاعات ودعم تنفيذ خارطة طريق الاتحاد الأفريقي الرئيسية للخطوات العملية لإسكات البنادق في أفريقيا.

4. **يؤكد** أن تمديد فترة تنفيذ خارطة طريق الاتحاد الأفريقي الرئيسية للخطوات العملية لإسكات البنادق في أفريقيا حتى عام 2030 يشكل فرصة أخرى للقارة لتنشيط إرادتها السياسية بشكل جماعي من أجل تعزيز الحلول الأفريقية للمشاكل الأفريقية وبذل جهود أكثر قوة نحو بناء أفريقيا خالية من

النزاعات بحلول عام 2030 وما بعده، من خلال معالجة الأسباب الجذرية للنزاعات العنيفة، إلى جانب دوافعها والعوامل التي تديمها؛ **يشدد أيضا** على مسؤولية الدول الأعضاء عن التنفيذ الكامل للأطر والصكوك المعيارية ذات الصلة للاتحاد الأفريقي؛

5. **يلاحظ مع التقدير** التقدم المحرز حتى الآن في تنفيذ خارطة طريق الاتحاد الأفريقي الرئيسية للخطوات العملية لإسكات البنادق في أفريقيا من جميع جوانبه، أي السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية والقانونية. وفي هذا السياق، **يشيد** بمجلس السلم والأمن لدعم وتوجيه تنفيذ خارطة طريق الاتحاد الأفريقي الرئيسية للخطوات العملية لإسكات البنادق في أفريقيا **ويشيد أيضا** بالدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي ومفوضية الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية/الآليات الإقليمية المعنية بإدارة النزاعات وحلها ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص لما تبذله من جهود ترمي إلى إسكات البنادق؛ **ويعرب عن بالغ تقديره** للأمم المتحدة والشركاء الآخرين لدعمهم المستمر لتنفيذ خارطة طريق الاتحاد الأفريقي الرئيسية للخطوات العملية لإسكات البنادق في أفريقيا ؛

6. **يؤكد** على الحاجة إلى إرادة والتزام سياسيين واضحين فضلا عن العمل الجماعي من جميع أصحاب المصلحة المعنيين من أجل تنفيذ خارطة طريق الاتحاد الأفريقي الرئيسية للخطوات العملية لإسكات البنادق في أفريقيا بشكل فعال وتهيئة ظروف مواتية لإنهاء النزاعات في القارة؛ **ويشجع** الدول الأعضاء على تعزيز الملكية والقيادة الوطنيتين لمشروع أجندة 2063 الرئيسي المتمثل في إسكات البنادق في أفريقيا؛ **ويوعز**، في هذا الصدد، إلى مفوضية الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية/الآليات الإقليمية، بقيادة مجلس السلم والأمن، بتكثيف الدعم المقدم إلى الدول الأعضاء في جهودها الرامية إلى تعميم وتنفيذ خارطة طريق الاتحاد الأفريقي الرئيسية للخطوات العملية لإسكات البنادق في أفريقيا بأبعادها الرئيسية الخمسة؛

7. **يعرب عن بالغ القلق** إزاء استمرار التحديات المتعددة والمعقدة التي لا تزال تقوض جهود تحقيق إسكات البنادق في أفريقيا، ولا سيما الثغرات في الحكم والديمقراطية؛ والإرهاب والتطرف العنيف؛ وزيادة عدد المقاتلين الإرهابيين الأجانب والمرتزقة؛ والتداول غير المشروع للأسلحة/الذخائر ؛ والفساد؛ والجرائم المنظمة عبر الوطنية؛ والاتجار بالمخدرات؛ والاتجار بالبشر؛ والتدفقات المالية غير المشروعة؛ والاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية؛ والتدخل السياسي والعسكري الأجنبي؛ وتفشي الأوبئة والجوائح؛ وتأثير تغير المناخ؛ وبطء عملية التصديق على صكوك الاتحاد الأفريقي، من بين أمور أخرى، وهي أمور لا تزال تعرقل الجهود الرامية إلى تحقيق تطلعات أجندة 2063؛

8. **يعرب عن بالغ القلق** أيضا إزاء استمرار انتشار الأسلحة غير المشروعة وتدفقها داخل القارة وإليها، مما يؤدي إلى تفاقم انعدام الأمن وتأجيج العنف في مختلف أنحاء أفريقيا، ويخلق تحديات للأمن العام والتماسك الاجتماعي والسير الطبيعي لمؤسسات الدول الأعضاء؛ **ويعرب كذلك عن بالغ قلقه** إزاء الروابط المتآزرة بين الاتجار غير المشروع بالأسلحة وأنشطة الجماعات الإرهابية والمنظمات الإجرامية عبر الوطنية؛

9. **يلاحظ مع التقدير** المكاسب الكبيرة التي تحققت من الاحتفال بشهر العفو في أفريقيا باعتباره نهجا لينا في جمع الأسلحة غير المشروعة في القارة؛ **ويشيد** بالدول الأعضاء التي اضطلعت بأنشطة احتفالا بيوم العفو في أفريقيا على التزاماتها تجاه هدف إسكات البنادق في أفريقيا؛ **ويرحب** بصفة خاصة بمبادرة مجلس السلم والأمن بالاحتفال بيوم العفو في أفريقيا لعام 2022 لأول مرة في لومي، توجو، خارج مقر الاتحاد الأفريقي وقراره مواصلة الاحتفال بيوم العفو في أفريقيا في الأقاليم الجغرافية الخمسة على أساس التناوب وذلك بالتعاون مع المجموعات الاقتصادية الإقليمية/الآليات الإقليمية وبمشاركة كاملة من المدنيين مثل منظمات المجتمع المدني والشباب والنساء وكذلك المنظمات الدينية؛

10. **يشجع** الدول الأعضاء على الاستغلال الكامل ليوم العفو في أفريقيا في الحد من انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة؛ **ويؤكد** ضرورة أن تُشرك الدول الأعضاء وغيرها من الجهات المعنية السكان بنشاط في الاحتفال بيوم العفو في أفريقيا لتيسير التسليم الطوعي للأسلحة المملوكة بصورة غير مشروعة؛ **ويطلب**، في هذا السياق، من مفوضية الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية/الآليات الإقليمية أن تواصل، بدعم من مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح، تقديم دعمها إلى الدول الأعضاء الراغبة في الاحتفال بيوم العفو في أفريقيا في بلدانها. وفي هذا الصدد، **يوعز** إلى مفوضية الاتحاد الأفريقي بوضع مبادئ توجيهية لدعم صياغة التشريعات الوطنية ذات الصلة بتنفيذ يوم العفو في أفريقيا، ولا سيما في البلدان التي تواجه تحديات قانونية في التنفيذ؛

11. **يدعو** الدول الأعضاء والمجموعات الاقتصادية الإقليمية/الآليات الإقليمة إلى الإبلاغ عن إجراءاتها وأنشطتها الرامية إلى إسكات البنادق بأبعادها ذات الصلة في إطار الجوانب الخمسة لخارطة طريق الاتحاد الأفريقي الرئيسية للخطوات العملية لإسكات البنادق في أفريقيا وذلك لتبادل الخبرات والتعلم المتبادل من أجل التصدي للتحديات الأمنية بشكل مباشر؛ **ويوعز** إلى مفوضية الاتحاد الأفريقي بوضع نماذج موحدة للإبلاغ عن تنفيذ خارطة طريق الاتحاد الأفريقي الرئيسية

للخطوات العملية لإسكات البنادق في أفريقيا، بما يتماشى مع آلية الاتحاد الأفريقي للرصد والتقييم؛ بالتشاور مع الدول الأعضاء والمجموعات الاقتصادية الإقليمية/الآليات الإقليمية.

12. **يقر** بأهمية آلية الرصد والتقييم كأداة توجيهية للتعجيل بتنفيذ خارطة طريق الاتحاد الأفريقي الرئيسية للخطوات العملية لإسكات البنادق في أفريقيا؛ وفي هذا الصدد ، **يرحب بإنشاء** لجنة توجيهية مشتركة بين الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية/الآليات الإقليمية معنية بإسكات البنادق كمنبر لتنسيق ورصد وتقييم تنفيذ خارطة طريق الاتحاد الأفريقي الرئيسية للخطوات العملية لإسكات البنادق في أفريقيا والإبلاغ عنه، فضلا عن دعم الدول الأعضاء في تعميم خطة إسكات البنادق، بما يتماشى مع صكوك الاتحاد الأفريقي ومقررات أجهزة صنع السياسة ذات الصلة؛ و**يحث** الدول الأعضاء والمجموعات الاقتصادية الإقليمية / الآليات الإقليمية على مضاعفة الجهود الرامية إلى إضفاء الطابع المحلي على خارطة طريق الاتحاد الأفريقي الرئيسية للخطوات العملية لإسكات البنادق في أفريقيا وتعزيزها من خلال اعتماد خطط عمل وطنية مصممة خصيصا. وعلاوة على ذلك **يشجع** الدول الأعضاء على تقديم تقارير عن جهودها الوطنية لتمكين المفوضية من إجراء تقييم دقيق للتقدم المحرز في تنفيذ خارطة طريق الاتحاد الأفريقي الرئيسية للخطوات العملية لإسكات البنادق في أفريقيا وتقديم الدعم حسب الاقتضاء؛

13. **يكرر الإعراب عن قلقه** إزاء وجود حدود يسهل اختراقها ومناطق غير خاضعة للحكم، مما يوفر طرقا وملاذات آمنة للجماعات الإرهابية وجماعات الجريمة المنظمة عبر الوطنية لتوسيع نطاق أنشطتها، بما في ذلك التدفق غير المشروع للأسلحة والذخائر والاتجار بالأشخاص والمخدرات ، ويسهل وصولها إلى الموارد المالية والمادية لدعم العمليات الإرهابية؛ **ويدعو** الدول الأعضاء على تعزيز أجهزتها المعنية بإنفاذ القانون على طول المناطق الحدودية والموانئ والمطارات وتعزيز الوجود الفعال لمؤسسات الدولة في جميع أراضيها؛ بهدف تعزيز الأمن والتنسيق والتعاون في قطاع الشرطة عبر الحدود في إطار مؤسسات وآليات الاتحاد الأفريقي وخاصة آلية الاتحاد الأفريقي للتعاون الشرَطي (الأفريبول) والمركز الأفريقي للدراسات والبحوث المتعلقة بالإرهاب ولجنة أجهزة خدمات الاستخبارات والأمن وعمليتي نواكشوط وجيبوتي وبرنامج الحدود التابع للاتحاد الأفريقي؛

14. **يوعز** إلى مفوضية الاتحاد الأفريقي، تماشيا مع بيان مجلس السلم والأمن رقم [(PSC/PR/COMM.1105(2021)] الصادر عن اجتماعه رقم 1105 المنعقد في 10 سبتمبر 2022، أن تشرع في عملية لوضع موقف أفريقي موحد سيوفر التوجيه للدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي خلال المؤتمر الاستعراضي الرابع لبرنامج العمل المتعلق بالأسلحة الصغيرة وتكتشف إمكانية وضع صك قاري ملزم قانونا بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في إطار روح "إعلان

باماكو حول موقف أفريقي مشترك بشأن انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتداولها والاتجار بها بصورة غير مشروعة" لعام 2000؛

15. **يؤكد** على أهمية تبسيط إدارة إصلاحات قطاع الأمن ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في إطار جهود الاتحاد الأفريقي لمنع النزاعات وحلها ومبادرات إعادة الإعمار والتنمية في مرحلة ما بعد النزاعات وفقا للخطوات العملية ذات الصلة الموضحة في تقرير الاتحاد الأفريقي. وفي هذا الصدد، **يشيد** بالتعاون **بين** الدول الأعضاء ومفوضية الاتحاد الأفريقي في مواصلة تقديم الدعم الفني للدول الأعضاء في مجال نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإصلاح قطاع الأمن؛

16. **يرحب** باتفاق السلام الدائم من خلال الوقف الدائم للأعمال العدائية بين حكومة جمهورية إثيوبيا الاتحادية الديمقراطية وجبهة تحرير شعب تيغراي كخطوة أساسية في الجهود الرامية إلى إسكات البنادق فضلا عن كونه أساسا متينا للحفاظ على سيادة أثيوبيا وسلامة أراضيها؛ كدليل كامل على فعالية الحل الأفريقي للمشاكل الأفريقية؛

17. **يؤكد من جديد** ضرورة تعبئة الموارد اللازمة، حالما يتم التوقيع على اتفاق سلام، بغية كفالة تنفيذه على الفور وبشكل فعال وكامل ومنع الارتداد إلى دائرة العنف؛ **ويطلب** إلى مفوضية الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية/ الآليات الإقليمية مواصلة تقديم الدعم الفني والمالي إلى الأطراف في أي اتفاق سلام لضمان تنفيذه على نحو فعال؛

18. **يؤكد على** أن ضمان التمويل الكافي والمرن والمستدام والممكن التنبؤ به لأنشطة السلام والأمن التي يضطلع بها الاتحاد الأفريقي لا تزال تمثل التحدي الرئيسي الذي يواجه الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية/الآليات الإقليمية والدول الأعضاء في تحقيق أهداف خطة إسكات البنادق؛

19. **يرحب** بتعيين رئيس المفوضية معالي السيد محمد بن شامباز من غانا، ممثلا ساميا جديدا لإسكات البنادق. وفي السياق نفسه، **يثني** على معالي السيد رمضان لعمامرة، وزير خارجية الجزائر والممثل السامي السابق لإسكات البنادق لاسهاماته البارزة وخدمته الجديرة بالتقدير للقارة من أجل إسكات البنادق. وفي هذا الصدد، **يطلب** المؤتمر من رئيس المفوضية تعزيز وحدة تنسيق إسكات البنادق التابعة لمفوضية الاتحاد الأفريقي بالموارد الفنية والبشرية اللازمة.

مقرر

بشأن نتائج المشاورات الإقليمية الثانية لمراجعة البروتوكول

المتعلق بإنشاء مجلس السلم والأمن

إنّ المؤتمر:

1. **يحيط علما** بتقرير المفوضية عن عدم التوصل إلى توافق في الآراء بشأن تعديل المادة 5 (1) من البروتوكول المتعلق بإنشاء مجلس السلم والأمن وفقا للفقرة 4 من المقرر Assembly/AU/Dec.823(XXXV)؛

2. يقرر إنشاء لجنة متخصصة رفيعة المستوى لرؤساء الدول لتقديم تقرير إلى الدورة العادية السابعة والثلاثين للمؤتمر في فبراير 2024.

مقرر

بشأن التقرير عن منح مقعد للاتحاد الأفريقي في مجموعة العشرين

من قبل فخامة السيد ماكي سال، رئيس جمهورية السنغال

إن المؤتمر:

1. **يرحب** بقيادة فخامة السيد ماكي سال، رئيس جمهورية السنغال ورئيس الاتحاد الأفريقي المنتهية ولايته، لمبادرته الممتازة بشأن طلب منح مقعد للاتحاد الأفريقي في مجموعة العشرين؛
2. **يهنئه** بحرارة على التزامه ودعوته الحيوية والجهود الدؤوبة التي بذلها في هذا الصدد بهدف إتاحة الفرصة لأفريقيا للجلوس كعضو كامل العضوية في مجموعة العشرين والدفاع عن مصالحها والمساهمة في تعزيز حوكمة سياسية واقتصادية ومالية وعالمية أكثر عدالة وشمولاً؛
3. **يعرب عن تقديره** للدعوات التي وجهتها مجموعة العشرين طوال هذه السنوات إلى الاتحاد الأفريقي للمشاركة في دوراتها، **ويرحب** بالمشاركة المنتظمة والنوعية للدول التي تتولى رئاسة الاتحاد الأفريقي في الدورات المذكورة؛
4. **يقر** بأهمية مجموعة العشرين بوصفها إطارا رئيسيا للمشاورات الاقتصادية والتجارية والمالية الدولية خدمة للنمو والتنمية المستدامة؛
5. **يؤكد من جديد** الحاجة إلى إيلاء اهتمام أكبر لأفريقيا، بوصفها من أصحاب المصلحة الكاملة في عمليات صنع القرار بشأن الحوكمة السياسية والاقتصادية والمالية والأمنية والبيئية والصحية العالمية؛
6. **يتوجه بالشكر الجزيل** للشركاء، أعضاء مجموعة العشرين، الذين أعربوا بالفعل عن دعمهم لترشح أفريقيا للحصول على مقعد في مجموعة العشرين، **ويدعو** جميع الأعضاء الآخرين في مجموعة العشرين إلى دعم هذا الترشيح؛
7. **يدعو** جميع الدول الأعضاء إلى التعبئة من أجل إنجاح هذه المبادرة؛
8. **يقرر** أن يتولى الرئيس الحالي للاتحاد الأفريقي بمساعدة رئيس المفوضية، تمثيل الاتحاد الأفريقي في مجموعة العشرين؛
9. يطلب من فخامة السيد ماكي سال، بالتعاون الوثيق مع الرئيس الحالي للاتحاد الأفريقي، مواصلة الدعوة، بدعم من المفوضية، من أجل منح مقعد للاتحاد الأفريقي في مجموعة العشرين بشكل فعلي أثناء القمة المقبلة لمجموعة العشرين.

مقرر

بشأن إقامة عقد أفريقي وعالمي للتشجير

إنّ المؤتمر:

1. **يحيط علما ويرحب** باقتراح جمهورية الكونغو المتعلق لإطلاق عقد أفريقي وعالمي للتشجير كاستجابة لتسارع تغير المناخ؛
2. **يؤيد** المبادرة مع تشجيع المبادرات الوطنية ودون الإقليمية القائمة ذات الصلة، **ويتعهد** بالدعوة إلى تخصيص الاعتمادات لها على الصعيد العالمي وإلى مشاركة المجتمع الدولي على نحو أكثر فعالية في تنفيذ اتفاق باريس؛
3. **يقرر** تنظيم المؤتمر الدولي الأول للتشجير وإعادة التحريج في 11 و12 نوفمبر 2023، في برازافيل، جمهورية الكونغو، تحت رعاية الاتحاد الأفريقي ومنتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات، **ويطلب** من المفوضية اتخاذ جميع التدابير اللازمة لتنظيم هذا المؤتمر وفقاً للممارسة المتبعة والإجراءات القانونية الواجبة.

مقرر بشأن بناء جبهة موحدة للنهوض بقضية العدالة ودفع التعويضات إلى الأفريقيين

(بند اقترحته جمهورية غانا)

إن المؤتمر:

1. **يذكر** بمؤتمر الوحدة الأفريقية الأول بشأن التعويضات الذي عقد في أبوجا في أبريل 1993، والمشار إليه باسم "إعلان أبوجا لعام 1993 بشأن التعويضات"، الذي حثّ المجتمع الدولي على الاعتراف بالدين الأخلاقي الفريد وغير المسبوق المستحق للشعوب الأفريقية؛
2. **يذكّر كذلك** بإعلان وبرنامج عمل ديربان لعام 2001 بشأن آثار العنصرية، والتمييز العنصري، وكراهية الأجانب، وما يتصل بذلك من تعصب، الذي قدم مخططًا شاملاً ومتبصرا يجسد التزام العالم بالتصدي لآفة العنصرية بجميع أشكالها ومظاهرها؛
3. **يقرّ** بالمشاورات القارية بشأن إعادة الممتلكات الثقافية والتراث التي عقدت في نوفمبر 2021، وجهود الاتحاد الأفريقي الرامية إلى إعادة القطع الأثرية المسروقة، بما في ذلك الآثار الدينية والثقافية؛
4. **يشيد** بجمهورية غانا لمشاركتها في تنظيم المؤتمر حول موضوع "النهوض بالعدالة: التعويضات والتئام جراح العنصرية" في أغسطس 2022 ووثيقته الختامية إعلان أكرا ؛
5. **يحيط علما** بدعوة إعلان أكرا الدول الأفريقية ومواطنيها وقادتها السياسيين إلى إنفاذ مطالب التعويضات الكاملة من الدول والمؤسسات والحكومات المسؤولة، نظرا للتأثير السلبي الذي تسببه العبودية والاستعمار والفصل العنصري والإبادة الجماعية على الأفريقيين والمنحدرين من أصل أفريقي؛
6. **يطلب** من المفوضية، بالتشاور مع الدول الأعضاء والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي وأجهزة الاتحاد الأفريقي الأخرى فضلا عن المجموعات الإقليمية الاقتصادية والاجتماعية، إنشاء لجنة أفريقية للخبراء معنية بالتعويضات بغرض وضع موقف أفريقي موحد بشأن التعويضات يتضمن برنامج عمل تعويضي أفريقي؛ والتعاون مع الجماعة الكاريبية لإنشاء آلية أفريقية – كاريبية مشتركة بشأن العدالة التعويضية بناءً على عزم القمة العالمية للمهجر الأفريقي المنعقدة في جنوب إفريقيا في 2012؛

7. **يصادق** على اقتراح جمهورية غانا بالمشاركة مع أصحاب المصلحة المعنيين في تنظيم واستضافة مؤتمر دولي في عام 2023 من أجل "بناء جبهة موحدة للنهوض بقضية العدل ودفع التعويضات للأفريقيين"؛ **يحث أيضا** المفوضية على التعاون مع حكومة غانا لتنظيم المؤتمر في عام 2023؛

8. **يطلب** من المفوضية تقديم تقرير مرحلي عن تنفيذ هذا المقرر إلى الدورة العادية السابعة والثلاثين لمؤتمر رؤساء الدول والحكومات في فبراير 2024.

مقرر

بشأن التقرير عن التقدم المحرز في الأنشطة وآفاق إنشاء اللجنة العليا المكلفة

بأجندة 2021 – 2031 "عقد الجذور الأفريقية والمهجر الأفريقي"

إنّ المؤتمر:

1. **يستحضر** المقرر Assembly/AU/Dec. 807(XXXIV)، الصادر عن الدورة العادية الرابعة والثلاثين لمؤتمر الاتحاد، المنعقدة يومي 6 و7 فبراير 2021، والذي أعلن العقد 2021–2031 "عقدا للجذور الأفريقية والمهجر الأفريقي" وعلى وجه الخصوص في النقطة 11 من مقرر لجنة الممثلين الدائمين؛

2. **يحيط علما** بالتقرير المرحلي عن تنفيذ العقد 2021–2031 "عقد الجذور الأفريقية والمهجر الأفريقي"؛

3. **يرحب** بالتنظيم الناجح لمنتدى خفض تكلفة التحويلات المالية من المغتربين الأفريقيين تحت الرئاسة المشتركة للمملكة المغربية وتوجو؛

4. **يقرّ** بالجهود المبذولة والتقدم الذي حققته جمهورية توجو والمفوضية لإنشاء اللجنة العليا المسؤولة عن العقد والمهام التي ستكلف بها؛

5. **يهنئ** جمهورية توجو والمفوضية على العمل المنجز في تنفيذ المقرر بشأن عقد الجذور الأفريقية والمهجر الأفريقي، ولاسيما إعداد مشروع تشكيلة وولاية اللجنة العليا المكلفة بأجندة 2021–2031، عقد الجذور الأفريقية والمهجر الأفريقي؛

6. **يقرر** تشكيل اللجنة العليا المسؤولة عن العقد على النحو التالي:

الرقم التسلسلي	الإقليم	الدول الأعضاء
1	وسط أفريقيا	الكاميرون، غينيا الاستوائية، جمهورية الكونغو
2	غرب أفريقيا	جامبيا غانا السنغال توجو

3	شمال أفريقيا	الجزائر المغرب تونس
4	شرق أفريقيا	إثيوبيا تنزانيا
5	الجنوب الأفريقي	جنوب أفريقيا أنجولا ناميبيا

7. **يوافق كذلك على** مهام اللجنة العليا المكلفة بالعقد على النحو التالي:

أ) **المهمة العامة للجنة العليا المكلفة بالعقد:**

اللجنة العليا مكلفة بالعمل على دعم جميع المبادرات التي يشارك فيها المغتربون والمجتمعات ذات الأصول الأفريقية أينما كانوا عبر العالم واتخاذ التدابير والترتيبات اللازمة لتحقيق النتائج المتوقعة من تنفيذ عقد الجذور الأفريقية والمهجر الأفريقي.

ب) **المهام المحددة للجنة العليا المكلفة بالعقد:**

تضطلع اللجنة العليا المكلفة بأجندة 2021-2031، عقد الجذور الأفريقية والمهجر الأفريقي بالمهام المحددة التالية:

- ضمان الترويج لأجندة 2021-2031، عقد الجذور الأفريقية والمهجر الأفريقي، من خلال اقتراح برنامج دوري للأحداث القطرية والعمليات الرئيسية لعقد الجذور الأفريقية والمهجر الأفريقي؛
- الحرص على تقديم عرض دولي للمشاريع التي تنفذها البلدان المختلفة؛
- المساهمة في إبراز إنجازات المغتربين الأفريقيين والمجتمعات المنحدرة من أصول أفريقية؛
- دعم جميع المبادرات الهادفة إلى مكافحة التمييز وسوء المعاملة التي يتعرض لها الأشخاص المنتمون للمهجر الأفريقي أو المنحدرون من أصول أفريقية والدفاع عن مصالحهم؛
- وضع آليات وقنوات للتبادل كفيلة بأن تسهل عودة الأشخاص المنحدرين من أصول أفريقية من جزر الأنتيل ومنطقة البحر الكاريبي والأمريكيتين؛
- تنسيق تنقل الأشخاص ووضع استراتيجيات التنمية المشتركة لإدماج السكان المنحدرين من أصول أفريقية وبزوغ القارة الأفريقية؛

- العمل على وضع سياسة حقيقية للمهجر وخطة عمل قوية تجسد عودة المهجر وزيادة إشراكه في عملية التنمية في القارة؛
- الاضطلاع بأنشطة تهدف إلى تعزيز دور وإسهامات المنحدرين من الجذور الأفريقية والمهجر في التنمية الاقتصادية للقارة الأفريقية؛
- العمل على توحيد المغتربين وصناع القرار على المستويات الوطنية والإقليمية والقارية والعالمية من أجل التنمية المستدامة لأفريقيا؛
- دعم مبادرات الاستثمار الإنتاجي وتنظيم المشاريع الخاصة بالمهجر الأفريقي من أجل تحسين وزيادة تأثير أعمالها على التنمية الاقتصادية لأفريقيا بحلول 2063.

8. **يحيط علما أيضا** باقتراح جمهورية توجو المشار إليه في التقرير المرحلي عن عقد الجذور الأفريقية والمهجر الأفريقي لتنظيم حدث، في إطار تنفيذ العقد، خلال العام 2024، بعنوان "**تجديد الوحدة الأفريقية الشاملة ومكانة أفريقيا في الحوكمة العالمية: التعبئة وتوفير الموارد وإعادة تطوير الذات من أجل العمل**"؛

9. **يطلب من** المفوضية وجمهورية توجو مواصلة تعاونهما لضمان الإعداد والتنظيم الناجح والسلس لهذا الحدث؛

10. **يقرر أن** يتم تنظيم الحدث حول "**تجديد الوحدة الأفريقية الشاملة ومكانة أفريقيا في الحوكمة العالمية: التعبئة وتوفير الموارد وإعادة تطوير الذات من أجل العمل**"، في جمهورية توجو خلال عام 2024؛

11. **يطلب** من الدول الأعضاء وشركاء الاتحاد الأفريقي ومجتمعات المهجر والمنحدرين من أصول أفريقية في جميع أنحاء العالم دعم تنظيم هذا الحدث وسيره بسلاسة؛

12. **يدعو** توجو والمفوضية إلى تقديم تقرير إلى المؤتمر في عام 2025 عن نتائج هذا الحدث؛

13. **يطلب** من مفوضية الاتحاد الأفريقي والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، وبشكل خاص مديرية المواطنين والأفريقيين في المهجر، دعم تنفيذ أجندة 2021-2031، عقد الجذور الأفريقية والمهجر الأفريقي.

مقرر بشأن التقرير عن أزمة الغذاء العالمية

إنّ المؤتمر:

1. **يحيط علما** بتقرير أزمة الغذاء ويعرب عن قلقه بشأن تأثير أزمة الغذاء العالمية في أفريقيا؛
2. **يشدد** على الضرورة الملحة لاتخاذ مبادرات وتدابير قوية لضمان سيادة القارة وأمنها الغذائي؛
3. **يذكّر** بالحاجة إلى تسريع تنفيذ البرنامج الشامل للتنمية الزراعة في إفريقيا والالتزامات التي تم التعهد بها من أجل تسريع النمو المتسارع وتحويل الزراعة في إفريقيا من أجل الرخاء المشترك وتحسين ظروف المعيشة من خلال تخصيص 10% على الأقل من الإنفاق العام للزراعة؛
4. **يرحب** بالجهود التي تبذلها الدول لمواجهة التحديات الغذائية، ولاسيما من خلال زيادة الإنتاج والاستثمار في النظم الزراعية؛
5. **يشيد** بفخامة السيد ماكي سال، رئيس جمهورية السنغال ورئيس الاتحاد الأفريقي المنتهية ولايته، لعقد قمة داكار الثانية من 25 إلى 27 يناير 2023 حول موضوع "توفير الغذاء لأفريقيا: السيادة الغذائية والقدرة على الصمود"؛
6. **يوافق** على نتائج قمة داكار الثانية حول السيادة الغذائية والقدرة على الصمود، **ويطلب** من مفوضية الاتحاد الأفريقي والبنك الأفريقي للتنمية رصد تنفيذها.

مقرر بشأن إصلاح الهياكل

إنّ المؤتمر:

أ) فيما يتعلق بلجنة الاتحاد الأفريقي للقانون الدولي والمركز الأفريقي لمكافحة الأمراض والوقاية منها:

1. **يحيط علما** بتوصيات المجلس التنفيذي المتعلقة بهيكلي المركز الأفريقي لمكافحة الأمراض والوقاية منها ولجنة الاتحاد الأفريقي للقانون الدولي؛
2. **يحثّ** المفوضية على تفعيل المؤسستين على الفور؛
3. **يوافق** على منصب نائب المدير العام للمركز الأفريقي لمكافحة الأمراض والوقاية منها برتبة مد 2 وموظفيه الأساسيين للدعم على النحو التالي:

مكتب نائب المدير العام	العدد	الرتبة
نائب المدير العام	1	مد 2
مساعد إداري	2	خ.ع.أ 5
سائق – المدير العام	1	خ.ع.ب 7
سائق – نائب المدير العام	1	خ.ع.ب 7

4. **يطلب** من المفوضية والمركز الأفريقي لمكافحة الأمراض والوقاية منها ملء الهيكل المعتمد بالفعل المكون من 65 منصبا، **ويحثهما** على التعجيل بتعيين المدير العام ونائب المدير العام.
5. **يطلب أيضا** تحليلاً مفصلاً لتكاليف الهيكل العام للمركز الأفريقي لمكافحة الأمراض والوقاية منها للنظر فيه خلال اجتماع التنسيق النصف السنوي في يوليو 2023.
6. **يشيد** بغينيا الاستوائية على عرضها استضافة الأمانة ويعرب عن شكره لمكتب المستشار القانوني على الدعم الذي قدمه إلى لجنة الاتحاد الأفريقي للقانون الدولي حتى الآن.
7. **يطلب** من المفوضية **تقديم** تفاصيل الآثار المالية المترتبة على تكاليف الموظفين، وأيضا عن الانتقال وأي تكاليف أخرى قد تنشأ، فضلا عن إتاحة تقرير تقييم البلد المضيف أيضا للدول الأعضاء.

8. **يوافق** على هيكل لجنة الاتحاد الأفريقي للقانون الدولي الذي سيتم تنفيذه على مراحل رهنا بتوافر الميزانية، على النحو التالي:

أ) المرحلة الأولى: يتم تنفيذها من عام 2023 حتى عام 2025 وتتألف من 15 منصبا بتكلفة تقديرية للموظفين تبلغ 959,294.32 دولار أمريكي؛

ب) المرحلة الثانية: يتم تنفيذها من عام 2026 حتى عام 2028 وتتألف من 10 منصبا بتكلفة تقديرية للموظفين تبلغ 387,366.47 دولار أمريكي؛

ج) المرحلة الثالثة: يتم تنفيذها من عام 2029 حتى عام 2030 وتتألف من 10 منصبا بتكلفة تقديرية للموظفين تبلغ 609,987.73 دولار أمريكي؛

	المناصب	العدد	الرتبة	التعيين
	مكتب الأمين التنفيذي			
1.	الأمين التنفيذي	1	م6	المرحلة الأولى
2.	مترجم	1	م3	المرحلة الأولى
3.	مترجم	1	م3	المرحلة الثالثة
4.	موظف قانوني للشؤون الإدارية والمؤسسية	1	م2	المرحلة الثانية
5.	مصمم مواقع الإنترنت ومسؤول المحتوى	1	م2	المرحلة الأولى
6.	مـوظف اتصال	1	م2	المرحلة الثانية
7.	موثق	1	م2	المرحلة الثالثة
8.	سكرتير ثنائي اللغة	1	خ.ع.أ 4	المرحلة الثانية
9.	مساعد إداري	1	خ.ع.أ 5	المرحلة الثانية
	قسم البحوث			
10.	رئيس قسم البحوث	1	م5	المرحلة الأولى
11.	باحث قانوني أقدم	1	م3	المرحلة الأولى
12.	باحث قانوني أقدم	1	م3	المرحلة الثالثة
13.	باحث قانوني	1	م2	المرحلة الأولى

.14	باحث قانوني	1	م2	المرحلة الثالثة
.15	باحث قانوني	1	م2	المرحلة الأولى
.16	باحث قانوني	1	م2	المرحلة الثالثة
.17	سكرتير ثنائي اللغة	1	خ.ع.أ 4	المرحلة الثانية
	قسم النشر والتوزيع			
.18	رئيس قسم النشر والتوزيع	1	م5	المرحلة الأولى
.19	موظف برامج أقدم – إدارة المعرفة	1	م3	المرحلة الثالثة
.20	موظف برامج للنشر	1	م2	المرحلة الأولى
.21	موظف الرصد والتقييم	1	م2	المرحلة الثالثة
.22	موظف تكنولوجيا المعلومات	1	م2	المرحلة الثانية
.23	موظف المكتبة والمحفوظات	1	م2	المرحلة الثالثة
	وحدة الشؤون الإدارية والمالية			
.24	موظف أقدم للشؤون الإدارية والمالية	1	م3	المرحلة الأولى
.25	موظف الشؤون المالية	1	م2	المرحلة الأولى
.26	موظف الموارد البشرية	1	م2	المرحلة الثانية
.27	موظف المشتريات	1	م2	المرحلة الثالثة
.28	مساعد لشؤون المشتريات	1	خ.ع.أ 5	المرحلة الثانية
.29	مساعد محاسب	1	خ.ع.أ 5	المرحلة الثانية
.30	مساعد إداري	1	خ.ع.أ 5	المرحلة الأولى
.31	سكرتير ثنائي اللغة	1	خ.ع.أ 4	المرحلة الأولى
.32	موظف الاستقبال	1	خ.ع.أ 3	المرحلة الثانية
.33	مساعد رئيسي للسجلات	1	خ.ع.أ 3	المرحلة الأولى
.34	سائق	1	خ.ع.ب 7	المرحلة الأولى
.35	سائق	1	خ.ع.ب 7	المرحلة الثالثة
	المجموع	**35**		

9. **يستحضر** المادة 9 (2) من القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي، التي تكلف المؤتمر بتفويض أي من صلاحياته ومهامه إلى أي جهاز من أجهزة الاتحاد؛

10. **يقرر** تفويض صلاحيته لبحث واعتماد تعديلات هيكل مفوضية الاتحاد الأفريقي والأجهزة الأخرى إلى المجلس التنفيذي خلال اجتماع التنسيق النصف السنوي المقرر عقده في يوليو 2023.

ب) بشأن مكتب المبعوث الخاص المعني بالمرأة والسلم والأمن تحت مكتب رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي في أديس أبابا، إثيوبيا

11. **يحيط علماً** بتقرير المجلس التنفيذي عن لجنة الممثلين الدائمين ولجنتها الفرعية للإصلاحات الهيكلية Ex.Cl./1347(XLI)، وتقرير المجلس التنفيذي عن الدورة العادية الثالثة للجنة الفنية المتخصصة للتجارة والصناعة والتعدين بشأن المقرر Ex.CL/Dec.1144(XL)؛

12. **يستحضر** المقررات التالية التي أنشأت المكاتب الفنية والمتخصصة:

(1) المقرر EX.CL/Dec.1108(XXXVIII) الذي يوعز إلى لجنة الممثلين الدائمين بإعادة النظر في نتائج الدورة العادية الخامسة للجنة الفنية المتخصصة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وعلى وجه التحديد بشأن: تنفيذ مقررات مجلس السلم والأمن للاتحاد الأفريقي الصادرة في اجتماعاته رقم 803 و887 و951 لإضفاء الطابع المؤسسي على مكتب المبعوث الخاص المعني بالمرأة والسلم والأمن؛

(2) المقرران EX.CL/388(XII) وAssembly/AU/Dec.173(X) اللذين يدعوان الاتحاد إلى التعجيل بتعيين موظفين مؤهلين وبناء القدرات المؤسسية للمعهد الأفريقي للتعليم من أجل التنمية؛

(3) المقرر EX.CL/Dec.626(XVIII) الذي يجيز اختيار دوالا، الكاميرون، لإنشاء القاعدة القارية اللوجستية للقوة الاحتياطية الأفريقية، ويطلب من المفوضية اتخاذ التدابير المناسبة لتنفيذ هذا المقرر؛

13. **يعتمد** الهياكل المقترحة على النحو التالي:

ج) فيما يخص مكتب المبعوث الخاص المعني بالمرأة والسلم والأمن تحت مكتب رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي في أديس أبابا، إثيوبيا

المنصب	الرتبة	عدد الموظفين
المبعوث الخاص	مد1	1
مستشار أقدم لشؤون السياسات	م6	1
منسق المكتب	م5	1

موظف أقدم للبحث والرصد والإبلاغ	م3	1
مـوظف كسب التأييد و ا لاتـصـا ل	م2	1
مساعد للشؤون الإدارية والعمليات	خ.ع.أ 3	1
الإجمالي		**6**

تبلغ التكلفة التقديرية السنوية لموظفي مكتب المبعوث الخاص **590,000 دولار أمريكي**. يجب أن يتم ملء هذه المناصب على مراحل ورهنا بتوافر الميزانية.

د) بشأن االمعهد الأفريقي للتعليم من أجل التنمية في كينشاسا، جمهورية الكونغو الديمقراطية

المنصب	الرتبة	عدد الموظفين
مكتب الأمين التنفيذي		
الأمين التنفيذي	م6	1
موظف مراسم	م2	1
مساعد إداري ثنائي اللغة	خ.ع.أ 5	1
سكرتير ثنائي اللغة	خ.ع.أ 4	1
موظف الاتصال	م2	1
وحدة إدارة شؤون التعليم ونظم المعلومات		
موظف رئيسي لنظم المعلومات (رئيس الوحدة)	م4	1
موظف أقدم لشؤون السياسات – تكنولوجيا المعلومات (تكنولوجيا المعلومات/ إدارة المعرفة)	م3	1
مدير قاعدة بيانات إدارة شؤون التعليم ونظم المعلومات	م2	2
موظف تكنولوجيا المعلومات (مدير صفحة الإنترنت)	م1	1
موظف فني مبتدئ	م1	1
وحدة السياسات والبحوث العملية والرصد والتقييم		
موظف رئيسي للتخطيط التربوي وبناء القدرات (رئيس الوحدة)	م4	1
موظف برامج أقدم	م3	2
موظف إحصاءات أقدم مكلف بالأقاليم (5 مناصب)	م3	5
موظف برامج	م2	2
موظف فني مبتدئ	م1	1
وحدة الشؤون الإدارية والمالية والدعم		
موظف أقدم للشؤون المالية والإدارية	م3	1
موظف الشؤون المالية	م2	1

موظف الموارد البشرية	م2	1
سائق	خ.ع.ب 7	2
مساعد أقدم لشؤون السجلات	خ.ع.أ 3	1
الأمن (الاستعانة بمصادر خارجية)		
النظافة (الاستعانة بمصادر خارجية)		
الإجمالي		28

تبلغ التكلفة التقديرية السنوية لموظفي المعهد الأفريقي للتعليم من أجل التنمية **2,123,349.16 دولار أمريكي**. يجب أن يتم ملء هذه المناصب على مراحل ورهنا بتوافر الميزانية.

هـ) بشأن قاعدة الاتحاد الأفريقي اللوجستية القارية في دوالا، الكاميرون

المنصب	الرتبة	عدد الموظفين
رئيس القاعدة اللوجستية القارية	م6	1
موظف برامج	م2	1
مساعد إداري/ سكرتير ثنائي اللغة – مكتب رئيس القاعدة اللوجستية القارية	خ.ع.أ 5	1
موظف رئيس للشؤون الإدارية/ المالية	م4	1
موظف أقدم للشؤون الإدارية	م3	1
موظف أقدم للاتصال/ تكنولوجيا المعلومات	م3	1
مساعد للاتصال/ تكنولوجيا المعلومات	خ.ع.أ 5	2
سائل آليات	خ.ع.أ 4	2
موظف المشتريات	م2	1
مساعد لشؤن المشتريات	خ.ع.أ 5	1
موظف أقدم للشؤون المالية/ الميزانية	م3	1
موظف الإدارة المالية/ المحاسبة	م2	1
موظف الأصول/الممتلكات/المراقبة	م2	1
محاسب مساعد	خ.ع.أ 5	1
موظف النقل	م2	1
كبير موظفي الأمن	م3	1
موظف الأمن	م2	1
موظف رئيسي للشؤون اللوجستية وسلسلة الإمداد	م4	1
موظف أقدم لإدارة المرافق	م3	1

موظف الشؤون الهندسية	م2	1
مشغّل معدات مناولة العتاد	خ.ع.أ 5	1
مساعد لشؤون الهندسة	خ.ع.أ 5	1
ميكانيكي/ موظف الصيانة	م2	1
موظف الحركة/ الشحن	م2	1
موظف أقدم للخدمات اللوجستية والمخازن	م3	1
موظف سلسلة أجهزة التبريد	م2	1
كاتب لجرد الأصول/ إدخال البيانات	خ.ع.أ 5	1
موظف شؤون الاستلام والتفتيش	م2	1
موظف أقدم لشؤون الإمداد	م3	1
مساعد لشؤون الإمداد	خ.ع.أ 5	1
فني الكهرباء	خ.ع.أ 5	1
مساعد لشؤون مراقبة الحركة/ الشحن	خ.ع.أ 5	1
الإجمالي		34

تبلغ التكلفة التقديرية السنوية لموظفي القاعدة اللوجستية القارية للاتحاد الأفريقي **4,717,606.45 دولار أمريكي**. يجب أن يتم ملء هذهالمناصب على مراحل ورهنا بتوافر الميزانية.

و) فيما يخص إعادة تسمية إدارة التنمية الاقتصادية والتجارة والصناعة والتعدين

التسمية الحالية	تتم إعادة تسميتها على النحو التالي
إدارة التنمية الاقتصادية والتجارة والصناعة والتعدين	إدارة التنمية الاقتصادية والتجارة والسياحة والصناعة والمعادن
مديرية الصناعة والتعدين وتنظيم المشاريع	مديرية الصناعة والمعادن وتنظيم المشاريع والسياحة
قسم الصناعة والتعدين والابتكار	قسم الصناعة والمعادن والابتكار

14. **يقرر** أن تجري عملية التوظيف تماشيا مع نظام التوظيف على أساس الجدارة ونظام الحصص على مستوى الاتحاد.

15. **يقرر** تقييم التقدم المحرز في تنفيذ الهياكل المذكورة أعلاه بعد كل مرحلة من مراحل التنفيذ.

مقرر

بشأن تقارير منتدى رؤساء الدول والحكومات المشاركين في الآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران، من قبل فخامة السيد جوليوس مادا بيو، رئيس جمهورية سيراليون ورئيس الآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران

إنّ المؤتمر:

1. **يحيط علما مع التقدير** بتقرير القمة الخاصة الثانية لمنتدى رؤساء الدول والحكومات للآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران، المنعقدة في 28 يوليو 2022، وتقرير الدورة العادية الثانية والثلاثين لمنتدى رؤساء الدول والحكومات للآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران، المنعقد في 9 فبراير 2023، وتقرير الحوكمة الأفريقي لعام 2023؛

2. يشيد بفخامة السيد **جوليوس مادا بيو**، رئيس جمهورية سيراليون ورئيس منتدى رؤساء الدول والحكومات للآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران رؤساء الدول والحكومات، لقيادته المتميزة للآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران، بما في ذلك ضمان استمرار الآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران في تنفيذ ولايتها، على الرغم من القيود على الموارد المالية والبشرية؛

3. **يذكّر** بمقرره السابق Assembly/AU/Dec.814(XXXV) الذي اعتمد الهيكل التنظيمي للأمانة القارية للآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران، **ويكرر الحاجة** إلى تزويد الآلية بمخصصات كافية من الميزانية من أجل تنفيذ الهيكل التنظيمي للأمانة القارية للآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران دون أي عوائق.

4. **يؤكد من جديد** مقرره السابق Assembly/AU/Dec.765(XXXIII) الذي شدد فيه المؤتمر على الحاجة إلى تزويد الآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران بالموارد البشرية ومخصصات الميزانية الملائمة والكافية، من أجل تنفيذ ولايتها دون عوائق، وتعزيز استقلاليتها الوظيفية؛

5. **يقرّ** بأن ندوة الشباب السنوية للآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران هي أعلى منبر لضمان المشاركة الهادفة للشباب في عمليات الآلية وتتيح للشباب فرصة لتقاسم الخبرات وأفضل الممارسات في مجال الديمقراطية والحكم الرشيد؛

6. **يعتمد** نتائج ندوة الشباب الثالثة **ويشجع** الأمانة القارية للآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران على مواصلة تنظيم الندوة السنوية للشباب، بالتعاون الوثيق مع مفوضية الاتحاد الأفريقي والدول الأعضاء، بوصفها منبرا لإدماج الشباب في تعزيز الديمقراطية والحكم الرشيد في القارة.

7. **يستحضر** مقرره السابق Assembly/AU/Dec.686(XXX) الذي رحب فيه المؤتمر بالخطوات المتخذة لجعل الآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران أداة للإنذار المبكر من أجل منع نشوب النزاعات في القارة، في سياق الانسجام والتآزر بين الآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران والمنظومة الأفريقية للسلم والأمن، والمنظومة الأفريقية للحكم، **ويرحب بارتياح كبير** بالاستنتاجات المنبثقة عن الخلوة الأولى بين فريق الشخصيات البارزة لمنتدى الآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران وفريق الحكماء للاتحاد الأفريقي، والخلوة الثانية بين الآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران ومجلس الاتحاد الأفريقي للسلم والأمن، المنعقدة في نوفمبر 2022 في إيثيوبيا، جمهورية جنوب إفريقيا؛

8. **يستحضر كذلك** مقرره السابق Assembly/AU/Dec.631(XXVIII)، الذي رحب فيه المؤتمر بالالتزامات المتعلقة بإعادة تنشيط الآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران، ومن أهمها تقاسم نموذج الآلية وخبرتها ومعارفها مع مناطق أخرى من العالم، من أجل وضع معايير مرجعية وتعزيز الاعتراف الدولي بالآلية؛ **ويقرّ مع خالص التقدير** بإعلان وتوصيات المنتدى الأفريقي الثاني الرفيع المستوى بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي من أجل التنمية المستدامة، الذي عقد في يناير 2023 في كمبالا، أوغندا.

9. **يستحضر** مقرره السابق Assembly/AU/Dec. 818(XXXV)، حيث طلب المؤتمر من الآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران، بالتعاون مع مفوضية الاتحاد الأفريقي وأصحاب المصلحة المعنيين، تسريع وإنهاء جميع التحضيرات لعقد المؤتمر الأفريقي لإدارة الهجرة، والعمل بشكل وثيق مع الدولة العضو المضيفة؛ **ويرحب** بعرض حكومة جمهورية أوغندا لاستضافة المؤتمر الأفريقي لإدارة الهجرة؛ **ويطلب** من الآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران العمل عن كثب مع جمهورية أوغندا، ومفوضية الاتحاد الأفريقي، والمنظمة الدولية للهجرة، وجميع أصحاب المصلحة المعنيين لتنظيم المؤتمر خلال النصف الثاني من عام 2023، **ويطلب كذلك** توفير الموارد المالية الكافية من أجل نجاح استضافة المؤتمر الأفريقي لإدارة الهجرة من قبل أجهزة صنع السياسة للاتحاد الأفريقي والشركاء.

10. **يرحب مع التقدير** بتقارير استعراض الأقران لجمهوريتي النيجر وجيبوتي، **ويهنئ** فخامة السيد محمد بازوم رئيس جمهورية النيجر، وفخامة السيد إسماعيل عمر جيله رئيس جمهورية جيبوتي، لالتزامها بالحكم الرشيد، كما يتضح من تنفيذ عملية المراجعة المتبادلة بين الأقران في بلديهما؛ **يهنئ** أيضا فخامة الحسن واتارا، رئيس جمهورية كوت ديفوار على إطلاق المراجعة المتبادلة بين الأقران التي أجريت في 12 ديسمبر 2022؛

11. **يشجع** جمهوريتي النيجر وجيبوتي على مراعاة ملاحظات الدول الأعضاء بشأن تقارير الاستعراض القطرية الخاصة بهما، فضلا عن التوصيات الواردة في تقاريرهما من أجل تطوير وتنفيذ برنامج العمل الوطني ومواءمته مع أجندة 2063 للاتحاد الأفريقي؛

12. **يرحب كذلك مع التقدير** بالتقرير الوطني الافتتاحي للحكم لجمهورية كينيا؛ **ويشيد** بفخامة السيد وليام روتو، رئيس جمهورية كينيا، وحكومة جمهورية كينيا، **ويدعو** جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي إلى أن تحذو حذو كينيا وتقوم بإعداد تقارير الحكم الوطنية كأداة للتقييم الذاتي من أجل تعزيز الحكم الرشيد.

13. **يهنئ** اتحاد جزر القمر على انضمامه إلى الآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران باعتباره الدولة المشاركة الثالثة والأربعين، **ويشيد** بفخامة السيد غزالي عثماني، رئيس اتحاد جزر القمر، لالتزامه الراسخ بالديمقراطية والحكم الرشيد.

14. **يجدد دعوة** الدول المشاركة في الآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران التي لم تخضع لاستعراض الأقران، لاتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان إجراء استعراضات الأقران القطرية وتقديم تقاريرها إلى منتدى الآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران.

15. **يحث أيضا** الدول المشاركة في **الآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران** التي خضعت للاستعراض لتنفيذ خطط عملها الوطنية وتوصياتها، وذلك للاسترشاد بها في عملية الإصلاح المؤسسي على المستوى الوطني ولتجنب التحديات المحددة في استعراضاتها؛

16. **يشجع** جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي التي لم تنضم بعد إلى الآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران، على القيام بذلك، وتلك التي انضمت إلى الآلية لكنها لم تقم بعملية الاستعراض القطري الأولى للآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران، على القيام بذلك، **ويطلب** من الآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران مواصلة المتابعة مع جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي التي لم تنضم بعد إلى الآلية، من أجل التعجيل بتنفيذ العديد من مقررات المؤتمر بشأن انضمام جميع الدول إلى الآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران بحلول عام 2023؛

17. **يجيز** تعيين الدكتور شريف رحماني من الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ممثلاً لإقليم شمال إفريقيا، وسعادة السفير الحنفي حسام الدين من جمهورية مصر العربية ممثلا عن إقليم شمال افريقيا، كعضوين في لجنة الشخصيات البارزة للآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران.

18. **يعين** الدكتور عبد الله جانيه ممثلاً لغرب إفريقيا، كرئيس جديد لفريق الشخصيات البارزة للمراجعة المتبادلة بين الأقران، والدكتور إينونج مبيكوسيتا ليوانيكا ممثلاً للجنوب الأفريقي، كنائب لرئيس فريق الشخصيات البارزة للآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران لعام 2024.

19. **يحيط علما** مع التقدير الكبير للقيادة الاستثنائية والكفاءة والجهود المستمرة التي بذلها الرئيس التنفيذي للأمانة القارية للآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران، البروفيسور إيدي مالوكا، في تنشيط واستعادة وإنعاش ودمج الآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران في منظومة الاتحاد الأفريقي؛ **ويحيط علما أيضا** بانتهاء فترة ولاية البروفيسور إيدي مالوكا كرئيس تنفيذي للآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران في فبراير 2023، **ويصادق** على قرار منتدى الآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران للشروع في عملية تعيين الرئيس التنفيذي الجديد للآلية، بما يتماشى مع أحكام الصكوك القانونية للآلية وقواعد ولوائح وإجراءات الاتحاد الأفريقي؛

20. **يقرر**، لظروف استثنائية، تمديد عقد المدير التنفيذي للأمانة القارية للآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران، البروفيسور إيدي مالوكا، إلى حين الانتهاء من عملية التوظيف، وتعيين الرئيس التنفيذي الجديد، وتولي مهامه، وتسليم المهام بشكل مناسب للرئيس التنفيذي الجديد بحلول مايو 2024، **ويؤكد** أن الهدف من هذا القرار هو ضمان استقرار واستمرارية وسلاسة عمليات الأمانة القارية للآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران، فضلا عن حماية جميع المكاسب التي تحققت حتى الآن وتعزيزها؛

21. **يعتمد** بارتياح الطرائق وخارطة الطريق والملف الوظيفي والاختصاصات الخاصة بالخبير الاستشاري المستقل، لتوظيف وتعيين الرئيس التنفيذي الجديد للأمانة القارية للآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران؛ و**يحث** لجنة جهات التنسيق لمنتدى الآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران، بمساعدة الخبير الاستشاري المستقل والأمانة القارية للآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران ومفوضية الاتحاد الأفريقي، على الإسراع في إجراء عملية تعيين الرئيس التنفيذي الجديد والانتهاء منها، بما يتماشى مع أحكام الصكوك القانونية للآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران، وقواعد ولوائح وإجراءات الاتحاد الأفريقي، وخارطة الطريق المعتمدة، **ويطلب** من الأمانة القارية للآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران ومفوضية الاتحاد الأفريقي ضمان تبليغ الإعلان المتعلق بتعيين الرئيس التنفيذي الجديد على نطاق واسع وتعميمه على الدول الأعضاء، من أجل اجتذاب أفضل المرشحين؛

22. **يذكّر** بأن الآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران أُنشئت في 9 مارس 2003 وأنّ المؤتمر أعلن، من خلال المقرر Assembly/AU/Dec.765(XXXIII)، ذلك اليوم بوصفه اليوم

التأسيسي للآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران، وينبغي أن تحتفل به القارة وأسرة الاتحاد الأفريقي سنويًا؛ **ويحيط علما** بالتقدم المحرز حتى الآن بما في ذلك إنشاء فرقة العمل المعنية بالعمل على سلسلة الأنشطة التحضيرية للاحتفالات؛ **ويدعو** جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الإفريقي ومنظومة الاتحاد الإفريقي بأكملها للانضمام إلى الآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران في الاحتفال بالذكرى العشرين لإنشائها والتي ستقام من خلال أنشطة وفعاليات على مدار السنة، ويطلب من أجهزة صنع السياسة للاتحاد الأفريقي توفير الموارد المالية والبشرية الكافية واللازمة للاحتفال بشكل ممتاز بالذكرى العشرين لإنشا الآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران؛

23. **يحيط علما** بالتقرير السنوي لعام 2023 للأمانة القارية للآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران؛ **ويشيد** بالأمانة على النجاحات غير المسبوقة التي تحققت في عام 2022، **ويشجع** الأمانة القارية للآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران على توسيع وتعميق جهودها في تنفيذ الخطة الاستراتيجية للآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران (2020-2024) ودعم تنفيذ أجندة 2063 للاتحاد الأفريقي؛

24. **يحيط علما مع التقدير** بالتقرير الأفريقي للحوكمة لعام 2023 الذي يركز على التغييرات غير الدستورية للحكومات، الذي قدمه فخامة السيد جوليوس مادا بيو، رئيس جمهورية سيراليون ورئيس منتدى رؤساء الدول والحكومات للآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران؛

25. **يستحضر** مقرره السابق Assembly/AU/Dec.720 (XXXII) المعتمد في دورته العادية الثانية والثلاثين المنعقدة في فبراير 2020 في أديس أبابا، إثيوبيا، الذي كلف الآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران، بالتعاون مع المنظومة الأفريقية للحكم، بإعداد التقرير الأفريقي للحوكمة وتقديمه إلى الدورات العادية للمؤتمر كل سنتين (2) للنظر فيه؛ **ويستحضر أيضًا** بلمقرر 818(XXXV) الذي أوعز للآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران والمنظومة الأفريقية للحكم بإعداد التقرير الأفريقي الثالث للحوكمة مع التركيز على العلاقة بين الحوكمة والثورة الصناعية الرابعة؛

26. **يستضحر كذلك** المقرر المعتمد في الدورة الاستثنائية السادسة عشرة للمؤتمر المنعقدة في ملابو، غينيا الاستوائية، في مايو 2022، الذي أوعز فيه المؤتمر للآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران بالتعاون مع المنظومة الأفريقية للحكم، بإعادة تركيز موضوع التقرير الأفريقي للحوكمة لعام 2023 للتفكير في القضايا والعوامل المساهمة في التغييرات غير الدستورية للحكومات في القارة؛

27. **يشيد** بهياكل الاتحاد الأفريقي والآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران، وأعضاء منبر المنظومة الأفريقية للحكم، والدول الأعضاء الذين شاركوا في الاستعراضات المستهدفة بشأن التغييرات غير الدستورية للحكومات، كجزء من إعداد التقرير الأفريقي للحوكمة لعام 2023، **ويعرب** عن تقديره لمؤسسات البحث الأفريقية والخبراء المستقلين للعمل الجدير بالثناء المنجز في إعداد التقرير الأفريقي للحوكمة لعام 2023؛

28. **يقرّ بارتياح** بتقارير الاستعراض المستهدف لجمهورية سيراليون، ومملكة ليسوتو، واتحاد جزر القمر، وجمهورية غينيا، وجمهورية تشاد، بشأن التغييرات غير الدستورية للحكومات في القارة؛ **ويحيط علما** بتقرير تحليل الثغرات لجمهورية السودان، **ويحث** جمهورية سيراليون، ومملكة ليسوتو، واتحاد جزر القمر، وجمهورية تشاد على تنفيذ التوصيات الواردة في التقارير المتعلقة بإعداد وتنفيذ برامج عملها الوطنية كخطوة ضرورية لتحقيق السلم والأمن والاستقرار في القارة وبالتالي تحقيق إفريقيا التي نريدها.

29. **يهنئ** أعضاء فريق الشخصيات البارزة للآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين للأقران الذي تولى قيادة الاستعراضات المستهدفة لمرونتهم والتزامهم بعمليات الاستعراض للآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران؛

30. **يعرب عن تقديره** للشركاء على دعمهم في الإعداد الناجح للتقرير الأفريقي للحوكمة لعام 2023؛

31. **يصادق** على التقرير الأفريقي للحوكمة لعام 2023 مع الملاحظات والتوصيات التي أبدتها الدول الأعضاء؛ **ويحث** جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي على تنفيذ التوصيات الواردة في التقرير بهدف تعزيز الحكم الرشيد، وسيادة القانون، واحترام حقوق الإنسان، وتقاسم أفضل الممارسات على المستويين القطري والقاري، **ويحث كذلك** الأمانة القارية للآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران على ضمان نشر التقرير الأفريقي للحوكمة لعام 2023 على نطاق واسع بعد دمج الملاحظات والتوصيات التي أبدتها الدول الأعضاء في التقرير؛

32. **يشدد** على أهمية تعبئة الموارد المالية الكافية لنشر التقرير الأفريقي للحوكمة لعام 2023 وتنفيذ توصياته؛ **ويطلب** من الآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران إطلاق التقرير الأفريقي للحوكمة لعام 2023 بشكل رسمي بالتعاون مع المنظومة الأفريقية للحكم؛ **ويحث** جميع أعضاء المنظومة الأفريقية للحكم على دمج التقرير في خطط عملهم السنوية، **ويحث** جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي على إعداد تقارير الحوكمة الوطنية كأداة للتقييم الذاتي، وذلك لتعزيز الحكم الرشيد ومنع

التغييرات غير الدستورية للحكومات، بما يتماشى مع توصيات التقرير الأفريقي للحوكمة لعام 2023؛

33. **يهنئ** رئيس منتدى الآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران، فخامة السيد جوليوس مادا بيو، رئيس جمهورية سيراليون، للقيادة الممتازة التي تم توفيرها للآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران والنجاح الاستثنائي الذي حققته الآلية.

مقرر

بشأن تقرير فخامة السيد بول كاجامي رئيس جمهورية رواندا عن لجنة رؤساء الدول والحكومات لتوجيه وكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية – النيباد

إنّ المؤتمر:

1. **يحيط علما مع التقدير** بتقرير فخامة السيد بول كاجامي، رئيس جمهورية رواندا، ورئيس لجنة رؤساء الدول والحكومات لتوجيه النيباد.
2. **يجيز** استنتاجات وتوصيات الدورة الأربعين للجنة رؤساء الدول والحكومات لتوجيه النيباد؛
3. **يقر** بالدور الأساسي الذي تؤديه لجنة رؤساء الدول والحكومات لتوجيه النيباد في توفير القيادة السياسية والتوجيه الاستراتيجي لوكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية–النيباد، وبرنامج الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا؛
4. **يؤكد مجددا** على استمرار أهمية وكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية–النيباد وجدواها بصفتها وكالة التنفيذ للاتحاد الأفريقي المكلفة بتنفيذ المشاريع ذات الأولوية، وتعزيز التكامل الإقليمي من أجل التعجيل بتحقيق أجندة 2063 وتعزيز قدرات الدول الأعضاء والهيئات الإقليمية؛ بالإضافة إلى تعزيز الدعم الاستشاري القائم على المعرفة، والاضطلاع بالمجموعة الكاملة من تعبئة الموارد، والعمل كواجهة فنية لأفريقيا مع جميع أصحاب المصلحة والشركاء الإنمائيين؛
5. **يشيد** بوكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية–النيباد لوضع تصور لمبادرة تنشيط أفريقيا وإطلاقها، ويكرر دعمه لبدء البرنامج الرئيسي؛ **ويشيد كذلك** بالوكالة لوضع تصور لبرنامج الترابط الثلاثي وإعداده؛ **ويشدد** على أهمية وضع خطة استراتيجية متسقة مع الخطة العشرية الثانية لتنفيذ أجندة 2063؛ **ويشيد** بالوكالة على عملية التقييم الجارية لأجندة 2063 وكذلك الدعم الفني والمالي المقدم للدول الأعضاء؛ **ويطلب** من مفوضية الاتحاد الأفريقي ووكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية–النيباد العمل بالتعاون الوثيق مع الدول الأعضاء والمجموعات الاقتصادية الإقليمية والشركاء لمواصلة العمل على صياغة الوثيقة الإطارية الثانية لخطة التنفيذ العشرية لاعتمادها من قبل اجتماع التنسيق النصف السنوي في يوليو 2023 ووضع إطار معياري بحلول ديسمبر 2023؛
6. **يستحضر** المقرر الذي اتخذه رؤساء الدول والحكومات بشأن إنشاء صندوق إنمائي، وفي هذا الصدد، **يطلب** من الوكالة إعطاء الأولوية لتفعيل الصندوق؛

7. **يقر** بالتحديات المالية والمتعلقة بالميزانية التي تواجهها وكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية– النيباد؛ **ويؤكد مجددا** على الحاجة الماسة إلى تمويل الوكالة بطريقة مستدامة وقابلة للتنبؤ، مع الملكية الكاملة للدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي، وفي هذا الصدد، **يحث** الدول الأعضاء على زيادة مساهماتها الطوعية بشكل كبير في ميزانية وكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية– النيباد **ويقترح** استكشاف إمكانية التمويل المنتظم لوكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية–النيباد؛

8. **يستحضر** مقرر المؤتمر Assembly/AU/Dec.283(VIV) بشأن حاجة وكالة النيباد، بصفتها الهيئة الفنية للاتحاد الأفريقي، إلى المرونة والحيوية اللازمتين لتنفيذ ولايتها؛ **ويستحضر أيضا** مقرر المجلس التنفيذي EX.CL/Dec.1057(XXV) الصادر في يوليو 2019، والذي اعتمد الهيكل الجديد المقترح لوكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية–النيباد والذي نص على تنفيذ الهيكل على مدى ثلاث سنوات؛ **ويقر** بالحاجة إلى أن يكون هيكل الوكالة مناسبًا للغرض، وأكثر مرونة في تقييم الاحتياجات الإنمائية للدول الأعضاء والاستجابة لها. تحقيقا لهذه الغاية، **يطلب أيضًا** من وكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية – النيباد التعجيل بتنفيذ إعادة الهيكلة الداخلية الجارية لنموذج التنفيذ الخاص بها والقيام مع الدول الأعضاء باستكشاف إمكانية توسيع حضورها على المستويين الوطني والإقليمي لتسريع تنفيذ البرامج ذات الأولوية لأجندة 2063.

9. **يؤكد مجددا** التزامه بتنفيذ الهدف الوارد في إعلان أبوجا المتمثل في 15٪ بشأن التمويل المحلي للصحة مع الانتقال بعيدا عن الاعتماد على تمويل الشركاء؛

10. **يطلب** من المفوضية ووكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية–النيباد والمركز الأفريقي لمكافحة الأمراض والوقاية منها وضع خارطة طريق محددة التكلفة بالكامل حتى عام 2030: "استدامة التصدي للإيدز، وضمان تعزيز النظم الصحية والأمن الصحي من أجل تنمية أفريقيا" وتقديمها إلى المؤتمر خلال دورته القادمة **ويقرر** عقد دورة استثنائية للمؤتمر بشأن إنهاء الإيدز بحلول عام 2030، ومعالجة وفيات الأمهات التي يمكن الوقاية منها، والأمراض المعدية وغير المعدية المتوطنة في القارة، وتعزيز النظم الصحية بحلول 2030، في أقرب وقت ممكن على ألاّ يتجاوز ذلك يوليو 2024؛

11. **يهنئ** فخامة الرئيس ماكي سال على نجاح استضافة قمة داكار لتمويل تطوير البنية التحتية في إفريقيا في جمهورية السنغال في الفترة من 1–3 فبراير 2023، **ويجيز** إعلان داكار. **يجيز كذلك** على قمة تمويل البنية التحتية لتصبح مؤتمر تمويل يُعقد كل سنتين. **يطلب** من وكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية – النيباد بالتنسيق مع مفوضية الاتحاد الأفريقي، والبنك الأفريقي للتنمية،

والمجموعات الاقتصادية الإقليمية، إنشاء آلية لرصد تنفيذ نتائج قمة داكار للتمويل، لاسيما فيما يتعلق بالالتزامات المالية وتنفيذ خطة العمل الثانية ذات الأولوية لبرنامج تطوير البنية التحتية في أفريقيا وتقديم تقرير إلى الدورة المقبلة للمؤتمر.

12. **يشيد** بالجودة الممتازة للمخرجات الفنية لوكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية–النيباد تحت قيادة الرئيسة التنفيذية ناردوس بكيلي–توماس؛

13. تمشيا مع قواعد إجراءات هياكل إدارة النيباد المعتمدة بموجب المقرر Ex.CL/Dec.1063(XXXV) وبعد المشاورات الواجبة من قبل قادة لجنة رؤساء الدول والحكومات لتوجيه النيباد، **يجيز** انتخاب فخامة السيد عبد الفتاح السيسي، رئيس جمهورية مصر العربية، بصفته رئيس لجنة رؤساء الدول والحكومات لتوجيه النيباد، وكذلك نواب الرئيس الأربعة (4) لفترة واحدة مدتها سنتان (2). ويشغل الرئيسُ المنتهية ولايته للجنة رؤساء الدول والحكومات لتوجيه النيباد منصبَ النائب الرابع للرئيس والمقرر، ويرشّح نواب الرئيس الثلاثة (3) الآخرين بعد المشاورات الإقليمية.

14. **يهنئ فخامة السيد** عبد الفتاح السيسي كرئيس قادم للجنة رؤساء الدول والحكومات لتوجيه النيباد ويتطلع إلى قيادته لهيكل الحوكمة هذا.

15. **يشيد** بفخامة السيد بول كاجامي، رئيس جمهورية رواندا، على النتائج التي تحققت خلال فترة ولايته، ويعرب عن تقديره العميق لقيادته الفريدة كرئيس للجنة رؤساء الدول والحكومات لتوجيه النيباد

16. **يذكّر** بالمادة 7 من النظام الأساسي لوكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية–النيباد بشأن عضوية ثلاث وثلاثين (33) دولة عضو، **ويجيز كذلك** تجديد عضوية لجنة رؤساء الدول والحكومات لتوجيه النيباد على النحو التالي:

وسط أفريقيا	شرق أفريقيا	شمال أفريقيا	الجنوب الأفريقي	غرب أفريقيا
1. الكاميرون	6. إثيوبيا	11. **الجزائر** *	16. ليسوتو	21. كوت ديفوار
2. جمهورية الكونغو الديمقراطية	7. كينيا	12. **مصر***	17. ملاوي	22. غانا
3. جمهورية أفريقيا الوسطى	8. رواندا	13.	18. **جنوب أفريقيا***	23. غينيا بيساو
4. غينيا الاستوائية	9. أوغندا	14.	19. زامبيا	24. **نيجيريا***
5. الجابون	10. تنزانيا	15.	20. زيمبابوي	25. **السنغال***

*** الأعضاء المبادرون الذين لا يخضعون لعملية التناوب**

المجموعات الاقتصادية الإقليمية		
26.	**الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا**	
27.	**المجموعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا**	
28.	**الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية**	
29.	**اتحاد المغرب العربي**	
30.	**السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي**	
31.	**مجموعة تنمية الجنوب الأفريقي**	
32	**جماعة شرق أفريقيا**	
33.	**تجمع دول الساحل والصحراء**	

مقرر

بشأن تقرير لجنة الاتحاد الأفريقي لرؤساء الدول والحكومات العشرة المعنية بإصلاح مجلس الأمن للأمم المتحدة، من قبل فخامة السيد جوليوس مادا بيو، رئيس جمهورية سيراليون

إنّ المؤتمر،

1. **يعتمد** التقرير الثالث والعشرين للجنة رؤساء الدول والحكومات العشرة المعنية بإصلاح مجلس الأمن للأمم المتحدة؛

2. **يستحضر** المقررات Assembly/AU/Dec.564(XXIV)، و Assembly/AU/Dec.573(XXIII)، و Ext/Assembly/AU/Dec.1(IV)، و Assembly/AU/Decl.2(V)، و Assembly/AU/Dec.617(XXVII)، و Assembly/AU/Dec.724(XXXII)، و Assembly/AU/Dec. 819 (XXXV) ؛

3. **يجدد التأكيد** على ضرورة إصلاح الأمم المتحدة لتتوافق مع الواقع الجيوسياسي الراهن، وخاصة ضرورة تصحيح الظلم التاريخي الذي لحق بأفريقيا من خلال معالجة مسألة عدم تمثيل أفريقيا في فئة الأعضاء الدائمين والنقص الفادح في تمثيلها في فئة الأعضاء غير الدائمين في مجلس الأمن للأمم المتحدة؛

4. **ينوّه مع التقدير** بالتقدم الذي أحرزته لجنة العشرة في الدعوة إلى دعم الموقف الأفريقي الموحد وتعبئة التأييد له على النحو المتوخى في توافق آراء إيزولويني وإعلان سرت لعام 2005 بشأن إصلاح مجلس الأمن للأمم المتحدة؛

5. **يرحب** في هذا الصدد بالزخم المتزايد لدعم وشرعية الموقف الأفريقي الموحد بشأن إصلاح مجلس الأمن للأمم المتحدة؛

6. **يعيد التأكيد** على التزامه الراسخ بالموقف الأفريقي الموحد المتوخى في توافق آراء إيزولويني وإعلان سرت باعتباره الخيار الوحيد القابل للتطبيق لتمثيل أفريقيا الكامل في مجلس الأمن للأمم المتحدة؛

7. **يجدد التأكيد** على أن التمثيل الكامل لأفريقيا في مجلس الأمن للأمم المتحدة يعني ما يلي:

1) مقعدين دائمين (02) على الأقل مع جميع صلاحيات وامتيازات العضوية الدائمة بما في ذلك حق النقض (الفيتو)؛

2) خمسة (05) مقاعد غير دائمة؛

3) يحتفظ الاتحاد الأفريقي بالحق في اختيار ممثليه لانتخابهم في مجلس الأمن للأمم المتحدة للعمل باسمه ونيابة عنه؛

8. **يطلب** ما يلي:

1) تواصل لجنة رؤساء الدول والحكومات العشرة التواصل على أعلى المستويات السياسية، بما في ذلك مع الأعضاء الدائمين الخمسة في مجلس الأمن للأمم المتحدة، بغية تعزيز الموقف الأفريقي الموحد بشأن إصلاح مجلس الأمن للأمم المتحدة؛

2) تواصل لجنة العشرة أيضا تكثيف مشاركتها مع مجموعات المصالح الأخرى والمجموعات الإقليمية وأصحاب المصلحة بغية الاستفادة من التقدم المحرز في النهوض بالموقف الأفريقي الموحد بشأن إصلاح مجلس الأمن للأمم المتحدة؛

3) تدرج جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي، في كلمتها الوطنية في افتتاح الدورة الثامنة والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة المقرر عقدها في سبتمبر 2023، لغة موحدة موجزة لدفع الموقف الأفريقي الموحد، وتجدد الدعوة إلى إجراء إصلاح شامل لمجلس الأمن للأمم المتحدة؛

4) تدرج الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي قضية إصلاح مجلس الأمن للأمم المتحدة ضمن أولويات سياستها الخارجية في تفاعلاتها مع الشركاء غير الأفريقيين، وخاصة ضرورة تصحيح الظلم التاريخي الذي لا تزال القارة الأفريقية تعاني منه دون مزيد من التأخير؛

5) تقوم لجنة العشرة بالتحضير "للمشاركة الملائمة" في عملية المفاوضات الحكومية الدولية وفقا للموقف الأفريقي الموحد، مسترشدة بالوثيقة الإطارية لعام 2015،

6) الفقرة 81 من المقرر السابق dec62/557.

9. **يجدد التأكيد** على الالتزام الراسخ بالحفاظ على وحدة أفريقيا وتضامنها في جميع الجوانب المتعلقة بعملية إصلاح مجلس الأمن للأمم المتحدة، بما في ذلك المشاركة في المفاوضات الحكومية الدولية وخارجها، **ومواصلة** التحدث بشكل متسق بصوت واحد وبهدف موحد بشأن جميع جوانب عملية الإصلاح؛

10. **يجدد التأكيد أيضا** على أنه ينبغي للدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي في نيويورك، ذات العضوية المزدوجة، أن تسحب هذه العضوية من جميع مجموعات المصالح الأخرى، من أجل زيادة تعزيز الموقف الأفريقي الموحد على النحو الوارد في توافق آراء إيزولويني وإعلان سرت؛

11. **يقرر** أن يكون الموقف الأفريقي الموحد بشأن إصلاح مجلس الأمن للأمم المتحدة بندا استراتيجيا في جدول أعمال المؤتمر وخطة عمله، وفي هذا الصدد، **يطلب** من المفوضية مواصلة تيسير عمل لجنة العشرة؛

12. **يقرر كذلك** زيادة المخصصات في ميزانية المفوضية لغرض تمويل وتيسير أنشطة لجنة العشرة المعنية بإصلاح الأمم المتحدة؛

13. **يقرر أيضا** أن تبقى لجنة العشرة عاكفة على ولايتها إلى أن تحقق أفريقيا أهدافها المتعلقة بإصلاح مجلس الأمن للأمم المتحدة.

مقرر

بشأن التقرير السنوي للاتحاد وأجهزته، بما في ذلك المسائل المواضيعية المحددة

المقدمة من رؤساء الدول مناصري الاتحاد الأفريقي

إنّ المؤتمر،

1. **يحيط علما مع التقدير** بتقرير الاتحاد وأجهزته، بما في ذلك المسائل المواضيعية المقدمة من رؤساء الدول المناصرين،

(1) مقرر بشأن التقرير المرحلي عن استجابة الاتحاد الأفريقي لجائحة فيروس كورونا-19 في أفريقيا، من قبل فخامة السيد سيريل ماتاميلا رامافوسا، رئيس جمهورية جنوب إفريقيا

إنّ المؤتمر:

2. **يحيط علما مع التقدير** بتقرير مناصر الاتحاد الأفريقي للاستجابة لجائحة فيروس كورونا-19، فخامة السيد ماتاميلا سيريل رامافوسا، رئيس جمهورية جنوب إفريقيا.

3. **يشيد** بالمناصر لمساهمته القيّمة **ويجيز** توصياته على النحو التالي:

(1) الإحاطة علما بالتقرير المرحلي عن تنفيذ ولاية مناصر الاتحاد الأفريقي للاستجابة لفيروس كورونا-19؛

(2) تشجيع الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي على تأييد الاقتراح المتعلق بالاستدامة المالية للمركز الأفريقي لمكافحة الأمراض والوقاية منها عندما يصبح مستقلاً؛

(3) تكثيف الجهود وتعزيز الإرادة السياسية لرفع معدلات التلقيح بغية تحقيق هدف التلقيح البالغ 70٪ في القارة، مع الأخذ في الاعتبار أن انتقال فيروس كورونا 2 المُسبب للمتلازمة التنفسية الحادة الوخيمة (SARS-COV-2) قد تزايد في مناطق كثيرة من العالم خلال موسم الأعياد، هذا إلى جانب استمرار ظهور متغيرات جديدة مثيرة للقلق؛

(4) الاستمرار في كسب التأييد لكل من التحالف العالمي للقاحات والتحصين واليونيسيف وغيرهما من مقدمي اللقاحات للحصول على 30٪ من لقاحاتهم من أفريقيا؛

(5) إجازة مشروع المقرر الذي يطلب من الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي التفاوض بشأن إصدار وثيقة قانونية لتنسيق التأهب والاستجابة بشكل فعال لتفشي الأمراض في القارة؛

(6) اعتماد إعلان نظام الصحة العامة الجديد؛

(7) إبقاء هذه المسألة قيد نظره من خلال:

- اعتماد تقرير مناصر الاتحاد الأفريقي للاستجابة لفيروس كورونا-19.
- تعيين رئيس جنوب أفريقيا مناصرا للاتحاد الأفريقي لسنتين أخريين، حتى ديسمبر 2024.
- أن يتولى مناصر الاتحاد الأفريقي للاستجابة لفيروس كورونا-19 كسب التأييد لتجديد موارد صندوق مكافحة الأوبئة في أفريقيا.

(2) مقرر بشأن تقرير فخامة السيد إيسوفو محمدو، رئيس النيجر السابق ومناصر الاتحاد الأفريقي المعني بمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية

إن المؤتمر:

4. **يحيط علما مع التقدير** بتقرير معالي السيد إيسوفو محمدو، قائد ومناصر منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية والرئيس السابق لجمهورية النيجر، **ويعتمد** التوصيات الواردة فيه بشأن التقدم المحرز في تنفيذ منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية؛

5. **يحيط علما أيضا** بتقرير الاجتماع الحادي عشر لمجلس الوزراء المسؤولين عن التجارة الذي عقد في غابورون، بوتسوانا، في 11 و12 فبراير 2023؛

6. **يشيد** بتصديق كل من بوتسوانا وموزمبيق وجزر القمر، مما يجعلها الدول الـ45 والـ46 والـ47 التي تنضم إلى الدول الأطراف في اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، **ويحث** الدول الأعضاء التي لم تصدق بعد على الاتفاقية على القيام بذلك بحلول ديسمبر 2023؛

7. **يرحب** بتقديم الاتحاد الجمركي للجنوب الأفريقي عرض التعريفة لأمانة منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، **ويحث** الدول التسع المتبقية الأطراف وغير الأطراف، وهي جزر القمر وجيبوتي وإريتريا وإثيوبيا وليبيا وموزمبيق والصومال والجمهورية الصحراوية والسودان، على تقديم عروض التعريفة الخاصة بهم بحلول يونيو 2023 من أجل تمكين إجراء تداول مجدي تجاريا في إطار أفضليات منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية التي تشمل جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي؛

8. **يعتمد** اللوائح الوزارية بشأن الترتيبات/ المناطق الاقتصادية الخاصة لتمكين التعامل مع السلع المنتجة في المناطق الاقتصادية الخاصة على أنها سلع ذات منشأ.

9. **يعتمد كذلك** توصية مجلس الوزراء بإزالة القوسين من المادة 9 من الملحق 2 بشأن قواعد المنشأ لبروتوكول التجارة في السلع؛

10. **يرحب** بإطلاق استراتيجية السيارات لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية والانتهاء من إنشاء فرقة العمل المعنية بالسيارات التي أطلقها مجلس الوزراء في اجتماعه الحادي عشر، **ويوعز** إلى مجلس الوزراء بتسريع الانتهاء من قواعد المنشأ المعلقة لقطاع السيارات والمنسوجات بحلول يونيو 2023؛

11. **يحث** البلدان الثلاثة المتبقية، وهي إثيوبيا والجمهورية الصحراوية وتونس، على استكمال وتقديم عروضها بشأن التجارة في الخدمات.

12. **يعتمد** بروتوكول سياسة المنافسة على النحو الذي أوصى به المجلس التنفيذي؛

13. **يعتمد** كذلك بروتوكول الاستثمار **ويطلب** من مجلس الوزراء مراجعة المادتين 19 و21 من بروتوكول الاستثمار لضمان التوافق مع المتطلبات القانونية والدستورية المحلية، مع مراعاة العوامل التاريخية لبعض الدول الأعضاء، وتقديم هاتين المادتين إلى المؤتمر في يوليو 2023؛

14. **يعتمد أيضاً** البروتوكول الملحق بالاتفاق المنشئ لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية بشأن حقوق الملكية الفكرية؛ **ويوعز** إلى أمانة منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية بوضع الملاحق اللازمة لهذه البروتوكولات وتقديمها إلى مؤسسات منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية المعنية للنظر فيها؛

15. **يؤيد** توصية مجلس الوزراء بتعيين الأشخاص الخمسة المختارين التالية أسماؤهم في هيئة الاستئناف:

الاسم الكامل	البلد	الإقليم
1) ديفيس دينيس مارتن	جنوب أفريقيا	الجنوب
2) ديو مبايتانغامال جوليان	تشاد	الوسط
3) كونان سوملا كليمنس ليدي	كوت ديفوار	الغرب
4) ليلونغو بيندي سيدريك	جمهورية الكونغو الديمقراطية	الوسط
5) محمد سامح عمر	مصر	الشمال

16. **يحث** الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي على تنظيم مشاورات وطنية باستمرار وتعزيز التعاون بين مختلف الإدارات الوزارية حتى لا تُعاد مناقشة قرارات وزراء التجارة بشكل جوهري أثناء مداولات أجهزة صنع السياسة الأخرى للاتحاد الأفريقي؛

17. **يطلب** من مناصر/ قائد منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، فخامة السيد محمدو إيسوفو، تقديم تقرير عن حالة تنفيذ منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية إلى اجتماع التنسيق النصف السنوي الخامس في يوليو 2023.

مقرر لجنة رؤساء الدول والحكومات الأفريقيين المعنية بتغير المناخ بشأن تقرير منسق لجنة رؤساء الدول والحكومات الأفريقيين المعنية بتغير المناخ

اعتمدت لجنة رؤساء الدول والحكومات الأفريقيين المعنية بتغير المناخ، المنعقدة في 18 فبراير 2023 في أديس أبابا، إثيوبيا، القرارات والتوصيات التالية:

1. **يحيط علما** بتقرير منسق لجنة رؤساء الدول والحكومات الأفريقيين المعنية بتغير المناخ، ويليام روتو، فخامة رئيس جمهورية كينيا؛
2. **يعرب عن تقديره** لجمهورية كينيا لتنسيق عمل اللجنة وإنجازاتها البارزة في توفير التوجيه السياسي والحفاظ على وحدة أفريقيا وكذلك قيادة القارة خلال مؤتمر الأطراف السابع والعشرين في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، والاجتماع السابع عشر للأطراف العامل بوصفه مؤتمر الأطراف في بروتوكول كيوتو والدورة الرابعة لمؤتمر الأطراف العامل بوصفه اجتماع الأطراف في اتفاق باريس؛
3. **يحيط علما مع التقدير** بالإرشادات السياسية والاجتماعات التحضيرية التي عقدها المؤتمر الوزاري الأفريقي المعني بالبيئة واجتماعات مجموعة المفاوضين الأفريقيين حول تغير المناخ تحضيرا لمؤتمر الأطراف السابع والعشرين؛
4. **يهنئ** فخامة الرئيس عبد الفتاح السيسي، رئيس جمهورية مصر العربية، ومعالي السيد سامح شكري، رئيس مؤتمر الأطراف السابع والعشرين، وشعب مصر على استضافة مؤتمر الأطراف بنجاح واتخاذ قرارات حاسمة لتعزيز العمل المناخي والتنفيذ؛
5. **يهنئ** دولة الإمارات العربية المتحدة على اعتمادها لتكون البلد المضيف القادم للمؤتمر الثامن والعشرين للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ؛ **ويرحب** بالإمارات العربية المتحدة باعتبارها مضيفة مؤتمر الأطراف الثامن والعشرين **ويلتزم** بدعم دولة الإمارات العربية المتحدة من أجل مؤتمر الأطراف الذي يقدم نتائج طموحة تؤدي إلى الإسراع بالإجراء المناخي في جميع أنحاء العالم؛
6. يهنئ فخامة السيد دينيس ساسو نغيسو، رئيس جمهورية الكونغو، رئيس لجنة المناخ لحوض الكونغو؛
7. يرحب ويؤيد المبادرة التي اتخذها رئيس جمهورية الكونغو، نيابة عن لجنة المناخ لحوض الكونغو، لإطلاق العقد العالمي للتشجير والحفاظ على الكوكب، واستضافة القمة في برازافيل في يونيو 2023

"الأمازون/ الكونغو/ بورنيو–ميكونغ، قمة الأحواض الثلاثة والعقد العالمي للتشجير"، تحت رعاية الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة؛

8. **يستحضر** مقرري المؤتمر Assembly/AU/Dec.723(XXXII) و Assembly/AU/Dec.764(XXXIII) اللذان يطلبان من المفوضية تنظيم قمة المناخ الأفريقية ويدعو الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي إلى عرض استضافة القمة المقترحة. وفي هذا الصدد، **يرحب ويؤيد** العرض الذي قدمته كينيا لاستضافة القمة المذكورة من 4 – 6 سبتمبر 2023 في نيروبي، كينيا.

9. **يعترف مع التقدير** بدور سعادة السيد موسى فقي محمد، رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي في تنسيق وإقامة أحداث تغير المناخ في مؤتمر الأطراف السابع والعشرين، والتي عززت دراسات الحالة والإجراءات المناخية لأفريقيا وبالتالي رفعت مكانة قارتنا.

10. **يعرب عن تقديره** لمجموعة المفاوضين الأفريقيين بقيادة جمهورية زامبيا لطرح مصالح أفريقيا في مفاوضات تغير المناخ، **ويحث** المجموعة على مواصلة تمثيل مصالح أفريقيا، بالتشاور الوثيق مع الدول الأعضاء لضمان تحدّث إفريقيا بصوت واحد؛

11. **يرحب** بمقررات مؤتمر الأطراف السابع والعشرين ومؤتمر الأطراف العامل بوصفه اجتماع الأطراف في بروتوكول كيوتو الرابع الذي يعترف بمحدودية الوصول إلى أنظمة الإنذار المبكر ويدعو إلى زيادة المنح العامة لأفريقيا جنوب الصحراء وإلى الدول المتقدمة الأطراف لتوفير موارد إضافية تمشيا مع هذه المقررات.

12. **يحث** الفريق الاستشاري المتخصص لمواصلة العمل مع الأطراف والرئاسة القادمة لمؤتمر الأطراف الثامن والعشرين للتوصل إلى قرارات والاعتراف باحتياجات وظروف أفريقيا الخاصة بموجب اتفاق باريس؛

13. **يحيط علما** بمقرر مؤتمر الأطراف السابع والعشرين الذي يقر بآثار تغير المناخ التي تفاقمت بسبب الإنتاج العالمي للطاقة والغذاء، **ويدعو** إلى موارد إضافية تصل إلى 4 تريليونات دولار في السنة للاستثمارات في الطاقة المتجددة.

14. **يشدد** على الحاجة إلى التنفيذ السريع للهدف العالمي بشأن التكيف في إطار برنامج عمل غلاسكو وشرم الشيخ في الدورة السادسة والعشرين لمؤتمر الأطراف، **ويحث** الأطراف على العمل على تحقيق نتائج جوهرية في مؤتمر الأطراف الثامن والعشرين تسهل تعزيز إجراءات التكيف والتنفيذ وزيادة قدرات الأطراف على التكيف مع الآثار الضارة لتغير المناخ من خلال توفير تمويل إضافي للتكيف.

15. **يأسف بشدة** عدم كفاية التمويل الموجه للتكيف من أجل الاستجابة لتأثيرات تغير المناخ المتفاقمة في البلدان النامية، **ويشدد أيضاً** على ضرورة وفاء البلدان المتقدمة بالتزامها بمضاعفة تمويل التكيف بحلول عام 2025 على النحو المقرر في الفقرة 18 من 1/CMA3.

16. **يعرب عن بالغ القلق** للآثار السلبية للمناخ والظواهر الجوية القاسية على الناس والطبيعة والبنية التحتية، ولا سيما في أفريقيا، ويؤكد على الحاجة الملحة إلى زيادة توفير التمويل وبناء القدرات والتكنولوجيا لتعزيز القدرة على التكيف وبناء القدرة على الصمود.

17. **يعرب عن أسفه البالغ** إزاء عدم الوفاء بالتعهدات فيما يتعلق بهدف تعبئة 100 مليار دولار أمريكي بحلول عام 2020، **ويقر** بآثاره على تنفيذ الإجراءات المناخية الطموحة وتنفيذها، **ويحث** البلدان المتقدمة الأطراف ليس فقط على الوفاء بتعهداتها في أقرب وقت ممكن ولكن أيضًا لزيادة تمويل المناخ للبلدان النامية الأطراف لاستعادة الثقة في العملية المتعددة الأطراف للتصدي لتغير المناخ.

18. يدعو إلى بدء اللجنة الانتقالية للعمل على جناح السرعة لتفعيل صندوق الخسائر والأضرار بحلول الدورة الثامنة والعشرين لمؤتمر الأطراف، ويحث اللجنة كذلك على أن تسترشد بالقرارات السابقة لمؤتمر الأطراف عند تحديد الترتيبات المؤسسية والحوكمة والأهلية، وإنشاء آلية تمويل وصندوق الخسائر والأضرار، ويدعو للتفعيل السريع للصندوق؛

19. **يوافق** على طلب المستشار القانوني للاتحاد الأفريقي بشأن المحكمة الدولية لقانون البحار مشاركة الاتحاد الأفريقي للمشاركة في الإجراءات التي بدأتها لجنة الدول الجزرية الصغيرة بشأن تغير المناخ والقانون الدولي، **ويأذن** للجنة الممثلين الدائمين باعتماد الميزانية اللازمة لتنفيذ هذه الأنشطة.

20. **يحث** الأطراف من البلدان المتقدمة على تقديم تمويل معزز للمناخ للإجراء المناخي يسلط الضوء على احتياجات البلدان النامية التي تصل إلى 6 تريليونات دولار أمريكي لفترة ما قبل عام 2030، ونؤكد دعوتنا للبلدان المتقدمة الأطراف لتخصيص موارد مالية جديدة تشكل تقدماً وأعلى طموح محتمل من الجهود السابقة للكيانات التشغيلية للآلية المالية، ولا سيما صندوق المناخ الأخضر في سياق تجديد موارده هذا العام.

21. **يرحب** بإنشاء برنامج عمل بشأن مسارات انتقالية عادلة في سياق المادة 2 من اتفاق باريس، ويذكر بدعوته للاعتراف بالأشكال والمراحل المتعددة للتحولات العادلة، ويحث الأطراف على النظر في التحولات العادلة، بما في ذلك المسارات إلى خفض الانبعاثات، والتنمية المقاومة للمناخ في مختلف قطاعات الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، وفي سياق التنمية المستدامة والقضاء

على الفقر مع الاعتراف بالحاجة إلى زيادة التمويل المناخي للتحولات ونقل التكنولوجيا وبناء القدرات لإنشاء قطاعات جديدة ووظائف ذات جودة.

22. **يرحب** بالتقدم المحرز في التقييم العالمي الأول الذي قيم التقدم الجماعي نحو تحقيق الأهداف الثلاثة لاتفاق باريس؛ (أي هدف درجة الحرارة على المدى الطويل، وهدف التكيف العالمي، وهدف تغير المناخ)، **ويحث** جميع الأطراف على التقدم نحو الوصول إلى النتائج والتوصيات للأهداف الثلاثة ذات الصلة لإعلام وتوجيه الأطراف وبالتالي المساهمات المحددة وطنياً.

23. **يقر** ويقدّر عمل لجان المناخ الأفريقية، وهي لجنة المناخ لحوض الكونغو، ولجنة المناخ للساحل، ولجنة المناخ للجزر الأفريقية؛ كما يقرّ مع التقدير بعمل المبادرات، وخاصة عمل مبادرة التكيف الأفريقية، ومبادرة الطاقة المتجددة في أفريقيا، ومبادرة التكيف للزراعة الأفريقية في تنسيق تنفيذ استجابة أفريقيا لتغير المناخ ويدعو إلى تقديم دعم إضافي لتوسيع نطاق تنفيذ هذه المبادرات؛

24. **يعرب أيضا عن تقديره** لجمهورية مصر العربية على نجاحها في تشغيل وحدة الدعم الفني لمبادرة التكيف الأفريقية في المكتب الإقليمي لشمال أفريقيا التابع للمكتب الإقليمي للمدن والحكومات المحلية الأفريقية المتحدة في القاهرة؛

25. **ينوه مع التقدير** بالدعم التكميلي المقدم من جميع الشركاء إلى مجموعة المفاوضين الأفريقيين، ولا سيما من جانب مفوضية الاتحاد الأفريقي، والبنك الأفريقي للتنمية، وبرنامج المناخ من أجل التنمية في أفريقيا، والاتحاد الأوروبي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وجمهورية ألمانيا الاتحادية.

26. **يشيد** بمفوضية الاتحاد الأفريقي، والبنك الأفريقي للتنمية، ووكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية/ النيباد، والبنك الأفريقي للتصدير والاستيراد، ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا لإنشاء وفعالية جناح أفريقيا في مؤتمر الأطراف السابع والعشرين، ويقدر المساحة التي وفرها الجناح للبلدان والمؤسسات الأفريقية لعرضها استجابة أفريقيا لتغير المناخ؛ **ويدعو** الدول الأعضاء إلى دعم الإنشاء المستمر لجناح أفريقي في مؤتمرات الأطراف المقبلة؛

27. **يطلب** من مفوضية الاتحاد الأفريقي دعم عملية تشاركية واسعة النطاق من أجل وضع الموقف الأفريقي الموحد بشأن تغير المناخ الذي يشمل النساء والشباب والقطاع الخاص والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والحكومات.

28. **ويحيط علما** بتنفيذ استراتيجية وخطة عمل الاتحاد الأفريقي بشأن تغير المناخ والتنمية القادرة على الصمود (2022-2032)، **يطلب** من مفوضية الاتحاد الأفريقي تعزيز قدرات الدول الأعضاء

على الوصول إلى التمويل المتعلق بالمناخ اللازم لتنفيذ برامج متعددة لكل من التكيف والتخفيف فضلا عن **التحولات العادلة** بما في ذلك من خلال برنامج إدارة تغير المناخ في أفريقيا.

29. **يستذكر** مقرر المؤتمر Assembly/AU/Dec.723(XXXII) الذي يطلب من المفوضية وضع قواعد إجراءات لجنة رؤساء الدول والحكومات الأفريقيين المعنية بتغير المناخ، **ويطلب** من اللجنة الفرعية للجنة الممثلين الدائمين اتباع الإجراءات القانونية الواجبة من أجل الانتهاء من وضع قواعد الإجراءات بدعم من مفوضية الاتحاد الأفريقي بحلول الاجتماع المقبل للجنة رؤساء الدول والحكومات الأفريقيين المعنية بتغير المناخ؛

30. **يرحب** بنتائج المؤتمر الثاني لرؤساء دول وحكومات لجنة المناخ لمنطقة الساحل، المنعقد في 17 فبراير 2023 في مقر الاتحاد الأفريقي برئاسة فخامة السيد محمد بازوم، رئيس جمهورية النيجر، **ويجيز** التوصيات الواردة فيه.

مقرر بشأن مشاريع الصكوك القانونية

إنّ المؤتمر:

1. **يحيط علما** بتوصيات المجلس التنفيذي للنظر في مشاريع الصكوك القانونية واعتمادها؛

2. **يعتمد** مشاريع الصكوك القانونية التالية:

1) مشروع النظام الأساسي للمركز الأفريقي للتدريب في مجال الإحصاء؛
2) مشروع النظام الأساسي لمعهد الاتحاد الأفريقي للإحصاء؛
3) مشروع النظام الأساسي للوكالة الإنسانية الأفريقية؛
4) مشروع البروتوكول الملحق بالاتفاق المنشئ لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية بشأن سياسة المنافسة؛
5) مشروع البروتوكول المرفق بالاتفاق المنشئ لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية بشأن الاستثمار؛
6) مشروع البروتوكول المرفق بالاتفاق المنشئ لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية بشأن حقوق الملكية الفكرية؛
7) مشروع النظام الأساسي لمركز التميز الأفريقي للأسواق الشاملة.
8) مشروع نظم ولوائح العاملين المنقحة؛

3. **يستحضر** مقرره Ext/Assembly/AU/Dec.2 (XVII) الصادر في نوفمبر 2022، الذي يطلب من المفوضية العمل مع أمانة منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية ووكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية – النيباد، على مقترح لوضع ترتيب بشأن ترشيد الإدارة المؤسسية لحقوق الملكية الفكرية في القارة، وتقديم تقرير إلى أجهزة صنع السياسة في يونيو/ يوليو 2023؛

4. **يطلب** من المفوضية ولجنة الممثلين الدائمين مواصلة العمل على مقترحات المفوضية المتعلقة بمراجعة المرتبات والاستحقاقات، وبدل التعليم، وأيام الإجازات المتراكمة، فضلا عن سن التقاعد، وتقديم تقرير إلى الدورة العادية الثالثة والأربعين للمجلس التنفيذي في يوليو 2023.

مقرر بشأن انتخاب هيئة مكتب مؤتمر الاتحاد الأفريقي لعام 2023

إنّ المؤتمر:

1. **ينتخب** هيئة مكتب مؤتمر الاتحاد لعام 2023 على النحو التالي:

1) الرئيس: اتحاد جزر القمر؛
2) النائب الأول للرئيس: لا تزال المشاورات جارية؛
3) النائب الثاني للرئيس: جمهورية بوتسوانا؛
4) النائب الثالث للرئيس: جهورية بوروندي؛
5) المقرر: جمهورية السنغال.

مقرر بشأن تعيين المدير العام للمركز الأفريقي لمكافحة الأمراض والوقاية منها

إن المؤتمر؛

1. **يحيط علما** بتقرير وتوصيات لجنة رؤساء الدول والحكومات المعنية بالمركز الأفريقي لمكافحة الأمراض والوقاية منها بشأن اختيار المدير العام للمركز الأفريقي لمكافحة الأمراض والوقاية منها؛

2. **يستحضر** المقرر **Assembly/AU/Dec.835(XXXV)** الصادر في **فبراير 2022** الذي منح المركز الأفريقي لمكافحة الأمراض والوقاية منها وضع مؤسسة مستقلة تابعة للاتحاد الأفريقي، يقودها مدير عام بصفته الرئيس التنفيذي؛

3. **يستحضر أيضًا** المقرر **EX.CL/Dec.1169(XLI)** الصادر عن المجلس التنفيذي في **يوليو 2022**، الذي اعتمد النظام الأساسي المنقح للمركز الأفريقي لمكافحة الأمراض والوقاية منها وطلب من المفوضية التعجيل بتعيين المدير العام للمركز الأفريقي لمكافحة الأمراض والوقاية منها بدرجة تعيين خاص 3 (SP3)؛

4. **يثني** على مجلس إدارة المركز الأفريقي لمكافحة الأمراض والوقاية منها ومفوضية الاتحاد الأفريقي لتيسيرهما عملية اختيار المدير العام للمركز الأفريقي لمكافحة الأمراض والوقاية منها باتباع الإجراءات القانونية الواجبة على النحو المبين في النظام الأساسي المنقح؛

5. **يقرر تعيين الدكتور جان كاسيا من جمهورية الكونغو الديمقراطية** بأثر فوري مديرا عاما للمركز الأفريقي لمكافحة الأمراض والوقاية منها لولاية مدتها أربع (4) سنوات.

مقرر بشأن تاريخ ومكان انعقاد الدورة العادية السابعة والثلاثين لمؤتمر الاتحاد الأفريقي

إنّ المؤتمر:

1. **يقرر** أن يكون تاريخ انعقاد الدورة العادية السابعة والثلاثين للمؤتمر في أديس أبابا، إثيوبيا، على النحو التالي:
   1) الدورة العادية السابعة والأربعون للجنة الممثلين الدائمين، 15 – 26 يناير 2024؛
   2) الدورة العادية الرابعة والأربعون للمجلس التنفيذي، 14 و15 فبراير 2024؛
   3) الدورة العادية السابعة والثلاثون للمؤتمر، 17 و18 فبراير 2024.
2. **يطلب** من المفوضية اتخاذ جميع الترتيبات اللازمة لنجاح استضافة الدورة العادية السابعة والثلاثين للمؤتمر والاجتماعات التحضيرية للمجلس التنفيذي ولجنة الممثلين الدائمين وفقا للتواريخ المذكورة أعلاه.

مقرر

بشأن تاريخ ومكان انعقاد اجتماع التنسيق النصف السنوي الخامس

إنّ المؤتمر:

1. **يستحضر المقرر** Assembly/AU/Dec.558(XXIV) المعتمد في يناير 2015 الذي وافق على العروض المقدمة من الدول الأعضاء لاستضافة الدورة العادية للمؤتمر في يونيو – يوليو 2023"؛

2. **يستحضر أيضاً** المقررين Assembly/AU/Dec.635 (XXVIII) و Assembly/AU/Dec.687 (XXX) المعتمدين في يناير 2017 ويناير 2018 على التوالي، بشأن اجتماع التنسيق نصف السنوي؛

3. **يقرر** أن يكون تاريخ اجتماع التنسيق النصف السنوي والدورات السابقة للمجلس التنفيذي ولجنة الممثلين الدائمين على النحو التالي:

1) الدورة العادية السادسة والأربعون للجنة الممثلين الدائمين من 19 يونيو إلى 4 يوليو 2023 في أديس أبابا، إثيوبيا؛

2) الدورة العادية الثالثة والأربعون للمجلس التنفيذي في 13 و14 يوليو 2023، في نيروبي، كينيا؛

3) اجتماع التنسيق النصف السنوي الخامس للاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية في 16 يوليو 2023، في نيروبي، كينيا؛

4. **يطلب** من المفوضية اتخاذ جميع التدابير اللازمة لتنظيم اجتماع التنسيق النصف السنوي الخامس، فضلا عن الاجتماعات التحضيرية للمجلس التنفيذي ولجنة الممثلين الدائمين وفقا للتواريخ المذكورة أعلاه.

مقرر

بشأن موضوع الاتحاد الأفريقي لعام 2023:

"تسريع تنفيذ منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية"

إنّ المؤتمر:

1. **يستحضر** إنشاء منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، على النحو المنصوص عليه في المشروع الرئيسي لأجندة 2063 للاتحاد الأفريقي.

2. **يستحضر كذلك** المقررين Assembly/AU/Dec. 819 (XXXV) الصادر في فبراير 2022 و Ext/Assembly/AU/Dec.2 (XVII) الصادر في نوفمبر 2022 اللذين يطلبان إعداد مذكرة مفاهيمية وخارطة طريق لموضوع عام 2023 "تسريع تنفيذ منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية".

3. **يرحب** بالمذكرة المفاهيمية بشأن خارطة الطريق ويعتمد موضوع الاتحاد الأفريقي لعام 2023 "تسريع تنفيذ منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية" ويؤكد على الحاجة إلى التمويل نظرا لكون تنفيذ منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية خطوة حاسمة نحو تحقيق التكامل الاقتصادي لأفريقيا، و**يدعو** إلى توفير التمويل اللازم لموضوع السنة.

4. **يشدد** على أن موضوع عام 2023 سيضطلع بدور حاسم في استكمال المشاريع الرئيسية الأخرى لأجندة 2063 وخطة التنفيذ العشرية الثانية للأجندة؛

5. **يوعز** إلى أمانة منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية والمركز الأفريقي لمكافحة الأمراض والوقاية منها بإدراج العلاقة بين التجارة والصحة في تنفيذ موضوع عام 2023 والتعجيل بتنفيذ منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية.

6. **يوعز كذلك** إلى أجهزة الاتحاد الأفريقي ذات الصلة، والمجموعات الاقتصادية الإقليمية، والمؤسسات، والبعثات الدائمة، والمكاتب الفنية المتخصصة بدعم تنفيذ موضوع عام 2023، والاستراتيجية الشاملة لمشاركة القطاع الخاص في منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، وضمان ذلك في جميع أنحاء القارة وخارجها.

7. **يطلب** من أمانة منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، بالتعاون الوثيق مع مفوضية الاتحاد الأفريقي ووكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية – النيباد، رصد وتنسيق تنفيذ موضوع السنة إلى حين انعقاد اجتماع التنسيق نصف السنوي الخامس والدورة العادية السابعة والثلاثين للمؤتمر.

مقرر بشأن إنشاء وتفعيل الوكالة الأفريقية للأدوية

إنّ المؤتمر:

1. **يحيط علما** بالتقدم المحرز في إنشاء وتفعيل الوكالة الأفريقية للأدوية؛
2. **يناشد** الدول الأعضاء التوقيع والتصديق على معاهدة إنشاء الوكالة الأفريقية للأدوية من أجل التعجيل بتفعيل الوكالة.
3. **يشيد** بالدول الأعضاء الإحدى والثلاثين (31) التي وقعت على معاهدة الوكالة الأفريقية للأدوية والدول الثلاث والعشرون (23) التي صدقت عليها وأودعت الصك القانوني للتصديق لدى المفوضية.
4. **يشيد أيضا** بالبلد المضيف للوكالة الأفريقية للأدوية، رواندا، على الجهود التي بذلها لإنشاء مقر الوكالة.
5. **يرحب ويعرب عن تقديره** للمساهمة الفنية والمالية المقدمة من الشركاء والوكالات الإنمائية من أجل دعم تفعيل الوكالة الأفريقية للأدوية.
6. **يطلب** من الدول الأعضاء والشركاء تعبئة الموارد المالية لتسريع عملّية تفعيل الوكالة الأفريقية للأدوية.
7. **يحثّ** إقليمي الشمال والوسط، والمجموعات الاقتصادية الإقليمية المعنية وذات الصلة، ومنظمة الصحة الإقليمية على إرسال ترشيحاتهم لمجلس إدارة الوكالة الأفريقية للأدوية للتعجيل بإنشاء المجلس.
8. **يطلب** من مفوضية الاتحاد الأفريقي الإسراع في تفعيل الوكالة الأفريقية للأدوية ومواصلة كسب التأييد الرفيع المستوى على المستوى القاري. ويطلب كذلك من المفوضية ووكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية–النيباد والمركز الأفريقي لمكافحة الأمراض والوقاية منها تنسيق خطة تفعيل الوكالة الأفريقية للأدوية.

مقرر بشأن جدول تقدير الأنصبة للاتحاد الأفريقي

إنّ المؤتمر:

1. **يستحضر** المقرر Assembly/AU/Dec. 838(XXXV) الصادر في فبراير 2022، الذي قرر فيه المؤتمر تمديد تطبيق جدول تقدير الأنصبة الحالي 2020 – 2022 لمدة عام واحد حتى 2023، وطلب من المفوضية، بدعم من لجنة وزراء المالية الخمسة عشر، وضع جدول جديد لتقدير الأنصبة لتطبيقه للفترة 2024 – 2026، باتباع الإجراءات القانونية الواجبة، وتقديمه إلى المؤتمر لاعتماده في فبراير 2023.

2. **يحيط علما** بمقرر المجلس التنفيذي بشأن تقرير الجلسة المشتركة للجنة الوزارية المعنية بجدول تقدير الأنصبة والمساهمات ولجنة وزراء المالية الخمسة عشر، الذي أحاط علما بالخيارات الثلاثة المقترحة لجدول تقدير الأنصبة المقبل للاتحاد الأفريقي للفترة 2024–2026 ووافق على طلب الدول الأعضاء منحهم المزيد من الوقت لإجراء مزيد من المشاورات مع الخبراء المعنيين في عواصمهم، مع مراعاة التحديات الاجتماعية والاقتصادية المستمرة في سياق جائحة فيروس كورونا–19، وآثار النزاع الروسي الأوكراني، والضغوط المتعلقة بالتضخم، وزيادة الديون، والآثار السلبية المتزايدة لتغير المناخ من بين عوامل أخرى، والتي تؤثر على قدرة الدول الأعضاء على الدفع، وطلب بعد ذلك من المفوضية وخبراء لجنة وزراء المالية الخمسة عشر الاتفاق على خارطة طريق لإجراء المشاورات الإقليمية اللازمة، واتباع الإجراءات القانونية الواجبة، وتقديم خيار واحد للنظر فيه واعتماده من قبل المجلس التنفيذي في يوليو 2023.

3. **يقرر** أن يفوّض إلى المجلس التنفيذي صلاحيات اعتماد جدول تقدير الأنصبة الجديد في يوليو 2023.

مقرر بشأن موضوع الاتحاد الأفريقي لعام 2024

إن المؤتمر:

1. يحيط علما بتقرير الدورة العادية الثانية والأربعين للمجلس التنفيذي المنعقدة من 15 – 16 فبراير 2023 في أديس أبابا، إثيوبيا، **ويطلب** من المؤتمر تحديد التعليم باعتباره موضوع الاتحاد الأفريقي لعام 2024؛
2. **يشير** إلى نتائج قمة تحويل التعليم التي عقدها الأمين العام للأمم المتحدة معالي السيد أنطونيو غوتيريش في 19 سبتمبر 2022، ونتائج الحدث الجانبي الرفيع المستوى لرؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي الذي عقده سعادة السيد موسى فكي محمد، رئيس المفوضية، في 20 سبتمبر 2022، على هامش الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية؛
3. **يقرر** تحديد **التعليم** كموضوع للاتحاد الأفريقي لعام 2024؛
4. **يطلب** من المفوضية، بالتعاون مع الدول الأعضاء والمجموعات الاقتصادية الإقليمية والشركاء الإنمائيين، إعداد مذكرة مفاهيمية شاملة وخارطة طريق لتنفيذ هذا المقرر وتقديمها إلى المؤتمر في عام 2024 لإطلاق موضوع العام.

مقرر

بشأن التفاوض بشأن اتفاقية اتحاد أفريقي بشأن القضاء على العنف ضد النساء والفتيات

إن المؤتمر؛

1. **يستحضر** مقرر المجلس التنفيذي ((EX.CL/Draft/Dec.2 (XLII) الذي يحيط علماً بنتائج المؤتمر الثاني حول الذكورة الإيجابية في القيادة لإنهاء العنف ضد النساء والفتيات ويوصي المؤتمر باعتماده؛
2. **يستحضر** أيضا مقرر المؤتمر ((Assembly/AU/Dec.819.(XXXV الذي اعتمد إعلان كينشاسا حول الذكورة الإيجابية في القيادة لإنهاء العنف ضد النساء والفتيات وإضفاء الطابع المؤسسي على مكتب المبعوث الخاص للمرأة والسلم والأمن.
3. **يستحضر كذلك** مقرر المؤتمر ((Assembly/AU/Dec.837(XXX بتعيين فخامة فيليكس تشيسكيدي، رئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية، مناصرا للاتحاد الأفريقي لأجندة الرجولة الإيجابية؛
4. **يشيد** بفخامة ماكي سال، رئيس جمهورية السنغال ورئيس الاتحاد الأفريقي في عام 2022 على التنظيم الناجح لمؤتمر الاتحاد الأفريقي الثاني حول الرجولة الإيجابية الذي عقد في نوفمبر 2022 في داكار، السنغال؛
5. **يقر** بأن منع جميع أشكال العنف ضد النساء والفتيات والقضاء عليها، بما في ذلك العنف الجنسي في حالات النزاع والممارسات الضارة، تمثل مكونات أساسية لتحقيق المساواة الكاملة بين الرجال والنساء في جميع مجالات الحياة، بما يتماشى مع الهدف 17 للتطلع السادس من أجندة 2063؛
6. **يطلب** من الدول الأعضاء، بدعم من مفوضية الاتحاد الأفريقي، التفاوض بشأن اتفاقية الاتحاد الأفريقي للقضاء على العنف ضد النساء والفتيات وتقديمها لاعتمادها في مؤتمر القمة السابع والثلاثين للاتحاد الأفريقي في عام 2024؛
7. **يطلب** أيضا من المفوضية تقديم تقارير منتظمة عن تنفيذ هذا المقرر إلى المؤتمر من خلال المجلس التنفيذي.

Assembly/AU/Decl.1- 5 (XXXVI)

الإعلانات

إعلان الجزائر العاصمة الوزاري حول الشركات الناشئة في أفريقيا
(بند اقترحته الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية)

المؤتمر الأفريقي للشركات الناشئة
05 – 06 ديسمبر 2022

إنّ الوزراء الأفريقيين المسؤولين عن الشركات الناشئة، بالتنسيق مع إدارة مفوضية الاتحاد الإفريقي للعلوم والتكنولوجيا والابتكار، وممثلي المجتمع المدني الأفريقي، والقطاع الخاص والخبراء؛

تذكيراً بالدور الهام الذي يمكن أن تضطلع به الشركات الناشئة في إفريقيا في تحقيق أهداف أجندة 2063 للاتحاد الإفريقي، وأجندة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة 2030، واستراتيجية التحول الرقمي لإفريقيا 2020 – 2030، وخاصة استراتيجية العلم والتكنولوجيا والابتكار لأفريقيا 2024؛

وتأكيداً على عزم الحكومات الإفريقية على تعزيز اقتصاد المعرفة ودور الشركات الناشئة والمشاريع المبتكرة في تنمية اقتصاد القارة، من خلال تعبئة الموارد ذات الصلة وتنفيذ السياسات والبرامج المناسبة؛

وإقراراً بالتقدم الذي أحرزته البلدان الأفريقية في إنشاء نظم بيئية مواتية لظهور وتعزيز الشركات الناشئة كأداة لخلق فرص العمل والثروة التي من شأنها تحسين حياة الفئات الضعيفة من السكان وتعزيز أسس النمو الشامل المستدام؛

وإدراكا للتحديات والعقبات التي تواجه أصحاب المشاريع المبتكرة من حيث احتياجات التمويل، والإجراءات والمعاملات الإدارية لإنشاء الشركات الناشئة؛

ووعياً منا بضرورة زيادة تعزيز قدرة البلدان الأفريقية على دعم المواهب الشابة خلال مسارهم لتنظيم المشاريع، وتمكينها من إنشاء مشاريع ناشئة فعالة ومستدامة؛

إذ نرحب بالمستوى الذي وصل إليه الشباب الإفريقي في مجال المعارف والقدرات التكنولوجية، وحماسهم الثابت والتزامهم بالإسهام في تقدم القارة من خلال الابتكار والشراكات؛

نؤكد من جديد أهمية الدور الذي يمكن أن تؤديه الشركات الأفريقية الناشئة كقائد في تنفيذ منطقة التجارة الحرة القارية؛

وإذ عقدنا العزم على جمع وتنسيق وتوحيد جهود الدول الإفريقية بغرض وضع استراتيجية إفريقية للشركات الناشئة، تعزز أهداف التنمية المستدامة، مثل القضاء على الفقر والمساواة بين الجنسين والعمل اللائق والنمو الاقتصادي والعمل المتعلق بالبيئة والتغيرات المناخية، وغيرها.

اتفقنا على ما يلي:

(1) زيادة تعزيز التعاون الأفريقي في مجال الابتكار والتكنولوجيات الجديدة لضمان نشر أفضل للشركات الناشئة الأفريقية، وخاصة في القارة، من أجل الاستغلال الأمثل لهذه السوق المهمة؛

(2) دعوة جميع الجهات الفاعلة في النظام البيئي القاري للمساهمة في إنشاء آلية تقاسم لأفضل الممارسات في مجال السياسات العامة المصممة لدعم الشركات الناشئة والابتكار، فضلا عن تنسيق جهود الحكومات الأفريقية في هذا المجال؛

(3) وضع الخطوط العريضة للترويج للشركات الناشئة كأولوية اقتصادية وطنية في إطار البرامج الإنمائية الحكومية من خلال تعزيز القدرات الوطنية المخصصة لأصحاب المشاريع المبتكرة، في رؤية ثلاثية الأطراف تشمل الجامعات والحكومة والصناعة.

(4) تنسيق السياسات والأنشطة المناسبة على المستويين القاري والدولي لتعزيز مكانة أفريقيا في مجال الابتكار العالمي والنظم البيئية للشركات الناشئة وحماية مصالح القارة في هذا المجال الحيوي؛

(5) تشجيع المؤسسات الأفريقية المسؤولة عن تنظيم المشاريع والشركات الناشئة على وضع استراتيجيات وخطط عمل بهدف تسريع التنمية الاقتصادية للقارة والنمو التكنولوجي، وتسهيل المواهب القارية والمعرفة ونقل التكنولوجيا وتسهيل الوصول إلى التمويل لجميع فئات تنظيم المشاريع؛

(6) تمكين الشركات الناشئة الأفريقية من الاستفادة من انتشار أفضل في القارة بأكملها، عن طريق تسهيل تنقلها من خلال تعيين حاضنة واحدة لكل بلد، تعمل كنقطة تنسيق لمساعدة الشركات الناشئة وضمان "انطلاقها السلس"؛

(7) الشروع في تفكير أعمق يهدف إلى إنشاء صندوق أفريقي للشركات الناشئة، وتحديد الصناديق الموجودة والتطلع إلى خطط التمويل المبتكرة والمساهمات من مختلف أصحاب المصلحة، التي ستكون بمثابة أداة تمويل ودعم للشركات الناشئة في البلدان الأفريقية، فضلاً عن تعزيزها قطاع رأس المال الاستثماري في القارة؛

(8) تعزيز وضع خارطة طريق وخطة عمل لتطبيق وتنفيذ ومتابعة ورصد جميع الأهداف والغايات الاستراتيجية المتفق عليها خلال هذا المؤتمر.

إعلان

حول الوضع في فلسطين والشرق الأوسط

نحن، رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي، المجتمعين في الدورة العادية السادسة والثلاثين لمؤتمر الاتحاد الأفريقي المنعقدة في أديس أبابا في 18 – 19 فبراير 2023.

إذ نحيط علما بالتقرير عن الوضع في دولة فلسطين والشرق الأوسط، **وإذ نستحضر** جميع الإعلانات والمقررات والقرارات السابقة، الصادرة عن منظمة الوحدة الأفريقية والاتحاد الأفريقي بشأن الوضع في فلسطين والرامية إلى تحقيق السلم والأمن الدائمين في الشرق الأوسط.

وإذ نعرب عن دعمنا الكامل للشعب الفلسطيني في كفاحه المشروع ضد الاحتلال الإسرائيلي، ممثلا بمنظمة التحرير الفلسطينية بقيادة الرئيس محمود عباس، من أجل استعادة حقوقه غير القابلة للتصرف، بما في ذلك حق تقرير المصير، وعودة اللاجئين، والاستقلال في دولة فلسطين القائمة جنبًا إلى جنب مع دولة إسرائيل؛

وإذ نجدد التأكيد على رغبتنا والتزامنا بدعم الحل السلمي والعادل للنزاع العربي الإسرائيلي وفقا لمبادئ القانون الدولي وجميع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة التي تدعو إلى إقامة دولة فلسطين المستقلة وذات السيادة على حدود 4 يونيو 1967، وعاصمتها القدس الشرقية، من خلال إنهاء الاحتلال الإسرائيلي الطويل الأمد، وتطبيق مبدأ حل الدولتين، وإيجاد حل عادل لقضية اللاجئين الفلسطينيين، وضمان حقهم في العودة بما يتوافق مع قرار الأمم المتحدة رقم 194 (3)؛

وإذ نجدد دعوتنا لإطلاق عملية سياسية ذات مصداقية من أجل إنهاء الاحتلال الإسرائيلي وتفكيك نظام الفصل العنصري على أراضي دولة فلسطين من أجل تحقيق سلام عادل وشامل ودائم في الشرق الأوسط من خلال آلية دولية متعددة الأطراف، ضمن إطار زمني محدد، وفقا لتوافق الآراء الدولي؛

وإذ نلاحظ باستياء عدم توقف المستوطنات الإسرائيلية غير القانونية، وهي آلية للضم التدريجي للأراضي الفلسطينية المحتلة والي تشكل عقبة رئيسية أمام إنهاء الاحتلال وتحقيق السلام وفقاً للإجماع الدولي. كما أن استمرار إسرائيل في تنفيذ مخططات الضم، وفرض السيطرة على الأراضي الفلسطينية، وتغيير التركيبة الديمغرافية، وفرض حقائق جديدة على الواقع، وترسيخ نظام الفصل العنصري.

وإذ نعرب عن رفضنا لتعنت إسرائيل المستمر في رفض المبادرات المتكررة للقيادة الفلسطينية ودعواتها للدخول في مفاوضات سلمية تفضي إلى قيام دولة فلسطينية مستقلة، وفق مبدأ حل الدولتين.

وإذ نؤكد من جديد دعمنا لطلب الرئيس الفلسطيني المقدم إلى الأمين العام للأمم المتحدة للعمل بقوة على وضع خطة دولية لإنهاء احتلال أراضي دولة فلسطين من أجل تحقيق سلام عادل وشامل في المنطقة؛

وإذ نجدد التأكيد أيضا على مركزية القضية الفلسطينية العادلة وعلى ثبات موقفنا الداعم وقراراتنا المبنية على قيمنا المشتركة ضد الاستعمار والقمع والفصل العنصري والتضامن الأفريقي الراسخ تاريخياً مع الشعب الفلسطيني في سعيه المشروع من أجل الحرية وتحقيق دولة مستقلة؛

نحث جميع الدول الأعضاء على مواصلة دعم القضية الفلسطينية مسترشدة بقيم ومبادئ الاتحاد الأفريقي والامتناع عن أي عمل من شأنه أن يقوض مبادئ التضامن مع الشعب الفلسطيني.

وإذ نتابع بقلق التطورات الخطيرة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وتصعيد سلطات الاحتلال الإسرائيلي والمستوطنين للانتهاكات بحق المدنيين الفلسطينيين وممتلكاتهم، ومصادرة الأراضي وإحلال المستوطنين، واستمرار التدنيس ومحاولات تهويد الأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية؛

وإذ نعرب عن رفضنا للانتهاكات الإسرائيلية للحقوق والحريات الأساسية للشعب الفلسطيني من خلال استمرار الحصار المفروض على قطاع غزة، وترسيخ نظام الفصل العنصري الذي يقوم بالتمييز على أساس العرق والدين.

نعلن بموجبه ما يلي:

1. **نؤكد** على الحاجة لحل القضية الفلسطينية من أجل تحقيق سلام عادل وشامل في منطقة الشرق الأوسط من خلال إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967، بما في ذلك القدس الشرقية، على أساس حل الدولتين بما يتوافق مع القانون الدولي. وكذلك، ضرورة إطلاق عملية سلام ذات مصداقية، وفق المرجعيات الدولية المتفق عليها، ضمن إطار زمني محدد، تؤدي إلى إقامة دولة فلسطينية مستقلة على حدود 4 يونيو 1967 وعاصمتها القدس الشرقية.
2. **نجدد** دعمنا لمبادرة فخامة الرئيس الفلسطيني محمود عباس من أجل السلام ودعواته المتكررة، بما في ذلك خطابه الأخير أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في 23 سبتمبر 2022، ودعوته الأمين العام للأمم المتحدة إلى وضع خطة دولية لإنهاء احتلال دولة فلسطين من أجل تحقيق سلام عادل وشامل في المنطقة، ونشجع دولة إسرائيل على اغتنام هذه الفرصة لتحقيق السلام.
3. **ندعم** تجديد طلب دولة فلسطين الحصول على العضوية الكاملة في الأمم المتحدة، **ونحث** جميع الدول الأعضاء على دعم هذا الطلب الهادف إلى محاسبة الاحتلال الإسرائيلي على جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية التي ارتكبها ويستمر في ارتكابها ضد الشعب الفلسطيني.

4. **نقر** بطلب الرأي الاستشاري من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة XX/XXX (2023) بشأن "الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية" المقدم إلى محكمة العدل الدولية.

5. **نطلب** من الدول الأعضاء والمجتمع الدولي مراعاة أحكام القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي ذات الصلة، والعمل على إنهاء الاحتلال الإسرائيلي الذي يقوض الأسس الأساسية لمنظومة القانون الدولي. يجب ألا تعترف الدول الأعضاء بالوضع غير القانوني الذي أقامته إسرائيل في الأراضي الفلسطينية والعربية، بما في ذلك القدس الشرقية، مما يكرّس نظام الاستعمار والفصل العنصري.

6. **نطلب أيضا** من الدول الأعضاء إنهاء جميع المبادلات التجارية والعلمية والثقافية المباشرة وغير المباشرة مع دولة إسرائيل. علاوة على ذلك، اتخاذ كافة الإجراءات لوقف مثل هذه التعاملات وفقا لقرارات الأمم المتحدة، ولا سيما القرار 2334 (2016) الفقرة 5، ومقررات الاتحاد الأفريقي ذات الصلة.

7. **نطلب كذلك** من مفوضية الاتحاد الأفريقي، من خلال مكتب المستشار القانوني، بذل جميع الجهود اللازمة لتقديم تقرير كتابي للاتحاد الأفريقي وفقًا للمادة 66 من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية والقيام بالحملة اللازمة لدفع المزيد من الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي والمنظمات الأخرى نحو دعم الشعب الفلسطيني في كفاحه المشروع والقانوني ضد الاحتلال، بالإضافة إلى تقديم مذكرات إلى محكمة العدل الدولية بشأن الإجراءات الاستشارية. وبناءً عليه، **نأذن** للجنة الممثلين الدائمين باعتماد الميزانية اللازمة لتنفيذ هذه الأنشطة.

8. **ندعو** الدول الأعضاء إلى احترام الوضع القانوني للقدس الشرقية كعاصمة محتلة لدولة فلسطين، ورفض أي إجراءات تتخذها إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني وحقوقه وممتلكاته، والتي تؤثر على الوضع القانوني والتركيبة الديموغرافية لمدينة القدس مسترشدة في ذلك بقراري مجلس الأمن رقم 476 و478 لعام 1980 وقرار الجمعية العامة رقم 19/10 لعام 2017.

9. **ندين** السياسات الإسرائيلية في المدينة المقدسة، التي ترمي إلى تهويد المقدسات الإسلامية والمسيحية وخاصة إقامة التقسيم المكاني والزماني في الحرم القدسي، والتهجير القسري للمقدسيين، واستبدالهم بالمستوطنين لخلق واقع ديموغرافي وجغرافي يديم نظام الفصل العنصري، في محاولة لخلق دولة عنصرية واحدة تعزز التعصب الديني.

10. **ندين أيضا** الممارسات الاستعمارية الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة التي تميز بين الشعبين الفلسطيني والإسرائيلي على أساس العرق والدين، وتعطي الإسرائيليين المزيد من الحقوق

والامتيازات على حساب أصحاب الأرض من الفلسطينيين. إن المجتمع الدولي مطالب بتفكيك وحظر نظام الاستعمار والفصل العنصري الإسرائيلي وفقاً للاتفاقية الدولية لمكافحة جريمة الفصل العنصري والمعاقبة عليها في 30 نوفمبر 1973.

11. **ندين كذلك** استمرار إسرائيل في سياسة الإعدام الميداني، والاعتقال الإداري والتعسفي، وسوء المعاملة والإهمال الطبي للأسرى الفلسطينيين، والتي تشكل جرائم حرب بموجب القانون الإنساني الدولي. نطالب سلطات الاحتلال الإسرائيلي بالإفراج عن جميع الأسرى الفلسطينيين، وخاصة الأطفال والنساء وكبار السن والمرضى، حفاظا على سلامتهم. كما نطالب السلطات الإسرائيلية بإنهاء سياسة حفظ جثث الشهداء والأسرى التي تتعارض مع أحكام القوانين الدولية.

12. **نعرب عن استنكارنا** للاستهداف الوحشي والمتكرر للفرق الطبية والإعلامية وكبار السن والنساء والأطفال باعتباره انتهاكا صارخا للقانون الدولي الإنساني، ولا سيما اتفاقية جنيف الرابعة، وندين اغتيال الصحفية الفلسطينية السيدة شيرين أبو عاقلة أثناء تغطيتها، **ونعرب عن دعمنا** لإجراء تحقيق دولي ومستقل لكشف ملابسات اغتيالها.

13. **نعرب عن رفضنا** للعدوان الإسرائيلي الهمجي الجاري على قطاع غزة الذي استهدف القطاع مؤخرًا في أغسطس 2022، وأسفر عن سقوط أكثر من أربعين شهيدًا وإصابة مئات المدنيين، بالإضافة إلى هدم منازل وممتلكات المدنيين وتهجير الآلاف منهم.

14. **نجدد** دعوة المجتمع الدولي إلى ضمان حماية الشعب الفلسطيني وفقاً لقرارات مجلس الأمن 605 لعام 1987، و672 و673 لعام 1990، و904 لعام 1994، والقرارات التي اتخذتها الجمعية العامة، بما في ذلك الصادرة عن جلستها الاستثنائية الطارئة في يوليو 2018 ونحن على استعداد لدعم عمل بعثة دولية لتوفير الحماية للشعب الفلسطيني.

15. **نؤكد مجددا أيضا** قلقنا البالغ إزاء تدهور الوضع الاقتصادي والإنساني في قطاع غزة، والذي أصبح كارثة إنسانية تنذر بالخطر، وتتطلب إغاثة عاجلة نتيجة للحصار الإسرائيلي والعدوان العسكري المتكرر، وبذل الجهود لتمكين الوحدة الجغرافية والسياسية في الأراضي الفلسطينية بين الضفة الغربية وقطاع غزة.

16. **نثني** على جهود الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية لتوحيد الأطراف الفلسطينية ونرحب بتوقيع الأطراف الفلسطينية على "إعلان الجزائر" المنبثق عن "مؤتمر لم الشمل من أجل الوحدة الوطنية الفلسطينية" المنعقد في الجزائر العاصمة في الفترة من 11 – 13 أكتوبر 2022. ونتطلع إلى استكمال الجهود والمساعي النبيلة لتحقيق الخطوات النهائية التي ستوحد الأطراف الفلسطينية في إطار منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني. **نثني كذلك** على جهود

جمهورية مصر العربية في تعزيز السلم والمصالحة بين الفلسطينيين في إطار منظمة التحرير الفلسطينية، الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني.

17. **نرحب** بالإجماع الدولي على تمديد الولاية القانونية لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) حتى 2026. **وندعو** المجتمع الدولي إلى دعم وتأمين الموارد المالية والمساهمات التي تمكن وكالة الأمم المتحدة من مواصلة القيام بدورها تجاه اللاجئين الفلسطينيين.

18. **نجدد التأكيد** على أن السلام العادل والشامل والدائم في الشرق الأوسط يتطلب الانسحاب الإسرائيلي الكامل من جميع الأراضي الفلسطينية والعربية، بما في ذلك مرتفعات الجولان السورية والأراضي التي لا تزال محتلة في جنوب لبنان، بالإضافة إلى تجسيد استقلال دولة فلسطين ذات السيادة على حدود 4 يونيو 1967 وعاصمتها القدس الشرقية، وعودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم.

إعلان

حول الاستدامة المالية للاتحاد الأفريقي

إن المؤتمر:

إذ يحيط علما بالبيان الصادر عن لجنة وزراء المالية الخمسة عشر عقب خلوتها السنوية المنعقدة يومي 13 و14 يونيو 2022 في الرباط، المملكة المغربية، تحت شعار "**ما بعد جائحة فيروس كورونا-19 والنزاع الأوكراني الروسي: تعزيز قدرة الاقتصادات الأفريقية على الصمود والاستدامة المالية لاتحاد الأفريقي**"؛

إذ يستحضر الإعلان الرسمي للذكرى السنوية الخمسين، المعتمد في أديس أبابا في مايو 2013، الذي يؤكد الالتزام بدعم مسار أفريقيا الجديد لتحقيق النمو والتنمية الاقتصادية الشاملة والمستدامة، ويجدد التزام أفريقيا بتحقيق الرؤية الأفريقية المتمثلة في "أفريقيا متكاملة ومزدهرة يسودها السلام، بقيادة مواطنيها، وتمثل قوة دينامية على الساحة الدولية "على النحو الوارد في أجندة 2063 للاتحاد الأفريقي؛

إذ يستحضر كذلك الإعلان المتعلق بالاعتماد على الذات الذي اعتمده المؤتمر في يونيو 2015 في جوهانسبرج، جنوب أفريقيا، الذي يعترف بأنه من أجل تحقيق الأهداف المحددة في أجندة 2063، يتعين على الدول الأعضاء اتخاذ تدابير عملية وملموسة لتحقيق الاعتماد على الذات، **وأكد من جديد** أن الاعتماد على الذات ليس انعزالا، بل التزاما ببناء تنمية القارة بشكل أساسي بالاعتماد على مواردها الخاصة؛

إذ يستحضر أيضًا المقرر التاريخي بشأن التمويل Assembly/AU/Dec.578(XXV) الصادر في يونيو 2015 في جوهانسبرج، الذي حدد بجرأة أهداف التمويل الذاتي لميزانيات الاتحاد التشغيلية والبرنامجية وعمليات دعم السلام، والمقرر 605 الصادر في يوليو 2016 الذي اعتمد آلية لفرض ضريبة بنسبة 0.2 في المائة على الاستيراد لتسهيل المساهمات المقدرة فضلا عن تنشيط صندوق السلام للاتحاد الأفريقي، والمقرر Assembly/AU/Dec.605(XXVII) الصادر في يناير 2017 في أديس أبابا الذي اعتمد التوصية "بتمويل الاتحاد الأفريقي بشكل مستدام يمكن التنبؤ به مع الملكية الكاملة للدول الأعضاء" كأحد المجالات الخمسة للإصلاحات البالغة الأهمية المقترحة بالنسبة لتعزيز وتحويل الاتحاد؛

إذ يقرّ بالتحديات الاقتصادية والاجتماعية المستمرة والمضاعفة الناتجة عن فيروس كورونا-19، التي تفاقمت بسبب النزاع الروسي الأوكراني، بما في ذلك التحديات الأخرى المتعلقة بالصراعات المدنية والسياسية وتغير المناخ، والتي أدت جميعها إلى تعطيل الأجندة الإنمائية في أفريقيا، وأدت إلى حد كبير

إلى عكس المكاسب التي تحققت على المدى المتوسط وتفاقم مواطن الضعف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي كانت سائدة قبل انتشار الجائحة؛

وإذ يحفزه التنسيق والتعاون السلس على المستوى القاري بين مختلف الهيئات العامة والخاصة، بما في ذلك حزم التحفيز للتخفيف من الآثار المعطِّلة المرتبطة بالجائحة ودعم الانتعاش الاقتصادي، دون استثناء تعبئة التمويل لشراء اللقاحات وتوزيعها، مع الأخذ في الاعتبار أنها تظل مكونًا حيويًا في الاستراتيجيات الرامية إلى الاستئناف الكامل للنشاط الاقتصادي والتفاعلات الاجتماعية داخل البلدان وفيما بينها؛

إذ يؤكد على أهمية منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية لتعزيز التنمية الاقتصادية الشاملة والتحول الهيكلي للاقتصادات الأفريقية من خلال آفاقها الواعدة لتحقيق فوائد متعددة من خلال تشجيع التصنيع وتعزيز نظم سلاسل القيمة، بما في ذلك التطور السريع للبنية التحتية والتقنيات الرقمية، وتنمية رأس المال البشري وخلق فرص العمل اللائق، وإمكاناتها الكامنة في حماية القارة من الضغوط الناتجة عن الأزمات الاقتصادية والسياسية والصحية العالمية غير المسبوقة، فضلاً عن النهوض بقضية التكامل الإقليمي؛

إدراكا للروابط الأساسية بين التنمية المستدامة والسلم والأمن، والحاجة المتزايدة لنُهج شاملة ومتعددة الأوجه على المستويات الوطنية والإقليمية والقارية لمنع النزاعات وحلها، بما في ذلك الآليات التي تؤكد وتعزز النهج التي تركز على الحوار والتي تتطلب بنفس القدر التمويل الكافي والمستدام في الوقت المناسب؛

بموجب ذلك:

1. **يلتزم** بمواصلة الإصلاحات المؤسسية في جميع أنحاء الاتحاد الأفريقي التي يُنتظر منها إعادة تنظيم وتنشيط الاتحاد الأفريقي للعمل بشكل أفضل، مع التحسين المستمر عامًا بعد عام، بغية تحقيق النتائج بطريقة واضحة وقابلة للقياس على المديين القصير والمتوسط بما يتماشى مع أهداف وتطلعات أجندة 2063.
2. **يحث** لجنة وزراء المالية الخمسة عشر على تعميق التفاعل مع مفوضية الاتحاد الأفريقي لدعم الميزانية والإصلاحات المالية الرامية إلى تحقيق أعلى معايير الائتمان والشفافية والمساءلة في استخدام الموارد المالية المتاحة لتنفيذ البرامج الإنمائية المختلفة؛

3. **يدعو** الدول الأعضاء إلى تجديد عزمها على الاعتماد على الذات من خلال ضمان تمويل الأجندة الإنمائية للاتحاد الأفريقي بشكل ملائم ومستدام يمكن التنبؤ به وذلك من خلال الموارد المالية التي يتم تعبئتها من داخل القارة؛

4. **يدعو كذلك** الدول الأعضاء إلى إعادة تنشيط الجهود المبذولة لتعميم ضريبة الاتحاد بنسبة 0.2 في المائة على الواردات المؤهلة على المستوى المحلي، حيث تظل الضريبة إحدى الآليات العملية لتعبئة الموارد للدول الأعضاء من أجل الوفاء بمساهماتها النظامية السنوية على نحو مستدام ومتوقع، مع حماية الخزانات الوطنية من الضغوط المالية الناجمة عن الاحتياجات المالية التي يتطلبها تعزيز الاتحاد؛

5. **يدعو أيضا** الحكومات الوطنية إلى مواصلة العمل في تعاون وثيق وجاد مع أمانة منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية لدعم التنفيذ والتفعيل الكاملين لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، والاستفادة من الفرص الهائلة للنمو الاقتصادي والتحول فيما يتعلق بتنويع القدرات الإنتاجية الإقليمية، والاستغلال الأمثل للأسواق داخل الأقاليم وتعزيز التكامل الإقليمي.

6. **يدعو** إلى التعاون التآزري بين الاتحاد الأفريقي، والمجموعات الاقتصادية الإقليمية، والمؤسسات المالية الإنمائية الإقليمية، والمؤسسات الأفريقية الأخرى في الجهود المبذولة لدعم تعبئة الموارد المالية المحلية والخارجية اللازمة لسد فجوات التمويل الإنمائي في المجالات الحيوية للزراعة والصحة والتعليم والبنية التحتية والبحث والتطوير، والإدارة المستدامة للبيئة بما في ذلك التكيف مع تغير المناخ والقدرة على الصمود، من بين أمور أخرى؛

7. **يتعهد** بدعم دور المؤسسات المالية الإنمائية الإقليمية في الهيكل المالي العالمي، حيث أنها تتيح قدراتها المالية الجماعية لدعم تنفيذ الخطط الإنمائية الوطنية والإقليمية، بما في ذلك دعم المبادرات التي من شأنها بناء قدرة الدول الأعضاء على الصمود أمام الصدمات الناجمة عن التحديات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية؛

8. **يدعو** إلى التعجيل بتفعيل المؤسسات المالية الأفريقية التي تعتبر أساسية لتسريع التكامل الاقتصادي والإقليمي للقارة، بما في ذلك دورها المحوري في تعبئة الموارد المحلية للبرامج الإنمائية وإدارة أفضل للقطاع المالي القاري.

9. **يدعو** الدول الأعضاء إلى مواصلة الإصلاحات على المستوى الوطني التي تحفز الاستثمارات الأجنبية المباشرة الملائمة للتنمية ذات النوعية والتي تحقق التوازن بين مسؤوليات المستثمرين وحقوقهم، وخاصة فيما يتعلق بالنظم الضريبية المبسطة والمستقرة، والنظم والعمليات الإدارية الشفافة

والخاضعة للمساءلة، والمؤسسات القانونية القوية، وأسواق العمل الماهرة بأسعار معقولة، من بين أمور أخرى. وينبغي أن يكون ذلك مدعوماً بالاستثمارات في التكنولوجيا الرقمية والبنية التحتية التي تعزز كفاءة وفعالية نظم الإدارة والعمليات؛

10. **يعقد العزم** على كبح التدفقات المالية غير المشروعة التي تستنزف الموارد المالية الكبيرة ذات الأهمية القصوى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية من قارة إفريقيا، وتظل عاملاً رئيسيًا يقوّض تحقيق أهداف وتطلعات أجندة 2063، حيث تواصل التدفقات المالية غير المشروعة عرقلة الجهود الإنمائية، وتؤدي إلى تضاعف أوجه عدم المساواة وتفاقم عدم الاستقرار، وإغراق عدد كبير من السكان في أفريقيا في فقر مدقع؛

11. **يعيد تأكيد** التزام الدول الأعضاء بمواصلة توفير الموارد لصندوق السلام المعاد تنشيطه، ونحثّ مفوضية الاتحاد الأفريقي على مواصلة دعم هياكله الإدارية ذات الصلة للحفاظ على أعلى المعايير لتفعيله، بما في ذلك تقديم الدعم لتعزيز التنسيق والتعاون في تخطيط السياسات واعتمادها وتنفيذها؛

12. **يدعو** الدول الأعضاء إلى تجديد العزيمة لمعالجة الشواغل التي طال أمدها، في بعض الحالات، مثل عدم المساواة وعدم الوصول إلى الخدمات العامة، ونقص كفاءة المؤسسات العامة وعدم فعاليتها، وإقصاء الفوائد المتأتية من الثروة الهائلة من موارد القارة، وكلها عوامل تشكل إلى حد كبير، في جملة أمور، الأسباب الجذرية للنزاعات والاضطرابات المدنية التي تؤدي إلى إعاقة أو عكس مكاسب التنمية في أفريقيا وتقوّض السلم والأمن الدائمين. نؤكد كذلك على ضرورة تعظيم الإيرادات من الموارد المعدنية بشكل أساسي من خلال الاستفادة داخل البلدان، بما في ذلك مواءمة النظم الضريبية والإتاوات على طول سلاسل القيمة.

13. **يلتزم** بتكثيف الجهود لبناء اقتصادات أكثر قدرة على الصمود في مواجهة انعدام الأمن الغذائي، والتقلبات الشديدة في الأسعار في أسواق السلع الأساسية، والاضطرابات في سلسلة التوريد الخاصة بالمنتجات النفطية والأسمدة من بين السلع الاستراتيجية الأخرى. كما ندرك الأهمية الخاصة لتنسيق الجهود لتعبئة الموارد المالية والفنية اللازمة للتعجيل بتحسين نظم وخدمات الرعاية الصحية، بما في ذلك الاستثمارات الكبيرة من أجل القضاء على الأمراض ذات العبء الثقيل مثل الملاريا والسل وفيروس نقص المناعة البشرية، والإدارة السريعة والشاملة للأوبئة.

إعلان

حول التعجيل بمسار تحقيق أهداف وغايات برنامج العمل لتنفيذ إطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث في أفريقيا 2015-2030

نحن الوزراء ورؤساء الوفود المسؤولين عن الحد من مخاطر الكوارث في أفريقيا، قد اجتمعنا في نيروبي، جمهورية كينيا في 19 نوفمبر 2021 بمناسبة الاجتماع السابع الرفيع المستوى حول الحد من مخاطر الكوارث، الذي سبقه المنبر الإقليمي الثامن لأفريقيا للحد من مخاطر الكوارث، 16-18 نوفمبر 2021 حول موضوع "نحو تنمية واعية بمخاطر الكوارث من أجل أفريقيا القادرة على الصمود في عالم متحول بسبب فيروس كورونا المستجد".

نعرب عن تقديرنا لحكومة وشعب جمهورية كينيا لاستضافة هذه الأحداث ولكرم الضيافة والترحيب الحار الذي لقيه أعضاء الوفود.

نعرب عن تقديرنا أيضا للجهود المبذولة والدعم المقدم من مفوضية الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية ومكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث لتنظيم المنبر الإقليمي الأفريقي الثامن للحد من مخاطر الكوارث والاجتماع السابع رفيع المستوى حول الحد من مخاطر الكوارث.

نعترف بقلق بالغ بالآثار السلبية المستمرة لجائحة فيروس كورونا المستجد على التنمية الاجتماعية والاقتصادية لأفريقيا، بما في ذلك التأثير غير المتناسب على المرأة، **ونرحب** بالجهود المبذولة في جميع أنحاء القارة للاستجابة للجائحة والتعافي منها.

نعرب عن تقديرنا كذلك للدول الأعضاء والمجموعات الاقتصادية الإقليمية لجهودهما المستمرة لتنفيذ الأولويات والقرارات الواردة في إعلان تونس وفي الموقف الأفريقي الموحد في المنبر العالمي للحد من مخاطر الكوارث لعام 2019، في حين تواصل القارة صراعها مع أزمة فيروس كورونا المستجد.

نعترف أيضا بالطبيعة العامة للمخاطر، التي تتجسد في الكوارث المترابطة والمتزامنة وآثارها المتتالية والمدمرة بما في ذلك الخسائر في الأرواح وسبل العيش، والأضرار التي تلحق بالبنية التحتية، والنزوح، والتي تفاقمت بسبب فيروس كورونا المستجد، وتغير المناخ، والتدهور البيئي، والتحضر غير المخطط له والسريع، والفقر، وعدم المساواة، والنزاعات بما في ذلك الضعف والتعرض غير المتناسب للنساء والفتيات، وكلها تقوض الجهود المبذولة لتحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأجندة 2063: أفريقيا التي نريدها.

نعرب عن قلقنا العميق إزاء تزايد شدة وتواتر الكوارث المرتبطة بالمناخ وتزايد مواطن ضعف الدول الأعضاء، ولا سيما الدول الجزرية الصغيرة النامية، في مواجهة مثل هذه الكوارث وما ينتج عنها من آثار سلبية على اقتصاداتها وتنميتها.

نستحضر مقرر المجلس التنفيذي للاتحاد الأفريقي في دورته العادية الثلاثين، المنعقدة في يناير 2017 [EX.CL/Dec.943 (XXX)]، الذي يجيز برنامج العمل لتنفيذ إطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث 2015-2030 في أفريقيا (برنامج العمل) ، وإعلان موريشيوس حول تنفيذ إطار سينداي في أفريقيا، والإعلان الوزاري حول الدورة المتخصصة لوزراء البيئة والموارد الطبيعية الأفريقيين بشأن التحديات والفرص الناجمة عن جائحة فيروس كورونا المستجد (13 نوفمبر 2020).

نذكر كذلك بمقرر الدورة العادية الثالثة للجنة الفنية المتخصصة للاتحاد الأفريقي للزراعة والتنمية الريفية والمياه والبيئة [STC3 / ARDWE / MIN]، الذي أجاز إعلان تونس حول التعجيل بتنفيذ إطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث 2015-2030 والاستراتيجية الإقليمية لأفريقيا للحد من مخاطر الكوارث، **ونحث** مفوضية الاتحاد الأفريقي على التعجيل بإنشاء نظام قاري بشأن الاخطار المتعددة، والإنذار المبكر الشامل والتأهب للأخطار الطبيعية، قائم على التأثير.

نشيد بمفوضية الاتحاد الأفريقي لدعمها وقيادتها ترجمة الأولويات والمقررات الواردة في إعلان تونس وفي الموقف الأفريقي الموحد إلى المنبر العالمي للحد من مخاطر الكوارث لعام 2019، بما في ذلك إضفاء الطابع المؤسسي على الحد من مخاطر الكوارث في هيكلها التنظيمي العادي، وإعداد وإطلاق التقرير الذي يصدر كل سنتين عن برنامج العمل لتنفيذ إطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث 2015-2030 في أفريقيا، وتعزيز قدرات الإنذار المبكر والعمل المبكر، وكذلك إنشاء وتفعيل المجموعة الاستشارية الأفريقية للعلم والتكنولوجيا والمجلس الاستشاري للشباب حول الحد من مخاطر الكوارث.

نعرب عن تقديرنا لدور أصحاب المصلحة، بما في ذلك البرلمانيون، ومنظمات المجتمع المدني، ووسائل الإعلام، والأوساط الأكاديمية، والشباب، والنساء، والقطاع الخاص، والسلطات والمجتمعات المحلية، في دعم وتنفيذ إطار سنداي، وكذلك الخطط والبرامج الإقليمية والإقليمية الفرعية والوطنية والمحلية للحد من مخاطر الكوارث.

نعرب عن تقديرنا كذلك للعمل الذي تقوم به مجموعة العمل الأفريقية حول الحد من مخاطر الكوارث في تنسيق وتوجيه تنفيذ إطار سنداي وبرنامج العمل عبر القارة، بما في ذلك مراجعة تنفيذ مصفوفة برنامج العمل (2021-2025).

نلاحظ أهمية ضمان الاتساق بين الإجراءات العالمية والإقليمية والإقليمية الفرعية والوطنية والوطنية الفرعية للحد من مخاطر الكوارث وتغير المناخ، وتحقيق التنمية المستدامة، والحاجة إلى ضمان أن تعكس استراتيجيات التنمية وخطط التكيف الوطنية الحد من مخاطر الكوارث.

نؤكد على الدور الهام للمنابر والمؤسسات الإقليمية والإقليمية الفرعية والوطنية والوطنية الفرعية للحد من مخاطر الكوارث في التنفيذ المتسق والرصد والإبلاغ عن التقدم المحرز في تنفيذ إطار وبرنامج عمل سنداي.

نؤكد كذلك على أهمية إطار وبرنامج عمل سنداي في توفير التوجيه للتعافي المستدام والشامل والمرن من الكوارث، بما في ذلك فيروس كورونا المستجد في جميع أنحاء القارة، وكذلك تحديد ومعالجة الدوافع الأساسية لمخاطر الكوارث بطريقة منهجية.

نعترف بدور المنتدى الإقليمي الأفريقي حول التنمية المستدامة وتغير المناخ والتنمية في أفريقيا في تعزيز الإجراءات المتكاملة للحد من مخاطر الكوارث وضمان التدخلات الواعية بالمخاطر في تنفيذ أجندة 2030 للتنمية المستدامة وأجندة 2063.

نعترف كذلك بالشراكة بين مفوضية الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية ومكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية والشركاء الإنمائيين الآخرين، لإطلاق وتشغيل البرنامج القاري لتنفيذ خارطة الطريق لأفريقيا لتحسين توافر المعلومات حول مخاطر الكوارث والوصول إليها واستخدامها من أجل الإنذار المبكر والعمل المبكر، بما في ذلك في سياق إدارة المخاطر عبر الحدود.

نعرب عن تقديرنا للدعم المقدم من حكومات ألمانيا وإيطاليا والنرويج والسويد والمملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي ومبادرة مخاطر المناخ ونظم الإنذار المبكر، وكذلك الشركاء الإنمائيين الآخرين ووكالات الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية والإقليمية من أجل تنفيذ إطار سنداي وبرنامج العمل لتنفيذ إطار سنداي في أفريقيا باتساق مع الإجراءات المتعلقة بتغير المناخ والتنمية المستدامة وغيرها من الإجراءات الأخرى ذات الصلة الرامية إلى تعزيز القدرة على الصمود.

نعرب عن تقديرنا كذلك لمكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث لدعمه المستمر، بالشراكة مع مفوضية الاتحاد الأفريقي، في بناء القدرات، بما في ذلك إعداد الأدوات والوثائق التوجيهية مثل مرصد إطار سينداي (بما فيه الوحدة الإقليمية)، وكذلك تطوير وتنفيذ ورصد ومراجعة التقدم المحرز في استراتيجيات وخطط الحد من مخاطر الكوارث على جميع المستويات .

نرحب بإطلاق مبادرة جعل المدن مرنة 2030 كخلف لحملة جعل المدن قادرة على التكيف لتسهيل تنفيذ إطار سنداي وبرنامج العمل على المستوى المحلي.

نعترف بالدعم الذي يقدمه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والشركاء الآخرون لوضع إطار التعافي من فيروس كورونا -19 لأفريقيا تحت قيادة مفوضية الاتحاد الأفريقي.

نعي قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 216/75 الصادر في 21 ديسمبر 2020 بشأن إجراء "استعراض منتصف المدة لتنفيذ إطار سينداي في عام 2023 لتقييم التقدم المحرز في دمج الحد من مخاطر الكوارث في السياسات والبرامج والاستثمارات على جميع المستويات، وتحديد الممارسات الجيدة والثغرات والتحديات وتسريع المسار لتحقيق هدف إطار سنداي وغاياته العالمية السبع بحلول عام 2030".

ندرك نتائج مؤتمر الأطراف 26 لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ الذي عقد في جلاسكو، المملكة المتحدة، ويساورنا **القلق** إزاء استمرار عدم كفاية التمويل للتكيف مع تغير المناخ، بما في ذلك زيادة شدة وتواتر الكوارث الناجمة عن تغير المناخ، ولا سيما في أفريقيا والدول الجزرية الصغيرة النامية.

نعلن عزمنا على الوفاء بالتزاماتنا بتنفيذ إطار سنداي وبرنامج العمل، والاستراتيجية الإقليمية لأفريقيا للحد من مخاطر الكوارث، وكذلك الاستراتيجيات وخطط العمل الإقليمية الفرعية والوطنية للحد من مخاطر الكوارث كصكوك رئيسية لتحقيق أجندة 2030 للتنمية المستدامة وأجندة 2063: أفريقيا التي نريدها.

وبموجب هذا:

1. **نعتمد** مصفوفة برنامج العمل (2021-2025) لتنفيذ إطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث 2015-2030 في أفريقيا.
2. **نعتمد كذلك** الإطار الأفريقي لنظم الإنذار المبكر والعمل المبكر بشأن الأخطار المتعددة.

3. **نناشد الدول** الأعضاء، والمجموعات الاقتصادية الإقليمية، والسلطات المحلية والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية، ومنظمات المجتمع المدني والشركاء الإنمائيين وأصحاب المصلحة الآخرين، دعم طرح وتنفيذ مصفوفة برنامج العمل (2021-2025)، وكذلك إطار العمل الأفريقي لنظم الإنذار المبكر والعمل المبكر بشأن الأخطار المتعددة عبر القارة .
4. **ندعو كذلك** الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والإقليمية الأخرى والمؤسسات المالية الدولية والإقليمية أخذ مصفوفة برنامج العمل، وكذلك الإطار الأفريقي لنظم الإنذار المبكر والعمل المبكر بشأن الأخطار المتعددة، في الاعتبار في إطار برامج المساعدة الإنمائية على الصعيدين المتعدد الأطراف والثنائي.
5. **نطلب من مفوضية** الاتحاد الأفريقي مواصلة إعداد تقرير فترة السنتين بانتظام عن برنامج العمل لتنفيذ إطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث 2015-2030 في أفريقيا.
6. **نطلب كذلك** من الدول الأعضاء والمجموعات الاقتصادية الإقليمية والسلطات المحلية والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية ومنظمات المجتمع المدني والشركاء الإنمائيين وأصحاب المصلحة الآخرين دعم إعداد وتنفيذ استراتيجيات وبرامج وخطط عمل مستنيرة وشاملة ومراعية للاعتبارات الجنسانية، على جميع المستويات، حول مخاطر الكوارث.
7. **ندعو الدول** الأعضاء والمجموعات الاقتصادية الإقليمية إلى زيادة مخصصات الميزانية السنوية، وكذلك إيجاد حلول تمويل مبتكرة، بما في ذلك من خلال المشاركة في آلية تجميع المخاطر المبتكرة للقدرة الأفريقية على مواجهة المخاطر، من أجل تنفيذ استراتيجيات وبرامج وخطط عمل شاملة ومراعية للفوارق بين الجنسين للحد من مخاطر الكوارث، بما يتماشى مع التكيف مع تغير المناخ، والحفاظ على التنوع البيولوجي، ومكافحة التصحر وإجراءات التنمية المستدامة ومبادرة السور الأخضر العظيم، على جميع المستويات.
8. **نناشد** المجموعات الاقتصادية الإقليمية، ومفوضية الاتحاد الأفريقي، ومنظمات الأمم المتحدة، والبرلمانيين، والقطاع الخاص، والأوساط الأكاديمية، ومنظمات المجتمع المدني، والشركاء الإنمائيين وأصحاب المصلحة الآخرين، تعزيز القدرة على تعبئة الموارد وتنفيذ وتعميم الحد من مخاطر الكوارث في عمليات التخطيط وإقرار الميزانيات والرصد وإعداد التقارير .
9. **نؤكد مجددا** الحاجة إلى زيادة الاستثمارات في الحلول القائمة على الطبيعة للحد من مخاطر الكوارث، والعمل المناخي، ودعم الإدارة المستدامة للأراضي والتنوع البيولوجي، وكذلك ضمان التنفيذ المبكر والكامل لخطة عمل الاتحاد الأفريقي للتعافي الأخضر وبرنامج التحفيز الأخضر لأفريقيا كأدوات رئيسية لتعزيز القدرة على الصمود.

10. **نجدد التأكيد** على ضرورة أن تضمن الدول الأعضاء شراكات أقوى بين المؤسسات المسؤولة عن الحد من مخاطر الكوارث، والإدارة البيئية، والعمل المتعلق بتغير المناخ، والتخطيط والتمويل والقطاعات الأخرى لضمان اتباع نهج متماسك ومتكامل يشمل المجتمع بأسره إزاء الحد من مخاطر الكوارث والتكيف مع تغير المناخ على جميع المستويات.

11. **نحث** المجموعات الاقتصادية الإقليمية، ومفوضية الاتحاد الأفريقي، والقطاع الخاص، والأوساط الأكاديمية، ومنظمات المجتمع المدني، والشركاء الإنمائيين وأصحاب المصلحة الآخرين على تعزيز قدرة الدول الأعضاء على الاستعداد بشكل أفضل للاستجابة لجائحة فيروس كورونا المستجد والتعافي منها، ومراعاة الحد من مخاطر الكوارث في الاستجابة الشاملة لفيروس كورونا -19 وخطط التعافي وآليات تعزيز القدرة على الصمود.

12. **نطلب** من الدول الأعضاء، والمجموعات الاقتصادية الإقليمية، ومفوضية الاتحاد الأفريقي، والقطاع الخاص، والشركاء الإنمائيين تعزيز الدعم المالي والفني لاستخدام نظام رصد إطار سينداي الحالي من أجل رصد التقدم المحرز في تحقيق جميع أهداف إطار سينداي وبرنامج العمل والإبلاغ عنه.

13. **نحث** الدول الأعضاء على ضمان تطوير واستخدام تقييمات الكوارث المتعددة المخاطر والقطاعات، وجمع وتحليل البيانات المصنفة المتعلقة بخسائر الكوارث، عند الاقتضاء، حسب الدخل والسن ونوع الجنس والإعاقة والموقع الجغرافي، وكذلك وضع آلية لتبادل البيانات المتعلقة بالكوارث بين المؤسسات المسؤولة عن الحد من مخاطر الكوارث وإدارتها والقطاعات الأخرى ذات الصلة.

14. **ندعو** مفوضية الاتحاد الأفريقي ومكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث والشركاء الآخرين إلى دعم دمج الحد من مخاطر الكوارث ورصد إطار سينداي في عمليات الآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران ومنهجيتها واستبيانها لتسهيل تقييم قدرة الدول الأعضاء على الصمود، بما في ذلك الالتزام بالاستفادة من الخبراء، فضلاً عن تعزيز قدراتها وآلياتها للاستعداد الفعال للكوارث والاستجابة لها والتعافي منها، ولا سيما فيروس كورونا-19 .

15. **نشجع** الدول الأعضاء على ضمان تطوير وتنفيذ أطر الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة الواعية بالمخاطر والمتوافقة مع خطط التنمية الوطنية لدعم جهودها لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وأهداف أجندة 2063.

16. **نشجع كذلك** على اعتماد نهج يشمل المجتمع بأسره يدمج النساء والأطفال والشباب والمجتمعات المحلية وكبار السن والمعوقين والنازحين وغيرهم من الأشخاص المستضعفين، وكذلك مراعاة

نظم المعرفة والممارسات الأصلية والمحلية، والسن والمنظورات الثقافية في تصميم وتنفيذ استراتيجيات وخطط الحد من مخاطر الكوارث والتكيف مع تغير المناخ.

17. **نحث الدول** الأعضاء على إنشاء نظم قوية لإدارة المخاطر مدعومة بأطر تنظيمية وقانونية لتعزيز تنفيذ إطار سنداي وبرنامج العمل الأفريقي على جميع المستويات.

18. **نحث كذلك** الدول الأعضاء والمجموعات الاقتصادية الإقليمية على المشاركة بنشاط في متابعة نتائج المنتدى الإقليمي لأفريقيا حول التنمية المستدامة ومؤتمر تغير المناخ والتنمية في أفريقيا من أجل تعزيز تكامل إجراءات الحد من مخاطر الكوارث وتغير المناخ وإجراءات التنمية المستدامة وكذلك مراعاة الحد من مخاطر الكوارث في الاستعراضات الوطنية الطوعية والمراجعات الطوعية الوطنية الفرعية.

19. **نناشد** مفوضية الاتحاد الأفريقي، ومؤسسات الأمم المتحدة، ولا سيما مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والشركاء الإنمائيين الآخرين، مواصلة تعزيز دعمهم للدول الأعضاء والمجموعات الاقتصادية الإقليمية من خلال توفير التوجيه والأدوات والمساعدة الفنية، وبتسهيل تبادل الخبرات، بما في ذلك بهدف تعزيز نظم الإنذار المبكر بالكوارث متعددة المخاطر القائمة على الأثر لاتخاذ إجراءات مبكرة وإدارة فعالة للمخاطر عبر الحدود.

20. **نحث** الدول الأعضاء، والمجموعات الاقتصادية الإقليمية، والمراكز المناخية الإقليمية، ومفوضية الاتحاد الأفريقي، والقطاع الخاص، والأوساط الأكاديمية، ومنظمات المجتمع المدني، والشركاء الإنمائيين وأصحاب المصلحة الآخرين، على تعزيز النظم الهيدرولوجية والأرصاد الجوية وتحسين توليد المعلومات المتعلقة بالطقس والمناخ والتوعية بها، من أجل الإنذار المبكر الفعال والعمل المبكر وإدارة المخاطر عبر الحدود على جميع المستويات.

21. **ندعو** الدول الأعضاء، والمجموعات الاقتصادية الإقليمية، ومفوضية الاتحاد الأفريقي إلى مراعاة النزوح الناجم عن الكوارث على المستويات الإقليمية والإقليمية الفرعية والوطنية والمحلية ودمج استراتيجيات وخطط الحد من مخاطر الكوارث وتغير المناخ والتنمية للحد من مخاطر الكوارث ومنع مخاطر النزوح بسبب الكوارث، وبالتالي بناء قدرة النازحين والمجتمعات المضيفة على الصمود.

22. **ندعو كذلك** الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة الآخرين إلى المشاركة الفعالة والمساهمة من خلال العمليات الشاملة والقائمة على الأدلة في استعراض منتصف المدة لتنفيذ إطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث 2015-2030 في أفريقيا.

23. **نطلب من** الدول الأعضاء، والمجموعات الاقتصادية الإقليمية، ومفوضية الاتحاد الأفريقي، والشركاء الإنمائيين، تعزيز الدعم المقدم إلى المجموعة الاستشارية الأفريقية للعلم والتكنولوجيا، وكذلك المجلس الاستشاري للشباب المعني بالحد من مخاطر الكوارث باعتبارهما أدوات رئيسية تسهم في تحقيق نتائج إطار سنداي وبرنامج العمل.

24. **نناشد** مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث، ومؤسسات الأمم المتحدة الأخرى والشركاء الإنمائيين تعزيز الشراكات والتعاون من خلال تعزيز آليات التنسيق الإقليمية والإقليمية الفرعية والوطنية، وكذلك التعاون بين الشمال والجنوب، وفيما بين بلدان الجنوب، والتعاون الثلاثي لدعم تنفيذ إطار سنداي وبرنامج العمل على جميع المستويات.

25. **نطلب من** مفوضية الاتحاد الأفريقي تسريع تطوير إطار التعافي من فيروس كورونا-19 لأفريقيا لبحثه واعتماده خلال الدورة العادية الرابعة للجنة الفنية المتخصصة للزراعة والتنمية الريفية والمياه والبيئة، **ونحث** الدول الأعضاء والمجموعات الاقتصادية الإقليمية وأصحاب المصلحة الآخرين على دعم العملية.

26. **نكلف** مجموعة العمل الأفريقية المعنية بالحد من مخاطر الكوارث بتنسيق إعداد الموقف الأفريقي في المنبر العالمي للحد من مخاطر الكوارث لعام 2022، وضمان أن تكون هذه العمليات شاملة وتشاركية ومدفوعة من الدول الأعضاء.

27. **نطلب** من حكومة جمهورية كينيا، باعتبارها رئيسة المنبر الإقليمي الثامن لأفريقيا والاجتماع الرفيع المستوى السابع للحد من مخاطر الكوارث، تقديم إعلان نيروبي إلى أجهزة صنع السياسة للاتحاد الأفريقي لإجازته والدعوة لمتابعة وتنفيذ هذا الإعلان.

إعلان

حول نتائج قمة دكار الثانية حول السيادة الغذائية والقدرة على الصمود

إنّ المؤتمر:

1. **يحيط علما** بكلمة فخامة السيد ماكي سال، رئيس جمهورية السنغال ورئيس الاتحاد الأفريقي المنتهية ولايته، بشأن قمة داكار الثانية حول توفير الغذاء لأفريقيا: السيادة الغذائية والقدرة على الصمود، التي عقدت في داكار، السنغال، من 25 إلى 27 يناير 2023؛

2. **يثني** على جمهورية السنغال ومجموعة البنك الأفريقي للتنمية لعقدهما هذه القمة الهامة التي جاءت في الوقت المناسب نحو تطوير الاتفاقات القطرية لإيصال الأغذية والزراعة للتصدي لارتفاع أسعار الأغذية، وتعطل الإمدادات الغذائية العالمية، وتفاقم انعدام الأمن الغذائي في أفريقيا بسبب آثار فيروس كورونا-19 وتغير المناخ والنزاعات الخارجية التي أدت إلى تفاقم انعدام الأمن الغذائي في أفريقيا؛

3. **يلاحظ** أن أفريقيا تملك 65 في المائة من الأراضي الصالحة للزراعة غير المزروعة المتبقية في العالم، ولديها القدرة على إنتاج ما يكفي من الغذاء لتوفير الغذاء لسكانها والمساهمة في إطعام بقية العالم. ومع ذلك، وعلى الرغم من إمكاناتها الزراعية الهائلة، لا تزال أفريقيا تعاني من ارتفاع مستوى انعدام الأمن الغذائي، حيث يعيش ثلث عدد الجياع في العالم البالغ عددهم 828 مليون شخص في القارة؛

4. **يتفق** على أنّ تحقيق السيادة الغذائية واستدامتها يتطلب توفير التكنولوجيا الزراعية للمزارعين على نطاق واسع، وزيادة إنتاج الغذاء وزيادة الاستثمارات في النظم الغذائية والزراعية، وأن دعم القطاع الزراعي في أفريقيا يعتمد على الإرادة السياسية القوية والتزام الحكومات الأفريقية، والشركاء الإنمائيين، والقطاع الخاص، وتوسيع نطاق البرامج القارية ذات التأثير الكبير مثل برنامج البنك الأفريقي للتنمية لتكنولوجيات التحول الزراعي في أفريقيا وغيره من البرامج القطرية وبرامج الشركاء الناجحة؛

5. **يقر** بأنّ الاتفاقات القطرية لإيصال الأغذية والزراعة التي تم إعدادها في قمة داكار الثانية تعبّر عن الرؤية، والتحديات، والفرص في الإنتاجية الزراعية، والبنية التحتية، والمعالجة وإضافة القيمة، والأسواق والتمويل التي ستساهم في تسريع تنفيذ البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية؛

6. **يؤيد** تنفيذ الاتفاقات القطرية لتسليم الأغذية والزراعة باستخدام مؤشرات نجاح محددة زمنيا وقابلة للقياس بوضوح، بما في ذلك سياسات وحوافز ولوائح وطنية عملية لتهيئة بيئة مواتية للاستثمارات على نطاق أوسع بوتيرة متسارعة عبر القطاع الزراعي؛

7. **يستحضر** الالتزامات المتعهد بها وفقا لإعلان ملابو بشأن تسريع النمو الزراعي والتحول الزراعي من أجل الرخاء المشترك وتحسين سبل العيش للدول الأعضاء بتخصيص 10% على الأقل من الإنفاق العام للزراعة؛

8. **يرحب** بالاستثمار المخطط له البالغ 10 مليار دولار من قبل البنك الأفريقي للتنمية و20 مليار دولار أخرى من قبل العديد من الشركاء الآخرين لدعم التحول الزراعي في أفريقيا، فضلا عن الدعم المستمر لقطاع الزراعة في أفريقيا من مراكز البحوث والتنمية الزراعية الدولية والوطنية وغيرها من الجهات التي أقامت شراكات مع البلدان الأفريقية لتطوير ونشر حزم إنتاج قوية من أجل تعزيز الإنتاجية على مستوى المزارع وزيادة القدرة على الصمود؛

9. **يدعو** مفوضية الاتحاد الأفريقي والبنك الأفريقي للتنمية إلى المتابعة مع مختلف الشركاء الإنمائيين لإكمال دعمهم المالي المخطط له بغية استكمال التمويل المعلن عنه في قمة داكار الثانية البالغ 30 مليار دولار، وتقديم تقرير عن إجمالي استثمارات الشركاء الإنمائيين في الدورة العادية المقبلة للمؤتمر في فبراير 2024.

Assembly/AU/Res.1-2(XXXVI)

القراران

قرار حول تأثير العقوبات والتدابير القسرية الأحادية الجانب

ألف – فيما يتعلق بالدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي

نحن رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي، المجتمعين في 18 و19 فبراير 2023 في دورتنا العادية السادسة والثلاثين في أديس أبابا، إثيوبيا؛

إذ نشير إلى مقاصد ومبادئ القانون التأسيسي التي تؤكد، من بين جملة أمور، سيادة الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي وسلامتها الإقليمية واستقلالها، فضلا عن الالتزام بتعزيز التنمية المستدامة على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من أجل قارة متكاملة ومزدهرة،

إذ نؤكد من جديد على إعلان مبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول وفقا لميثاق الأمم المتحدة، التي تنص، في جملة أمور، على أنه لا يجوز لأي دولة استخدام أو التشجيع على استخدام تدابير اقتصادية أو سياسية من جانب واحد أو أي نوع آخر من التدابير الرامية إلى إكراه دولة أخرى على التبعية لها في ممارسة حقوقها السيادية؛

إذ نشدد على أن التدابير والتشريعات القسرية المتخذة من جانب واحد تتعارض مع القانون الدولي والقانون الإنساني الدولي وميثاق الأمم المتحدة والقواعد والمبادئ التي تحكم العلاقات السلمية بين الدول؛

إذ نرحب باعتماد الاجتماع الحادي والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة القرار الذي يدعو الدول إلى عدم الاعتراف بالتدابير الاقتصادية القسرية الانفرادية، وعدم الاعتراف بهذه التدابير أو التشريعات التي تفرضها أي دولة عبر الحدود الإقليمية أو تطبيقها، والتي تتعارض مع مبادئ القانون الدولي المعترف بها؛

إذ نحيط علما بقرار مجلس حقوق الإنسان 27/21 and Corr. 1 الذي يشدد على أن التدابير والتشريعات القسرية المتخذة من جانب واحد تتعارض مع القانون الدولي، والقانون الإنساني الدولي، والميثاق والأعراف والمبادئ التي تحكم العلاقات السلمية بين الدول، ويبرز أن هذه التدابير، على المدى الطويل، يمكن أن تؤدي إلى مشاكل اجتماعية وإلى إثارة شواغل إنسانية في الدول المستهدفة؛

إذ نقر بأن العقوبات الاجتماعية والاقتصادية هي إحدى العقبات الرئيسية التي تعرقل تنفيذ أجندة 2063 للاتحاد الأفريقي وخطة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام 2030؛

إذ نعرب عن بالغ قلقنا إزاء الأثر السلبي للتدابير القسرية المتخذة من جانب واحد على الحق في التنمية والعلاقات الدولية والتجارة والاستثمار والتعاون والسلام والاستقرار؛

إذ تثير جزعنا التكاليف البشرية غير المتناسبة والعشوائية للعقوبات الأحادية الجانب وآثارها السلبية على السكان المدنيين، وخاصة النساء والأطفال، في الدول المستهدفة؛

إذ يساورنا بالغ القلق إزاء الأثر السلبي للتدابير القسرية المتخذة من جانب واحد على إعادة الإعمار وبناء السلام بعد انتهاء النزاعات، وكذلك على موضوع الاتحاد الأفريقي لعام 2023: "التعجيل بتنفيذ منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية"؛

بموجب ذلك:

1. **ندين بشدة** استمرار بعض البلدان في تطبيق وإنفاذ تدابير من جانب واحد كأدوات للضغط، بما في ذلك الضغط السياسي والاقتصادي، على أي بلد، ولاسيما ضد الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي، بهدف منع هذه البلدان من ممارسة حقها في تقرير المصير؛
2. **نحث** جميع الدول على الامتناع عن فرض تدابير قسرية من جانب واحد، ونحث الدول المعنية على إلغاء هذه التدابير لأنها تتعارض مع القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي، وميثاق الأمم المتحدة، والمعايير والمبادئ التي تحكم العلاقات السلمية بين الدول على جميع المستويات، ومنع التحقيق الكامل للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للأمم مع التأثير في الوقت نفسه على الإعمال الكامل لحقوق الإنسان؛
3. **نعارض بشدة** الطابع الذي يتجاوز الحدود الإقليمية للتدابير التي تهدد، علاوة على ذلك، سيادة الدول، وندعو في هذا السياق جميع الدول إلى عدم الاعتراف بهذه التدابير أو تطبيقها، واتخاذ التدابير المناسبة لمواجهة تطبيق التدابير القسرية الأحادية الجانب أو آثارها خارج الحدود الإقليمية؛
4. **نحث** حكومة الولايات المتحدة الأمريكية على رفع العقوبات الطويلة الأمد المفروضة على حكومة وشعب زيمبابوي، لتسهيل الانتعاش الاجتماعي والاقتصادي للبلد. وندعو حكومة مملكة بريطانيا العظمى وأيرلندا

الشمالية إلى رفع جميع العقوبات المفروضة على زيمبابوي والتي ورثتها عند انسحابها من الاتحاد الأوروبي في 31 يناير 2020 وجميع العقوبات الإضافية التي اعتمدتها بنفسها. وننوّه بالخطوات المتخذة، في جملة أمور، الحوار السياسي والمشاركة الرفيعة المستوى بين زيمبابوي والاتحاد الأوروبي من أجل رفع العقوبات. ونحث كذلك على أن يتخذ الاتحاد الأوروبي الإجراءات اللازمة لضمان إنهاء جميع العقوبات المتبقية؛

5. **ندعو** الولايات المتحدة الأمريكية إلى رفع جميع التدابير القسرية المفروضة من جانب واحد المفروضة على حكومة جنوب السودان وقيادته وشعبه من أجل تعزيز إعادة الإعمار وبناء السلام بعد انتهاء النزاع، وأن تولي الأمم المتحدة الاعتبار الواجب لرفع حظر الأسلحة المفروض على ذلك البلد؛

6. **نحث** الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية على رفع العقوبات القسرية الأحادية الجانب على دولة إريتريا؛

7. **نكلف** فريق الحكماء، مرة أخرى، بالضغط على عواصم البلدان التي فرضت عقوبات اقتصادية وغيرها من العقوبات غير القانونية ضد الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي، من أجل رفعها فورا ودون شروط؛

8. **نؤكد من جديد** تضامننا مع شعوب زيمبابوي وجنوب السودان ودولة إرتريا لممارسة حقهم السيادي في تقرير مصيرهم.

قرار حول رفع الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي

المفروض على جمهورية كوبا من قبل الولايات المتحدة الأمريكية

إنّ المؤتمر:

1. **يعرب عن بالغ قلقه** من الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المستمر وغير الشرعي المفروض على حكومة كوبا وشعبها؛

2. **يؤكد مجددا** دعمه الكامل للقرار الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة حول "ضرورة وضع حد للحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا"؛

3. **يعرب عن أسفه** للتراجع في العلاقات الثنائية بين كوبا والولايات المتحدة، ويدعو مرة أخرى حكومة الولايات المتحدة الأمريكية إلى رفع الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي لا مبرر له والمفروض على الشعب الكوبي منذ زمن طويل؛

4. **يعرب عن أسفه أيضا** للتدابير التي اتخذتها حكومة الولايات المتحدة منذ 9 نوفمبر 2017 والتي من شأنها تشديد الحصار، ويعرب عن بالغ قلقه إزاء توسيع الحصار الذي يتجاوز الحدود الإقليمية، بما في ذلك التنفيذ الكامل للفصل الثالث من قانون هلمز–بورتون (بناءً على الفقرة 300 من الإعلان الوزاري لمجموعة الـ 77 لعام 2022، التي تحافظ على نفس اللغة المتفق عليها في عام 2021)؛

5. **يقر** بأن الأثر السلبي للحصار قد تفاقم بل وأصبح أكثر قسوة في السياق الحالي بينما تواجه كوبا الآثار الاقتصادية والاجتماعية لجائحة فيروس كورونا–19؛

6. **يقر** بأن الحصار يشكل عقبة رئيسية أمام تنفيذ كوبا لخطة التنمية المستدامة 2030 للامم المتحدة ويشاطر هذا القلق نظرا للأهمية التي يوليها الاتحاد الأفريقي لتحقيق أهداف الأجندة المذكورة؛

7. **يؤكد من جديد** تضامنه مع شعب كوبا.

Assembly/AU/Motion(XXXVI)

كلمة الشكر

كلمة تقدير

لفخامة السيد ماكي سال، رئيس جمهورية السنغال ورئيس الاتحاد الأفريقي المنتهية ولايته

إنّ المؤتمر:

إذ يحيط علما بانتهاء ولاية فخامة الرئيس ماكي سال كرئيس للاتحاد الأفريقي، **يعرب** عن تقديره للجهود الجديرة بالثناء والاستثنائية التي بذلها خلال رئاسته للاتحاد الأفريقي في عام 2022، والتي ساهمت في دفع عجلة الاتحاد الأفريقي وفي تلبية احتياجات أفريقيا، فضلا عن الوضع الأفضل لأفريقيا في مكانها الصحيح في الساحة العالمة؛

وإذ يضع في اعتباره الإنجازات التي حققها خلال فترة ولايته، حيث أظهر تفانيًا ورؤية والتزامًا كبيرين في الدفاع عن مبادئ الاتحاد وأهدافه، فضلاً عن الالتزام الراسخ بمُثل الوحدة الأفريقية والتضامن فيما بين بلدان الجنوب؛

وإذ يلاحظ على وجه الخصوص قيادته الدينامية والفعالة للاتحاد في سياق جائحة فيروس كورونا-19 العالمية وما بعدها:

1. **يعرب عن تقديره** العميق لفخامة الرئيس ماكي سال، رئيس جمهورية السنغال، والرئيس المنتهية ولايته لمؤتمرنا، على قيادته الحيوية ذات الرؤية والفذّة للاتحاد خلال فترة ولايته؛
2. **يشيد** بفخامة الرئيس ماكي سال، على الإنجازات العديدة التي تمكن الاتحاد الأفريقي من تحقيقها خلال فترة ولايته، بما في ذلك قيادة **********
3. **يؤكد من جديد** الإعراب عن تقديره لفخامة الرئيس ماكي سال لمساهمته الكبيرة في عملية التكامل والاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي للقارة.